الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة



فى آتون ١١ سبتمبر

مفارقات النشأة ومجازفات التحول

تأليف

ممدوح الشيخ

- الحركات الإسلامية الدينية
- الحركات السياسية .. الاجتماعية
- نشأة الجماعات وتطورها
- جماعات العنف المصرية المرتبطة بالإسلام
- تنظيم الجهاد والسياسة الدولية
- أسباب قيام الجماعات الإسلامية بأغتيال رموز السلطة
- أسرار المفاوضات التى جرت بين الجماعات والمسئولين
- من هو سالم رحال
- مبادرة وقف العنف .. رؤية واقعية ونظرة شرعية

September 11

مكتبة مدبولى

الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في آتون ١١ سبتمبر
مفارقات النشأة ومجازفات التحول

ما هى أسباب قيام الجماعات الإسلامية باغتيال الرئيس السادات ؟ وما هى أسرار تلك الجماعات ؟ كيف نشأت وكيف نمت ؟ ولماذا وجهت ضربات متلاحقة لرموز السلطة ؟ ولماذا فضلت مواجهة رجال الأمن واغتالت بعضًا منهم ، وما هو سر الانقلاب والحرب التى بدأت بأسيوط . ولماذا قبلت بعض الجماعات قيادة الدكتور عمر عبد الرحمن ، وقَبِل بعضها الآخر قيادة العقيد عبود الزمر . ولماذا رفضت الأغلبية عمر عبد الرحمن هل لأنه ضرير وعبود الزمر لأنه أسير . وهل انضم بعض رجال الجيش للجماعات ؟ . ولماذا توقفت الجماعات عن توجيه ضربات للنظام المصرى؟ وما هى أسرار المفاوضات التى جرت بين الجماعات وبين المسئولين ، وهل أقيل وزير الداخلية عبد الحليم موسى بسبب تلك المفاوضات ؟ وهل كان للشيخ الشعراوى دور فى تلك المفاوضات ؟ وما هى الظروف التى أدت بقيادات الجماعات إلى إعلان مبادرة وقف العنف وعدم معاداة النظام ، وهل هذه المبادرة حقيقية أم مناورة لكسب الوقت وتربية كوادر ومعاودة الهجوم عندما تواتيهم فرصة مناسبة . أم أن هناك مراجعة وتقييم لعملية الصراع مع النظام أدت إلى وضع استراتيجية جديدة للجماعات .

كل هذا وغيره كثير بين دفتى هذا الكتاب .

الناشر

الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة
في آتون ١١ سبتمبر

مفارقات النشأة ومجازفات التحول

مكتبة مدبولى

العنوان: ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ـ٥٧٥٦٤٢١ فاكس: ٥٧٥٢٨٥٤
الكتاب : الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة فى أتون ١١ سبتمبر
الكاتب : ممدوح الشيخ
رقم الإيداع : ٢٠٠٣٢ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى : X - 502 - 208 - 977

الطبعة : الأولى : ٢٠٠٥م

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧& ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ـ٣٢٥١٠٤٣ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة
فى آتون ١١ سبتمبر

مفارقات النشأة ومجازفات التحول

تأليف
ممدوح الشيخ

مكتبة مدبولى
2005

الإهداء

إلى شقيقي أحمد المعتقل – حتى كتابة هذه السطور – ليدفع من حريته

ثمن اختياره

بعد أن عرف – متأخرًا جدًا – أنه كمصري

مواطن بلا حقوق

ممدوح

المحتويات

مقــدمة

شهدت الفترة الماضية مزيدًا من الاهتمام الإعلامى عالميًا بما يسمى « الأصولية الإسلامية » على خلفية أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، ولأسباب معرفية نرى أنها جديرة بالتقدير نميل إلى استخدام تعبير « الجماعات الإسلامية المتشددة » لكونه أدق تعبيرًا عن الظاهرة من مصطلح « الأصولية » الذى يميل كثير من المهتمين بالظاهرة من المتخصصين إلى التحفظ عليه . وهذا الكتاب محاولة للاقتراب من هذه الجماعات باستخدام مناهج عدة متداخلة مسحية ووصفية وتحليلية تفرض طبيعة الظاهرة الاعتماد عليها معًا .

وقد تلا أحداث الحادى عشر من سبتمبر تحول مهم فى مسيرة الجماعات الإسلامية المتشددة المصرية ربط كثير من المراقبين والمحللين بينه وبين هذه الأحداث بتداعياتها المختلفة إقليميًا وعالميًا . وكل محاولة للوصول لتقييم قريب من الدقة لهذه التحولات لا يتحقق لها النجاح ما لم تتأسس على قراءة دقيقة لنشأة هذه الجماعات وأفكارها الرئيسية والمنعطفات الأكثر أهمية فى مسيرتها .

ومما لا شك فيه أن اتجاه تنظيم ما للعنف بوصفه سبيلاً للتغيير فى مجتمعه لابد أن تكون له مبرراته الموضوعية وسياقاته الاجتماعية والسياسية ، فالنصوص الشرعية التى استندت إليها الجماعة الإسلامية فى مرحلة العنف السياسى ضد النظام الحاكم ليست جديدة على الفكر الإسلامى ، واتساع انتشار أفكار الجماعة يسقط كل التفسيرات المتهافتة التى تحاول تصويرهم فى صورة تنظيمات عصابية تمارس العنف لسمات شخصية ونفسية فى أعضائها . وأول ما يجب أخذه فى الاعتبار أن ظاهرة العنف السياسى ارتبطت ارتباطًا شرطيًا - إلى حد كبير - بحالة الحريات السياسية المتاحة عمومًا ، ودرجة التزام الدولة فى قوانينها وممارساتها بالضوابط الشرعية .

كما أن غياب الثقافة الدينية الصحيحة يؤدى بالضرورة إلى ظهور العنف السياسى المستند للدين ، فبعد تجربة الستينيات المريرة حدث تفريغ مصر من العلماء . فكثير منهم طلبًا للسلامة غادروا مصر ، وبقوا خارجها لسنوات . وغنى عن البيان أن القراءة وحدها لا تشكل ثقافة الشباب ، كما أن فصائل من الحركة الإسلامية دخلت نفق السرية والصدام مع الدولة .

فافتقار هذه الأجيال إلى من يقوم حركتها ، والفقر الشديد الذى انسم به الخطاب الدينى الرسمى ، واستمرار انتهاك حقوق الإنسان بوتيرة متصاعدة ، كل هذا كرس الإحساس بالنقمة والرغبة فى الانتقام . وقسم غير قليل من حوادث العنف السياسى لم تكن عملاً منظمًا بقدر ما كانت رد فعل ثأرى ، وبخاصة بعد أن انحط سلوك رجال الأمن إلى درك البطش الجماعى ، وأخذ النساء رهائن ، والقتل خارج القانون .

والكاتب لم تكن له أية علاقة تنظيمية مباشرة تتيح له الاقتراب المباشر منها بوصفه : « شاهد عيان » ولكنه أحد المهتمين المتابعين للظاهرة . فضلاً عن كونه أحد الذين حاولوا المشاركة بجهد متواضع فى تسليط الأضواء على تجربة المراجعة الفكرية التى شهدتها الجماعة مؤخرًا ، وسيأتى ذكر هذا الدور فى مكانه من الدراسة . وبغير شك لا يستهدف هذا العمل إصدار أحكام معيارية بقدر ما يطمح لرسم صورة أكثر صدقًا ، وإخضاع الحقائق والأفكار - بعيدًا عن الصخب المثار حولها إعلاميًا - لتحليل يتسلح بقدر كبير من الأمانة والصراحة معًا ، وهو اجتهاد يطرحه صاحبه فى وقت شديد الحساسية داخليًا وخارجيًا ، وربما كان هذا سلاحًا ذا حدين .

ممدوح الشيخ

خارطة الحركة الإسلامية

رغم الشهرة المدوية للجماعات الإسلامية المتشددة فى مصر فإن صورتها تظل غير واضحة فى أذهان الكثيرين ، وهو ما يدفعنا للبدء برسم خريطة للحركة الإسلامية مع التركيز على الجماعات المتشددة(*) ، وعند الحديث عن مستقبل الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تلاها ، من الواجب بداية تحديد المقصود بتلك الحركات حتى يمكن السعى للتنبؤ بما ينتظرها من مستقبل . وفى هذا الإطار فإن المقصود بالحركات الإسلامية هنا هو « تلك الجماعات التى تشترك معًا فى اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعى لها . سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها وتنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التى تراها للإسلام فى المجتمعات والدول والمجالات التى توجد بها » .

ويلعب الجانب الفكرى دورًا محوريًا فى تحديد التمايزات بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة . بالإضافة إلى جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو أخرى. ورغم وجود بعض المعايير الأخرى التى يمكن أن يستند إليها فى تصنيف تلك الحركات، كأصولها أو تصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية ، فإن الأساس الفكرى يظل القاعدة الأكثر صلابة لهذا التصنيف . وقد تختلف تلك الجماعات فى فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكرى والسياسى والاجتماعى بقواعد الإسلام وأصوله. كما قد تختلف فى تفسيرها لبعض تلك القواعد والأصول، إلا أنها - مع ذلك - تظل جميعًا تعتقد فى صحة انتساب مشروعها للإسلام . وتظل تطلق عليه صفة « إسلامى » .

(*) اعتمدنا فى هذا الجزء الذى يرسم خارطة للحركة الإسلامية بشكل رئيسى على : « مستقبل الحركة الإسلامية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر » ورقة مقدمة من : ضياء رشوان الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية ، فى ندوة : « الحركة الإسلامية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر » ، التى نظمها « مركز المستقبل للدراسات والأبحاث » بالقاهرة - ٢٠٠٢/٩/٨ (بتصرف واختصار) .

ورغم أهمية الأساس الفكرى لدى كل الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى ، فإن له أهمية خاصة بالنسبة للحركات الإسلامية . حيث يمثل بالنسبة للبعض نصًا دينيًا « مقدسًا » تسعى لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل ، بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجعية رئيسية لها الأولوية على أى مرجعيات أخرى قد تلجأ إليها . ويمتد التأثير الحاسم للأساس الفكرى إلى مختلف جوانب الحركات الإسلامية . بدءًا من أسمائها ومرورًا بمصطلحاتها ورموزها وأشكالها التنظيمية ، وانتهاء باستراتيجياتها وأساليبها الحركية ، وهو الأمر الذى يميزها عن غيرها من الحركات السياسية والاجتماعية فى علاقتها بأسسها الفكرية ، رغم التشابه الظاهرى الذى يبدو بينهم . ووفقًا لمحورية الأساس الفكرى فى تصنيف الحركات الإسلامية فإنها تنقسم إلى فئتين رئيسيتين ، لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام مع الاختلاف العميق - قبل ذلك وبعده - فى طريقة هذا الانتساب وقراءة ذلك الإسلام ، وهما :

الحركات الإسلامية الدينية

الحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامى .

أولاً : الحركات الإسلامية الدينية

وهى تلك التى تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، فى حين لا تلقى اهتمامًا يذكر إلى ما دون ذلك . والقضية الرئيسية وربما الوحيدة بالنسبة لتلك الحركات هى إقامة التوحيد والعبودية الحقة لله كما تراهما . وبالتالى فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول تظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذى تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات .

وفى هذا السياق تمثل النصوص القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف بالنسبة لتلك الحركات المعين الوحيد - تقريبًا - لجلب الأفكار والخبرات التنظيمية والحركية ، وهى تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية والنبوية بطريقة حرفية تستند إلى قاعدة: « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » الذى نزلت من أجله ، أو ذكرت فى سياقه تلك

النصوص الكريمة . وتلك المنهجية تدفع تلك الحركات بصفة عامة إلى التورط فى أحكام متسرعة بكفر الدول ، وجاهلية المجتمعات والأفراد .

وتسعى تلك الحركات بدءًا من أسمائها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسلوك أعضائها للتشبه بحقبة النبوة والخلافة الراشدة التى تمثل المرجعية التاريخية الوحيدة لها ، فهى تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة عبر تجربة تلك الحقبة . وبذلك فإن هدفها الرئيسى يكون « إعادة أسلمة » المجتمعات والدول - وكذلك الأفراد بالنسبة للبعض منها - حيث إنهم جميعًا حسب رؤيتها خارجون عن الإسلام بصور مختلفة .

وتنقسم تلك الحركات الإسلامية الدينية فى تبينها للحقبة النبوية وما تلاها من خلافة راشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين :

الأول : يرى أننا نعيش مرحلة هى أقرب لمرحلة الدعوة فى مكة قبل الهجرة .

الثانى : يعتقد أن ما أحاط بمرحلة الإسلام فى المدينة وما تلاها هو الأقرب للعصر الذى نعيش فيه الآن . ويؤدى ذلك الانقسام فى قياس المرحلة المعاصرة على كل من هاتين المرحلتين من التجربة النبوية والراشدة إلى توزع الحركات الإسلامية الدينية بين نوعين مختلفين بصورة كبيرة هما :

الحركات المغالية (المتطرفة) السلمية .

والحركات الجهادية العنيفة .

١ - الحركات المغالية (المتطرفة) السلمية :

تتفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلى والكافر فى مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة ، وهو ما يعنى بالنسبة لها أن المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين فى مختلف بلدان العالم الإسلامى إنما هم: إما كفار ، أو فى أحسن تقدير يعيشون فى جاهلية تامة تشبه تلك التى كانت تخيم على مكة والجزيرة العربية عمومًا قبل الهجرة . وباستخدام القياس نفسه فتلك الحركات ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة ، أو بناء دولة إسلامية ، أو

ممارسة القتال - أو الجهاد حسب مصطلحهم حيث إن المسلمين فى مكة كانوا قليلى العدد والحيلة ولم يؤمروا به .

ولذا ، تذهب تلك الحركات إلى عدم ممارسة أى أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهليين - حسب رؤيتهم لهم - مثلما لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل فى المرحلة المكية . أما عندما يطرح التساؤل بداخل تلك الحركات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات ، فإنهم ينقسمون بناء على إجابته إلى قسمين رئيسيين :

الأول : حركات التكفير والهجرة .

الثانى : حركات إعادة الدعوة .

أولاً : حركات التكفير والهجرة :

يضم القسم الأول كل الجماعات والحركات التى اصطلح إعلاميًا على إطلاق ذلك الاسم عليها ، وهى ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة ، حيث لم يعد هناك أمل فى أن تهتدى للإسلام ، وهى لم تعد تضم سوى الكافرين فقط، وبالتالى لابد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى ، حيث إنهم يمثلون المسلمين الوحيدين على وجه الأرض ، ومن سواهم ولم ينضم إليهم فهو كافر كفرًا بواحًا . والهجرة بالنسبة لهم . سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تمامًا والانفصال عنه كلية ، أو بالخروج منه إلى الصحارى والمناطق البعيدة ، إنما هى على غرار الهجرة النبوية انتظارًا لأن يظهر الله دينه ، ويعودوا إلى ذلك المجتمع منتصرين .

ثانيًا : حركات إعادة الدعوة :

يضم القسم الثانى كل الجماعات والحركات التى ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية ، حيث إن دعوة - أو بعبارة أدق إعادة دعوة - الناس الموجودين فيها الذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون فى مكة يجهلونه تعد المهمة الوحيدة التى يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل . وتمثل جماعة «التبليغ والدعوة» أبرز جماعات ذلك القسم على مستوى العالم ، وهى تقبل التعامل مع

تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية والكافرة - حسب رؤيتهم - دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها . وهى بذلك تظل ضمن الحركات المغالية . لأنها تحكم على المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين بالكفر والجاهلية ، ولكنها أقرب فى غالبيتها إلى السلوك السلمى غير العنيف تجاهها انطلاقًا من قياسها إياها على المجتمع المكى قبل الهجرة النبوية .

٢ - الحركات الجهادية العنيفة :

تتفق الحركات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التى يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها ، وهى تلك التى اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة - أى بالسياسة . ووفقًا لذلك القياس ، فإذن المجتمعات والدول الحالية بالنسبة لتلك الحركات قد عادت إلى حالة الجاهلية التى سبقت ظهور الإسلام، والأفراد جزء منها ، وإن كان كل منهم ليس بالضرورة كافرًا أو مرتدًا إلا إذا صرح بذلك أو سلك ما يؤكده .

وتتفق تلك الحركات أيضًا على أن الحكومات فى البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام ، وتعد مسئولة عن حالة الجاهلية التى تعيشها مجتمعات تلك البلدان ، وعن محاربة قوى التوحيد ، التى ترى تلك الحركات أنها تمثلها . ونتيجة هذه القراءة فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الحركات لا تجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة ، وبالتالى فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتنامية . بل هو « الاستعلاء » المدنى وإعادة أسلمة المجتمع والدولة ، وتأسيسهما من جديد على القواعد نفسها التى أسست عليها دولة المدينة .

ويعد العنف الدينى ، أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات ، الوسيلة الوحيدة تقريبًا لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف ، وذلك عبر السعى الدائم لتوسيع عضويتها ، وتنظيم أعضائها باعتبارهم « العصبة المؤمنة » التى ستعيد الإسلام إلى بلاده ، وتدفع عنها عدوان أعدائه الخارجيين . وبلغة سيد قطب الأب الحقيقى للحركات الجهادية العنيفة ، فإن وظيفة تلك الحركات ، أو الإسلام كما يقول : « إقصاء الجاهلية من قيادة

البشـرية ، وتولى هذه القـيادة على منهجه الخاص » ، وهو ما يدفع به حسـب تعبيره : « ابتداء إلى إزالة الأنظمة والحكومات التى تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر ، وعبودية الإنسان للإنسان » .

ونتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الحركات الجهادية العنيفة ، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة ، ثم تختلف بعد ذلك فى الأولويات الحركية لتطبيقها :

أولها : الحركات محلية الطابع .

ثانيها : الحركات الاستقلالية - الانفصالية .

ثالثها : الحركات دولية المجال .

أولاً : الحركات محلية الطابع :

تنطلق الحركات محلية الطابع ، ولا توجد تقريبًا سوى فى بلدان العالم الإسلامى ، من فكرة أن « العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد » ، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التى تنتمى إليها ، والتى يعد إسقاطها عبر قتالها المهمة الأولى التى يجب عليها البدء بها . ورغم أن الجهاد فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم الممثلين فى « دار الإسلام » من أى هجوم عليها من عدو خارجى غير مسلم من « دار الحرب » ، فقد حورته تلك الفئة من الحركات الجهادية ليصير جهادًا داخليًا موجهًا إلى حكومات البلدان التى تنتمى إليها، والتى تسعى إلى اقتلاعها وتأسيس دول إسلامية بدلاً منها .

ولما كان وصف تلك البلدان بأنها « دار الحرب » لتبرير القتال فيها أمرًا صعبًا بالنسبة لتلك الحركات مثل صعوبة الاعتراف بأنها « دار إسلام » ، فقد ابتدعت مفهوم « الدار المختلطة » التى يتداخل فيها - حسب تفسيرها - الإسلام مع الجاهلية والكفر لكى تستطيع أن تصف ما تمارسه من عنف دينى وقتال بداخلها بأنه جهاد . ولا شك أن وضع تلك الفئة من الحركات مفهوم « الجهاد » عنوانًا لقتالها الداخلى ضد حكوماتها إنما كان يعكس من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات « كافرة » معادية للإسلام ، ويسعى من ناحية أخرى للاستفادة من الشحنة المعنوية الإيجابية التى يحملها المعنى

الأصلى للجهاد – أى الجهاد ضد العدوان الخارجى – عند عامة المسلمين . والآن ، تعد تنظيمات متشددة مثل :

« الجماعة الإسلامية » (مصر) .

« جماعة الجهاد » (مصر) .

« الجماعة الإسلامية المسلحة » (الجزائر) .

« الجماعة الإسلامية المقاتلة » (ليبيا) .

أمثلة بارزة لتلك الفئة من الحركات الجهادية محلية الطابع .

ثانيًا : الحركات الاستقلالية - الانفصالية :

أما القسم الثانى من الحركات الجهادية فهى تلك التى يمكن تسميتها « الحركات الاستقلالية – الانفصالية » ، وتوجد بصفة عامة فى مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية ، وأبرزها تلك التى توجد الآن فى كشمير بالهند ، والشيشان بروسيا الاتحادية ، وفى أفغانستان أثناء الغزو السوفيتى لها . ويتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجى غير المسلم الذى يسيطر على الأقاليم التى تسعى لاستقلالها أو انفصالها ، مع مفاهيم التحرر الوطنى ، وتقرير المصير التى تنتشر عادة فى مثل تلك الأقاليم التى تسكنها الأقليات الدينية والعرقية . وبالإضافة لذلك تحتفظ تلك الحركات بالأساس الفكرى لكل الحركات الجهادية ، والمتمثل فى اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش فى حالة جاهلية وأن هدفها الأول بعد تحقيق الاستقلال أو الانفصال إعادة أسلمتها ، وإقامة الدول الإسلامية فيها .

ثالثًا : الحركات دولية المجال :

تعد الحركات دولية المجال الفئة الثالثة فى الحركات الجهادية العنيفة ، وهى رغم اشتراكها مع الفئتين الأخريين فى الأفكار الرئيسية لتلك الحركات تتميز عنها بتفسيرات أخرى لها ، وبخاصة مفهوم الجهاد وأولوية القتال « للعدو القريب أم للعدو البعيد » . فتلك الفئة تتبنى مفهوم الجهاد الخارجى ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين ، بشكل خاص الجهاد الدفاعى الذى يرمى إلى الدفاع عن « دار الإسلام »

من أى هجوم عليها من عدو خارجى غير مسلم . وبالتالى فإن تلك الحركات تختلف عن الحركات الجهادية محلية الطابع فى اعتبارها أن « العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب » ، رغم اتفاقها معها فى النظر إلى « العدو القريب » - أى حكومات الدول الإسلامية ، باعتبارها حكومات كافرة .

وقد نشأت تلك الحركات ذات المجال الدولى خلال الأعوام العشرة الأخيرة فى عديد من مناطق العالم . مثل البوسنة والشيشان ، وقبل كل ذلك أفغانستان التى كانت المهد الذى ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتى لها من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩ . وتتشكل تلك الحركات عادة من خليط من الإسلاميين ذوى النزعات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامى وغير الإسلامى . حيث يحتفظون بروابط بينهم - حتى لو لم يضمهم مكان واحد . ويعد المنشق السعودى أسامة بن لادن والجماعات المرتبطة به وجماعات أخرى صغيرة متناثرة فى مختلف دول العالم أبرز من يمثل ذلك الاتجاه .

ثانيًا : الحركات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامى :

تنطلق تلك النوعية من الحركات من قراءة مختلفة للإسلام عن تلك التى تتبناها الحركات الدينية ، حيث تنظر إلى كل الأفراد والمجتمعات والدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقصى العقيدة ، وبالتالى فالتساؤل حول صحة عقيدتهم أو إسلامهم غير وارد . أما الوارد والرئيسى بالنسبة لتلك الحركات فهو إعادة تنظيم تلك المجتمعات والدول على أسس إسلامية توجد حسب رؤيتها فى الشريعة الإسلامية وليس غيرها من نظم قانونية أو برامج سياسية واجتماعية غربية . وانطلاقًا من ذلك تتبنى تلك الحركات برامج سياسية - اجتماعية تقوم أساسًا على مفهوم « الشريعة » التى هى فى حقيقتها نتاج جهد مئات الفقهاء المسلمين متباينى المذاهب والاتجاهات ، على امتداد العالم الإسلامى وعبر خمسة عشر قرنًا .

وهى عملية مستمرة استهدفت تحويل النصوص الدينية لقواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات على السواء. وهى فى تفسير النصوص لا تتوقف عند ظواهرها وألفاظها . بل توسع دائرة النظر لتشمل مقاصد الشريعة ومصالح الناس

وأسباب النزول ، واجتهادات الفقهاء ، وهو ما يجعل قراءتها أكثر دقة من القراءة الحرفية التى يتبناها النوع الأول من الحركات (الحركات الدينية) . وتنقسم الحركات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامى إلى نوعين :

١ - الحركات السلمية الساعية للحكم :

وهى حركات تسعى للحكم بصورة مباشرة من أجل تطبيق برنامجها السياسى والاجتماعى ذى الطابع الإسلامى الذى تعتقد أن غايته تحقيق تقدم الأمة ونموها ، وتعتقد أنه قادر على ذلك . وللوصول للحكم تسلك الوسائل السياسية كافة ، وتدخل فى تحالفات وصراعات سياسية مع مختلف القوى السياسية على الساحة ، وهو ما يؤكد اختلافها العميق عن « الحركات الدينية » التى ينقسم المجتمع فى نظرها بشكل صارم إلى : مؤمنين وكفار . وتعد « جماعة الإخوان المسلمين » أبرز وأوضح تعبير عن هذا النوع من الحركات .

٢ - حركات التحرر الوطنى المسلحة :

أما حركات التحرر الوطنى المسلحة الإسلامية فهى فى الأصل جزء من « الحركات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامى » ، وقد دفعتها ظروف الاحتلال الأجنبى لبلادها لتبنى برنامج للتحرر الوطنى . وقد بدأ ظهور تلك الجماعات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين أثناء حرب فلسطين (١٩٤٨) وما تلاها . وتعد : حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وحركة الجهاد الإسلامى الفلسطينيتين ، وحزب الله اللبنانى أكثر الأمثلة على هذا النوع من الحركات(*) .

وسنقصر دائرة عملنا فى هذه الدراسة على الحركات الجهادية العنيفة محلية الطابع فى مصر ، ونقصد بها على وجه الحصر تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية .

* * *

(*) مستقبل الحركة الإسلامية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر - ضياء رشوان - مصدر سبق ذكره (بتصرف واختصار) .

مفارقات النشـأة

إشكاليات منهجية :

تعترض الباحث الذى يرغب فى التأريخ لنشأة الجماعات الإسلامية المتشددة المصرية صعوبات عدة :

أولهـا : الطبيعة السرية لهذه الجماعات ، وما يترتب عليها من غموض أحاط - ومازال يحيط - بتشكيلها وهياكلها التنظيمية ، وهى حقيقة عززتها بقوة المواجهة المسلحة بينها وبين النظام المصرى .

ثانيهـا : التداخل التنظيمى الذى حدث عدة مرات فى تاريخ هذه الجماعات ، وعمليات الانتقال منها وإليها ومن صفوف الفصائل الإسلامية الأخرى غير المتشددة ، وبخاصة أن أكبر جماعتين منها (الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) تقربتا وتباعدتا وتبادل بعض أعضائها المواقع بين الجماعتين .

ثالثهـا : حالة المطاردة المستمرة التى كانت هدفًا لها منذ نشأتها تقريبًا ، وهو ما أدى إلى نتائج عديدة . منها أنها لم تمكن رموزها من تدوين تفاصيل بداياتها بدقة . بل إن بعض البدايات كانت من السذاجة بحيث لم يتصور أعضاؤها أن تكون ثمة أهمية لتدوين تجاربهم وأدوارهم فيها . كما أدت حالة المطاردة إلى إحساس مبالغ فيه بضرورة التكتم حتى تكاد فصول كثيرة من قصة هذه الجماعات تضيع للأبد .

رابعهـا : ذيوع الروايات الأمنية لنشأة هذه الجماعات وتطورها ومحتوى أفكارها على نحو كبير ، ومثل هذه الروايات فضلاً عن كونها روايات خصم ، قام على ترويجها جهاز إعلامى هائل قام بالإلحاح على صورة بعينها شكلت جدارًا عاليًا من الأكاذيب حجب - ومازال - الكثير من الحقائق .

خامسها : من ناحية أخرى هناك مشكلة تحليلية مهمة تتمثل فى محاولة كثير من الباحثين والمحللين فرض تصورات مسبقة على صورة هذه الجماعات ينسحب على التأريخ لنشأتها . فمثلاً ، فى إطار الصراع السياسى بين جماعة الإخوان المسلمين وخصومها حرص كثير من الباحثين من ذوى الانتماءات العلمانية ، وبخاصة اليساريون ، على تأكيد أن هذه الجماعات امتداد فكرى وتنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين ، رغبة فى تحميل الجماعة المسئولية عن صدام هذه الجماعات مع السلطة ، وهو مسلك تحريضى يتنافى مع أبسط معانى الأمانة العلمية ، ورغم ذلك يتكرر كثيرًا .

ومن المقولات التى تستحق الكثير من التوقف أمامها مقولة أن العلاقة بين الدولة والإسلاميين عمومًا تتجاوز مجرد التسامح أو الدعم المحدود المحكوم باعتبارات نفعية محضة وصولاً إلى وصف الظاهرة الإسلامية بأنها من صنع السادات .

ومن المنعطفات المهمة فى هذا السياق الصراع الذى لم يكشف عن فصوله كاملة بين السادات والشيخ محمد الغزالى رحمه الله . ونبدأ أولاً بما هو منشور ومصدرنا فيه كتاب « **الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى** »(١) . فرغم أن الشيخ الغزالى كان من الرموز الإسلامية المعتدلة ، وأنه كان عضوًا فى « المؤتمر القومى للقوى الوطنية » فى الستينيات - وهو تنظيم رسمى - إلا أنه تعرض لضغوط خطيرة من السادات كان سببها أنه يجمع فى شخصه بين عمق المفكر وجماهيرية الداعية ، وربما لم ينس له السادات خروج مظاهرة شارك فيها الآلاف من طلاب جامعة الأزهر فى يونيو ١٩٦٢ - وصفت آنذاك بأنها الأولى من نوعها منذ سنوات - احتجاجًا على الإساءة للشيخ الغزالى من خلال كاركاتير رسمه الماركسى الراحل صلاح جاهين فى عدد اليوم السابق من جريدة الأهرام . وكان الشيخ الغزالى قد سجل فى جلسة من جلسات « المؤتمر القومى للقوى الوطنية » اعتراضه على دعوة جمال عبد الناصر للمساواة بين الرجل والمرأة .

---

(١) الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى - محمد شلبى - دار الصحوة - مصر - الطبعة الأولى ١٩٨٧ - ص ٧٢ - ١٣٧ بتصرف .

وتعقيبًا على اعتراض الشيخ الغزالى نشر الماركسى صلاح چاهين تعقيبًا عنوانه «موال» قال فيه :

وف وسط ما المؤتمر حامى الوطيس شغال
من أجل قوت العيال أجيال ورا أجيال
صاحب الفضيلة « الغزالى » قام على حيله
قال لك كمام الحريم
لازم يكونوا طوال !

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد . فأثاره الشيخ الغزالى مرة أخرى فى المؤتمر الذى كان يرأسه السادات وقال متحديًا :

« إن تحت هذه العمامة رأس مفكر ، كان يحارب الظلم والإقطاع أيام كان أمثال هذا الكاتب (قوادًا) لفاروق » .

وتدخل السادات غاضبًا ، وطرق ليوقف الشيخ الغزالى الذى ازداد غضبًا .

ورغم كل التأكيدات المجانية على رعاية السادات السخية للإسلاميين نجده يقرر التخلص من الشيخ محمد الغزالى بطريقة شديدة القسوة . إذ قرر الزج باسمه فى قضية « الفنية العسكرية » ، وللمرة الثانية يجد السادات نفسه أمام رجل تتحرك المظاهرات لنصرته- رغم أنه لا ينتمى لأى تنظيم علنى أو سرى. ففى السابع والعشرين من إبريل ١٩٧٤ وعقب منعه من الخطابة بمسجد عمرو بن العاص خرجت مظاهرة احتجاجًا على منعه من الخطابة علقت عليها جريدة الأهرام بأن « الشيخ الغزالى ليس مقبوضًا عليه » ، وفى عدد ٢٨ أبريل ١٩٧٤ تنشر الأهرام تحت عنوان : الشيخ الغزالى : لم أر (سرية) فى حياتى . - الشيخ الغزالى ينفى أية صلة بصالح سرية الذى قيل إنه قال بعد القبض عليه إن الشيخ محمد الغزالى أحد الدعاة الذين التقى بهم .

فإذا تركنا المصدر المطبوع نجد شهادة مهمة سمعها كاتب السطور بنفسه من المفكر الإسلامى الراحل الأستاذ الدكتور فهمى الشناوى - رحمه الله - وكانت تربطه صلة طيبة بالشيخ الغزالى ، فقد كانت نية السادات تتجه للتخلص من الشيخ الغزالى خوفًا من الثقل المزدوج الذى يتمتع به نخبويًا / جماهيريًا ، ولم ينقذه إلا تدخل المملكة

العربية السعودية . فانتقل إليها للتدريس ، وحسب الدكتور الشناوى أيضًا فإن الرجل كان - للسبب نفسه - هدفًا لفخ آخر بعد سنوات فى البيان الثلاثى الذى وقع عليه بالاشتراك مع الشيخ الشعراوى والشيخ الطيب النجار - رحمهما الله - بشأن عنف الجماعات الإسلامية ، حيث كان رحمه الله يريد أن ينص البيان على تحميل الدولة مسؤوليتها من الأزمة ، وهو ما تحايل المسؤولون لمنعه بحيل لا يفطن لها إلا أصحاب الحيل !!!

ونعود إلى كتاب « الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى » فنجد وثيقة مهمة هى رسالة وجهها الشيخ الغزالى وهو فى السعودية إلى السادات بعد أن وصفه السادات فى خطاب له بأوصاف : « مستغل للدين » ، « طالب زعامة » ، « مثير فتنة » ، « مستجد لعواطف المؤمنين » . وفى رسالته كتب الغزالى :

« آخر ما قمت به فى القاهرة دفاعى عن قوانين الأسرة الإسلامية فى كلمة مسجلة عامرة بالإقناع والإحصاءات والأدلة الدامغة ، ولكنكم قبل أن تستمعوا إليها تناولتمونى بالسوء فى مؤتمر طلابى بالإسكندرية ، واعتبرتمونى مسئولاً عن المظاهرة التى خرجت من الأزهر إلى مجلس الشعب لإجهاض القانون المقترح .. .. ونسبتم إلىّ عبارات لم أتفوه بها ، وكتبت إليكم أستحث ضميركم كى تتعرفوا الموضوع بدقة ، ولكنكم لم تفعلوا بل تماديتم فى إهانتى » .

ويضيف الغزالى :

« ظهر الآن من الذى أوعز إلى الوزارة أن تبعدنى عن منصبى (المدير العام للدعوة) وعن إلقائى الخطبة فى مسجد عمرو بن العاص ، ومن رأى أن أرمى فى (سندرة) مسجد صلاح الدين بلا عمل ولا كرامة ، ثم قال للصحف إن ما حدث يرجع لصلتى بقضية الفنية العسكرية ، وبدهى أنه لا يوجد ما يربطنى بهذه القضية وأمثالها ، ولكن إبعادى عن الدعوة كان غرضًا مبيتًا ، لا لشىء إلا لأننى رفضت التفريط فى حقائق الإسلام وشرائعه .. .. أما وظائفى التى قمت بها فى الجهاز الحكومى فهى معروفة .... إلى أن شعرت فى آخر الأمر بأن وجودى فى القاهرة سوف ينتهى بكارثة ، فاستجبت للعرض الكريم الذى جاءنى من السعودية » .

والإشارة واضحة فى الفقرة السابقة إلى قضية الفنية العسكرية ، والتدخل السعودى الذى كان سببًا فى إنقاذه . أما الملاحظة الأهم فهى فى قوله :

« لقد منعتنى يا سيادة الرئيس من الخطابة فى مسجد عمرو وكان يصلى معى ثلاثون ألفًا على الأقل ، فماذا كانت نتيجة هذا المنع ؟ استطاع الشيوعيون فى الفراغ الدينى السائد أن يفعلوا ما فعلوا ، وعجيب يا سيادة الرئيس أن تحارب الشيوعية وتخاصم فى الوقت نفسه التجمع الدينى الذى يقضى عليها »[1] .

فالسادات كان يريد « استخدام » الحركة الإسلامية وحسب ، كما أن أزمته امتدت لتشمل المؤسسة الدينية الرسمية . لعل أكثرها عنفًا معركة قانون الأحوال الشخصية (عرف باسم قانون جيهان نسبة لحرم الرئيس السادات) الذى كان أحد الأسباب المباشرة للغضب على الشيخ الغزالى ، فحسب رواية الشيخ أنه فى آخر زيارة يقوم بها لشيخ الأزهر قبل مغادرة مصر أخبره الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود أن وزير الداخلية ممدوح سالم زاره وأخبره أن مجلس الشعب لن يناقش مشروع قانون الأحوال الشخصية فى دورة ١٩٧٨ فرد عليه الشيخ عبد الحليم محمود قائلاً : هذا أفضل ، ولما تعجب الوزير من الرد قال شيخ الأزهر : « حتى تحضروا شيخًا للأزهر غيرى ليوافق لكم على هذا القانون الذى لن يمر إلا على جثتى !! »[2] .

ورغم أن إخضاع نشأة هذه الجماعات للتحليل العلمى الذى لا تحكمه قناعات مسبقة ، وبخاصة فيما يتصل بعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين على المستوى الفكرى ، يقطع بأنها نشأت كنوع من الاحتجاج الصامت على فكر جماعة الإخوان المسلمين ، وهو احتجاج سرعان ما تحول إلى موقف معلن تخللته معارك تفاوتت حدتها ، وغذته أدبيات مكتوبة بعضها اعتبر جماعة الإخوان المسلمين من « أعداء الإسلام » ، فإن كثيرًا ممن

---

(١) الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى - محمد شلبى - دار الصحوة - مصر - الطبعة الأولى ١٩٨٧ - ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى - محمد شلبى - دار الصحوة - مصر - الطبعة الأولى ١٩٨٧ - ص ١٥٦ .

كتبوا عن هذه الجماعات مدعيًا التأريخ أو التحليل . ابتدأ من مقولة غير صحيحة هى أن هذه الجماعات استمرار لجماعة « الإخوان المسلمين » .

ومن المنظور نفسه ينبع موقف يختلف قليلاً . يبدأ من مسلمة أن العنف السياسى محرم فى الإسلام أيًا كانت دوافعه أو ظروفه ، ويحرص أصحاب هذه القناعة على تأكيد أن فكرة ممارسة العنف ضد النظام المصرى ، بدءًا من اغتيال الرئيس المصرى الراحل أنور السادات (١٩٨١) وحتى حادثة الأقصر (١٩٩٧) ، رد فعل للتعذيب الذى تعرض له أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى السجون فى فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وبذلك يصبح العنف السياسى مجرد رد فعل انتقامى . لا أحد المكونات الرئيسية لتاريخ الفكر الإسلامى . وفى المؤلفات التى تؤرخ لهذه الجماعات نجد انعكاسًا للكثير من هذه الأفكار المسبقة .



أول الغضب

ثمة اتجاه عام فى المؤلفات يحدد بدايات هذه الجماعات بظهور شخصية صالح سرية[1] فى مصر، فمثلاً فى دراسته: **«جماعات العنف المصرية المرتبطة بالإسلام: الجذور التاريخية والأسس الفكرية »** يرجع أبو العلا ماضى نشأة هذه الجماعات إلى صالح سرية ، ويحدد ميلادها بعام ١٩٧٣ . وهو يعتبر ظهور تيار « التفكير والهجرة » الذى كفر المجتمع والدولة البداية الحقيقية لفكرة الصراع واللجوء للعنف ، وقد كان موقف جماعة الإخوان المسلمين آنذاك حاسمًا . فظهر أحد أشهر أدبيات جماعة الإخوان وهو كتاب «دعاة لا قضاة» المنسوب للمستشار حسن الهضيبى المرشد الثانى للإخوان المسلمين .

وإعطاء مركزية خاصة لدور صالح سرية الفلسطينى / الأردنى فى نشأة هذه الجماعات يعنى ضمنًا أن العنف « مستورد » من الخارج مرتبط بسياقات غير مصرية ، ومرتبط بالخبرة الشخصية لصالح سرية أكثر من ارتباطه بمسار تطور الحركة الإسلامية . فتكوينه العسكرى ، وخروجه من الأردن عقب « أيلول الأسود » كان لهما أكثر الأثر فى لجوئه لخيار العنف ، وهو فى هذا جزء من التجربة الفلسطينية التى كان العنف قاسمها الأكبر . كما أن هذا التفسير الذى اتخذ دور صالح سرية دليلاً حركيًا على المقولة التى اكتسبت انتشارًا واسعًا، اتخذ من تأثير فكر أبى الأعلى المودودى المفكر الإسلامى الباكستانى . الذى أسس « الجماعة الإسلامية » الأولى فى شبه القارة الهندية دليلاً على أن التشدد كله رافد مستورد على المستويين الفكرى والحركى .

(١) فلسطينى كان ضابطًا بمنظمة التحرير الفلسطينية حضر إلى مصر عام ١٩٧١ . خرج من مسقط رأسه حيفا إلى الأردن ، وارتبط تنظيميًا بـ « حزب التحرير الإسلامى » الذى أسسه تقى الدين النبهانى عام ١٩٥٠ ، وخرج من الأردن عقب مذابح أيلول الأسود عام ١٩٧٠ . حصل على الدكتوراه من جامعة عين شمس المصرية ، سافر إلى العراق وغادرها بعد أن حكم عليه بالسجن غيابيًا بتهمة تكوين خلية مناهضة لنظام الحكم . عاد إلى مصر عام ١٩٧٣ وكون تنظيمًا سريًا حاول أن ينظم به انقلابًا عسكريًا على حكم السادات ، وتم إعدامه .

ومن بين كل من أرخوا للظاهرة ينفرد الدكتور محمد مورو[1] بالقول بأن « تنظيم الجهاد » نشأ عام ١٩٥٨ بشكل مستقل تمامًا عن جماعة الإخوان المسلمين ، وعلى يد شاب مصرى يدعى نبيل البرعى الذى كان يبلغ من العمر آنذاك ٢٢ عامًا ، وهى معلومة مهمة تعكس البعد الجيلى فى نشأة هذه الجماعات ، وهو بعد لم يحظ بالاهتمام الكافى رغم كونه أحد أهم مفاتيح فهم الظاهرة . وحسب رواية نبيل البرعى نفسه فإنه عثر فى كتاب للفقيه المعروف ابن تيمية على فتاوى عن الجهاد . فبدأ بهذا الموضوع ، واعتبر أن إصلاح العالم الإسلامى يكمن فى ممارسة الجهاد ، وانتهى البرعى إلى أن العمل السرى المسلح هو الحل .

بدأ نبيل البرعى مساعيه بتوزيع فتاوى ابن تيمية على أصدقائه المقربين ، وإدارة حوارات معهم أسفرت عن استجابة عدد منهم مثل : إسماعيل الطنطاوى ، وحمد عبد العزيز الشرقاوى. ومن هؤلاء وغيرهم نشأت الخلية الأولى عام ١٩٦٠ فى القاهرة. وإذا صح أن هذه البداية الحقيقية لنشأة الجماعات الإسلامية فإن الكثير من المقولات الشائعة عنها تصبح موضع شك ، فيصبح ظهور العنف سابقًا على ظهور تيار التكفير لا تاليًا له ، وهو ما يعنى بالضرورة تأسيس صورة أخرى .

اختراق الجيش :

رغم نشأة تنظيم الجهاد بشكل مستقل تمامًا عن جماعة الإخوان المسلمين فإنه تأثر تأثرًا كبيرًا بالصدام الثانى الكبير الذى وقع بين جماعة الإخوان ونظام الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٦٤) ، إذ كان لهذا الصدام أثر مباشر فى خروج الكثيرين من أعضاء الإخوان يبحثون عن الثأر ، وهو ما يعنى أن التعذيب البشع فى سجون عبد الناصر لم ينشئ الظاهرة . بل أمدها برافد مهم كان له أثره الأكبر فى زيادة حجم التنظيم . وفى عام ١٩٦٦ مر التنظيم بمنعطف آخر شديد الأهمية تمثل فى انضمام

---

(١) كاتب ومفكر إسلامى مصرى ، رئيس تحرير مجلة « المختار الإسلامى » المصرية الشهيرة ، أحد أهم المتخصصين فى الظاهرة .

عدد آخر من الشباب مثلوا فيما بعد أهم قيادات الجماعة . مثل الدكتور أيمن الظواهرى[1] وحسن الهلاوى وعلوى مصطفى .

وفى حوار(*) معه نشره موقع إيلاف الإخبارى على الإنترنت (١١ سبتمبر ٢٠٠٣) سُئل الدكتور أيمن الظواهر ى : « كيف كانت بدايتك فى الحركة الإسلامية ، وفى أى جماعة ، وأرجو إلقاء الضوء بالتفصيل عن هذا بوضوح منذ البداية وحتى الآن ؟ » فقال :

« كانت بدايتى فى الحركة الإسلامية فى هذه الجماعة التى أتشرف بالانتماء إليها، وكان ذلك فى حوالى سنة ١٩٦٦م ، عندما تكونت النواة الأولى لهذه الجماعة بعد مقتل الشهيد سيد قطب رحمه الله ، وكان من أعضاء هذه المجموعة الشهيد يحيى هاشم – الذى كان رئيسًا للنيابة العامة – والأخ إسماعيل الطنطاوى ، والأخ نبيل برعى ، ثم نمت هذه المجموعة إلى أن وصلت إلى الحجم الحالى للجماعة . وانضم إلينا فى فترة لاحقة الأخ عصام القمرى رحمه الله ، وبدأ حينئذ فى النشاط داخل الجيش ، ثم مرت أحداث الفنية العسكرية ، واستشهاد الأخ يحيى هاشم ، وقضايا الجهاد فى عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، واستطعنا بفضل الله تجنب هذه الضربات . وفى النصف الثانى من سنة ١٩٨٠م وأوائل ١٩٨١ قمت بالسفر إلى أفغانستان للاطلاع على الأوضاع من قرب هناك ، واكتشفت الإمكانيات الهائلة التى يمكن أن تستفيد منها الحركة الإسلامية فى ساحة الجهاد الأفغانى ، وكل هذا والجماعة تنمو فى صمت فى الميدانين المدنى والعسكرى » .

---

(١) بدأ الدكتور أيمن الظواهرى نشاطه فى الستينيات ، وفى عام ١٩٨١ تعرف إلى الضابط عبود الزمر وتعاون معه . وبعد أيام من مقتل الرئيس الراحل أنور السادات قبض عليه وحكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام . وبعد خروجه من السجن عاش حياة عادية حتى سافر إلى إحدى الدول العربية عام ١٩٨٩ ومنها سافر إلى مدينة بيشاور الباكستانية ، وبويع أميرًا لتنظيم الجهاد . تنقل الظواهرى بين عدة دول حتى حصل على لجوء سياسى فى سويسرا ، ثم اختفى فيها فجأة ليظهر فى أفغانستان ، ويؤسس مع السعودى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة « الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين » .

(*) من حوار منشور على الإنترنت مع توضيح مفاده أنه أجراه مراسل جريدة الحياة اللندنية مع الدكتور أيمن الظواهرى أمير جماعة الجهاد ، ولم تنشره جريدة الحياة ، ونشرته جريدة العربى الأسبوعية المصرية بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢م مبتورًا .

« ثم جاءت سنة ١٩٨١م وتعرضنا فى بدايتها لضربة أمنية ، عرف على إثرها الأخ عصام القمرى ، وقبض على بعض رفاقه من الضباط ، مثل الأخ عبد العزيز الجمل والأخ سيد موسى وغيرهم من الضباط ، ولكننا استوعبنا هذه الضربة . ومع نشاط الجماعة الإسلامية ، واتحادها مع الأخ عبد السلام فرج بدأ التعاون ينمو بيننا وبينهم عن طريق الدكتور عمر عبد الرحمن والأخ عبود الزمر . إلى أن جاءت أحداث ١٩٨١م اغتيال السادات وأحداث أسيوط ، وقبض على عدد من إخواننا بسبب الروابط المشتركة بيننا ، وأمضينا فى السجن ثلاث سنوات ، حدث فيها تعارف عن قرب بيننا وبين إخواننا فى الجماعات الجهادية ، وكان من نتائج ذلك تلك الثقة العميقة بين الإخوة الذين عاشوا تلك الفترة سويًا ، وبعد الخروج من السجن بدأنا فى تجميع الإخوة من جديد ، وقررنا استغلال الساحة الأفغانية لتدريب أعداد ضخمة من الشباب المسلم » .

وإذا تركنا إجابة الدكتور الظواهرى ، وعدنا للتسلسل التاريخى لتطور التنظيم نجد أنه مع حلول عام ١٩٦٨ أصبح للتنظيم كيان متمايز فكريًا . كبير عدديًا ، بينما أجهزة الأمن مشغولة فى المقام الأول بمطاردة جماعة الإخوان المسلمين . وبدأت عناصر التنظيم فى جمع السلاح والتدريب عليه فى منطقة جبلية مجاورة للقاهرة (المقطم) .

وشكلت حرب السادس من أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ منعطفًا شديد الأهمية فى تاريخ تنظيم الجهاد على المستويين التنظيمى والفكرى على السواء . فعلى المستوى الأول لا يوجد ما يشير إلى كون الصراع العربى الصهيونى ضمن أولويات الجماعة التى نشأت لمواجهة النظام بالأساس . ورغم أن الدور الذى لعبه التنظيم فى هذا الشأن اضطلع به بشكل رئيسى علوى مصطفى الذى قرر ، ومعه مجموعة من عناصر التنظيم، الاتجاه إلى ميدان الحرب لمواجهة الجنرال إرييل شارون الذى كان قد تسلل بقواته حتى وصل إلى منطقة الدفرسوار على شاطئ قناة السويس فيما عرف باسم « الثغرة » فإن أثر التجربة كان كبير على التنظيم كله .

على المستوى التنظيمى تمكن علوى مصطفى لأول مرة فى تاريخ تنظيم الجهاد من اختراق القوات المسلحة المصرية ، وتمكن من تجنيد عدد غير قليل من رجالها ، وهو ما

شكل نقلة نوعية أخرى فى أداء التنظيم ورؤيته على السواء . وكان أهم الضباط الذين نجح علوى مصطفى فى تجنيدهم عصام القمرى الذى أنشأ بدوره عددًا من الخلايا داخل القوات المسلحة ، كما أصبح أحد أهم رموز التنظيم فيما بعد .

وحسب الباحث الدكتور هيثم أبو الغزلان تشكلت منظمة (الفنية العسكرية) من مجموعتين إسلاميتين . إحداهما متأثرة بأفكار قطب ، والأخرى سلفية النزعة والتوجه بقيادة صالح سرية ، والتى انتهت بإعدامه ، واعتبر سرية أنه الذى وضع حجر الأساس لما عرف فيما بعد بتنظيم الجهاد المصرى ، وبلور أفكاره فى « رسالة الإيمان » ، وتتضمن هذه الرسالة الأفكار التالية :

شرح مفصل لمعانى الإيمان الستة ، وضرورة الأخذ بها .
تكفير النظم السياسية القائمة والأحزاب السياسية غير الإسلامية .
العداء الشديد للغرب وأطروحاته الفكرية .

وبعدها شكل الخارجون من قضية « الفنية العسكرية » مجموعات أخرى ، ومنهم : إسماعيل طنطاوى ، مصطفى يسرى ، محمد عبد السلام فرج ، حسن الهلاوى ، أيمن الظواهرى ، رفاعى سرور وغيرهم . (الإسلاميون وانتهاج العنف وعدمه - بقلم : هيثم أبو الغزلان htto://www.amin.org - 2003/aug19/) .

وعندما جاء صالح سرية إلى مصر فى بداية السبعينيات كان هناك عدة تنظيمات جهادية لا يجمعها كيان واحد ، ونجح صالح سرية فى تجنيد عدد كبير من الشباب بينهم عدد من طلاب كليات عسكرية : الفنية العسكرية ، والحربية ، والجوية . كما انضمت إليه مجموعة كاملة كانت تعمل تحت قيادة حسن الهلاوى . ورغم أن صالح سرية لم يؤسس العمل السرى ولا الخيار المسلح فإنه طرح على الجماعة فكرة أخرى سيكون لها أثرها . هى فكرة التغيير الشامل والاعتماد على الخيار الانقلابى لتنفيذه . وقد انتهت حياة صالح سرية نفسه عندما قاد محاولة انقلاب فاشلة عام ١٩٧٤ ، حيث حاول احتلال مقر الكلية الفنية العسكرية للحصول على السلاح الموجود بها ، واستخدامه فى الهجوم على مقر اللجنة المركزية . حيث كان السادات يعقد اجتماعًا مع قيادات الدولة . وكان المخطط يقضى بالتوجه بعد ذلك إلى مبنى التليفزيون لاحتلاله

وإعلان قيام الدولة الإسلامية . لكن المحاولة فشلت وحكم على صالح سرية بالإعدام وأُعدم عام ١٩٧٥[١] .

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التى أصبحت تعرف باسم «قضية الفنية العسكرية» أصبح هناك غابة من التنظيمات الجهادية المفترقة أهمها « جناح الإسكندرية » بقيادة محمد ياسر ، وجناح الجيزة بقيادة حسن الهلاوى الذى استطاع الهرب من السجن ، وكان هناك أيضًا تنظيم يسمى « تنظيم يحيى هاشم » وهو وكيل نيابة بدأ نشاطه السياسى عام ١٩٦٨ بقيادة مظاهرة من مسجد الحسين بالقاهرة بسبب هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وقد شكل يحيى هاشم تنظيمًا قوامه حوالى ثلاثمائة فرد معظمهم من الإسكندرية ، وعندما وقعت أحداث الفنية العسكرية قرر يحيى هاشم أن يحاول إطلاق سراح المتهمين فيها ، فقام مستغلاً خبرته كوكيل نيابة سابق بتزوير أوامر ترحيل يتمكن باستخدامها من اصطحاب المسجونين فى سيارات شرطة مسروقة . وتم اكتشاف الخطة فى اللحظات الأخيرة ، وهرب يحيى هاشم من مكان لآخر حتى استقر مع بعض أعوانه فى قرية نائية بالصعيد (أقصى جنوب مصر) حيث قتل فى مواجهة مع الشرطة عام ١٩٧٥ .

منعطف « الفريضة الغائبة » :

حتى عام ١٩٧٨ بقيت التنظيمات الجهادية مجموعات متفرقة من الخلايا العنقودية حتى ظهر محمد عبد السلام فرج[٢] ويعد أحد أهم الأدوار التى قام بها على الإطلاق وضعه كتاب « الفريضة الغائبة » الذى يعتبر أحد أهم أدبيات تنظيم الجهاد ، فضلاً عن أنه أشهرها على الإطلاق ، كان الكتاب يضم نصوصًا فقهية ، واجتهادات

(١) وقائع سنوات الجهاد – رحلة الأفغان العرب – محمد صلاح – خلود للنشر – مصر – ٢٠٠١ – ص٢٨، ٢٨ .

(٢) كان يعمل مهندسًا بالإسكندرية ، وانضم لتنظيم الجهاد فيها عام ١٩٧٨ ، وبعد قليل قبض على أعضاء خليته . فانتقل للقاهرة ، وعمل بالإدارة الهندسية لجامعة القاهرة . نشر كتابه « الفريضة الغائبة » الذى يعد الأساس النظرى لفكر التنظيم . يعد محمد عبد السلام أحد أهم قادة التنظيم لدوره فى توسيع انتشاره . انضم إلى خالد الإسلامبولى فى عملية قتل السادات ، وأعدم عام ١٩٨٢ .

حول وجوب الجهاد لإقامة الحكم الإسلامى . ولم يقتصر دوره على وضع الكتاب . بل قام بتدريس ما فيه من آراء فى مسجد بضاحية من ضواحى القاهرة (بولاق الدكرور) . ونجح محمد عبد السلام فرج فى ضم عدد كبير من الشباب شكل بهم تنظيمًا هو الأخطر فى تاريخ التنظيمات الجهادية ، وكان أهم كوادره طارق عبد الموجود الزمر الذى قام بدوره بتجنيد عبود الزمر عام ١٩٨٠ . ومد محمد عبد السلام فرج نشاطه إلى مختلف أنحاء القاهرة ، ثم الأقاليم الأخرى ، وفى عام أواخر عام ١٩٨٠ كان التنظيم كبيرًا ومنتشرًا ، وكان أعضاؤه قد تدربوا على استخدام السلاح ، وحصلوا على كميات غير قليلة منه .

رافد فلسطينى آخر :

ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام رافد فلسطينى شديد الأهمية ، وهو ما يطرح أهمية تتبع هذا المؤثر، وحدود فعله بعيدًا عن محاولات الاستغلال السياسى والأفكار المسبقة . ففى هذه الفترة ظهر سالم الرحال وهو فلسطينى / أردنى لا يعرف الكثير عن حياته ، جاء إلى مصر ليتعلم فى الأزهر ، وقام بدور تاريخى فى تنظيم الجهاد . وقد انتبهت أجهزة الأمن لخطورته بترحيله إلى الأردن . وضم تنظيم سالم الرحال فى ذلك الوقت الكثير من العناصر أهمها كمال السعيد حبيب[1] ونبيل نعيم ، وعندما شعرت أجهزة

(١) من مواليد مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية شمال مصر ، انضم فى السبعينيات إلى تنظيم الجهاد ، وكان أحد قيادات العمل الإسلامى فى الجامعة خلال السبعينيات . تولى إمارة أحد تنظيماته بعد ترحيل سالم الرحال . حكم عليه فى قضية اغتيال السادات بالسجن عشرة أعوام . تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٧٩ وحصل على ليسانس اللغة العربية من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٩٣ . نال وهو فى السجن درجة الماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، وكانت أطروحته عن « الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية : دراسة حالة عن الدولة العثمانية » ، ونشر له من المؤلفات : « الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة » ، « الإسلام فى آسيا الوسطى » ، « الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية من بداية عهد النبوة حتى سقوط الدولة العثمانية » . وقد انضم – عقب الإفراج عنه – إلى حزب العمل المصرى (المجمد نشاطه حاليًا) وانتخب فى آخر مؤتمراته عضوًا بلجنته التنفيذية . وقد قام بجهود شديدة الأهمية فى عملية المراجعة التى قامت بها الجماعات الأصولية.

الأمن بخطورة سالم الرحال قامت بترحيله ، وتولى الإمارة بعده كمال السعيد حبيب الذى استطاع أن يوسع رقعة انتشار التنظيم بشكل ملموس .

وفى عام ١٩٨١ أثمرت جهود سالم الرحال ثمرتها الأهم ، فتم توحيد رافد تنظيم الجهاد الذى كان يقوده محمد عبد السلام فرج ، والرافد الذى يقوده كمال السعيد حبيب مع الجماعة الإسلامية ، ففى لقاء بين محمد عبد السلام فرج وكرم زهدى فى بداية عام ١٩٨٠ تقرر دمج التنظيمين تحت إمارة الدكتور عمر عبد الرحمن ، واتفق على تشكيل مجلس قيادة والإعداد لاغتيال السادات ، ومحاولة تغيير نظام الحكم كله ، غير أن أخطاء فى الاتصالات منعت اكتمال تنفيذ الخطة .

وما إن هدأت العاصفة حتى بدأ الخلاف يدب بين قادة التنظيمين داخل السجن ، وكانت الخلافات حسب الكاتب محمد صلاح فى كتابه « وقائع سنوات الجهاد » منصبة بصفة رئيسية على أمرين :

الأول : اعتراض قيادات تنظيم الجهاد على عملية أسيوط التى سببت عشرات القتلى من أعضاء الجماعة الإسلامية ورجال الشرطة ، وقد رأى الجهاديون أنها «اتسمت بالعشوائية فى قتل رجال الشرطة» الأمر الذى دعا الدكتور عمر عبد الرحمن إلى دعوة من شاركوا فيها إلى الصوم ستين يومًا (كفارة القتل الخطأ) . واستمر الجدل لفترة داخل السجن بين قادة الجماعتين ، ورغم أن فتوى الدكتور عمر عبد الرحمن السالفة الذكر خففت حدة الخلاف إلا أن دفاع قيادة الجماعة الإسلامية عن العملية جعل قادة الجهاد يرون أن ذلك يثير علامات استفهام حول طريقة تفكير الجماعة الإسلامية »»»(١) .

الأمر الثانى : وهو الأخطر كان مسألة الاعتراض على ولاية الدكتور عمر عبد الرحمن كضرير ، وهى المسألة التى طرحها بقوة وصرامة عصام القمرى وأيمن الظواهرى، وبينما كان الأخير يتسم بالمرونة والهدوء كان القمرى حادًا ، ورفض النقاش حول الموضوع وأصر على رأيه . والحقيقة أن مجموعة القمرى والظواهرى التى كانت

(١) وقائع سنوات الجهاد – رحلة الأفغان العرب – محمد صلاح – خلود للنشر – مصر – ٢٠٠١ – ص٦٥ .

تميل للسرية فى العمل ولم تشارك فى أحداث ١٩٨١ ولم يطلع أعضاؤها على مسألة ولاية عمر عبد الرحمن إلا داخل السجن . ففوجئوا بها ورفضوها تمامًا . لافتقاره للشروط اللازمة للولاية فيما عرف بمسألة « ولاية الضرير » .

وكانت نهاية الخلافات عودة التنظيمين للانفصال فى نهاية ١٩٨٣ بعد أن ظل الأمر طى الكتمان لفترة ، وفى عام ١٩٨٤ خرج عدد كبير من أعضاء الجماعتين من السجن فطرح كل منهما منهج عمل مستقلاً ، فمن ناحيتها أصدرت « الجماعة الإسلامية » وثيقة « منهاج العمل الإسلامى » التى أعدها من قيادتها : ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام دربالة ، وكان يعد دستورًا لها ، وطرح « تنظيم الجهاد » ما يسمى « المنهاج الحركى لجماعة الجهاد » الذى أعده عبود الزمر ، وشاركه فى إعداده فلسطينى ثالث لعب دورًا مهمًا فى تاريخ التنظيمات العنيفة . هو عصام مطير الذى تولى بعد خروجه من السجن مع مجدى سالم مهمة متابعة نشاط مجموعة عبود الزمر، بينما كان الدكتور أيمن الظواهرى يحاول هو الآخر جمع شتات مجموعته .

وكما أشرنا فى بداية الكتاب حدثت حالات انتقال عديدة بين صفوف التنظيمين ، وخلال عام ١٩٩٠ تم دمج مجموعتى الظواهرى والزمر تحت قيادة أيمن الظواهرى ، ثم اقترح الزمر فى العام التالى دمج كل فصائل الحركة الإسلامية تحت إمرة « مجلس شورى عام » يضبط الإيقاع ، وينسق بينها ، وهو ما لم يلق استجابة ، ثم طرح تنظم الجهاد ضرورة وجود عمل إسلامى علنى منفصل تمامًا عن العمل السرى لكن عبود الزمر اتخذ قرارًا بالانفصال عن مجموعة الظواهرى ، وانضم مرة أخرى لمجلس شورى الجماعة الإسلامية(١) .

وخلال فترة المواجهة العسكرية مع الدولة خلال عقد التسعينيات تشابه أداء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية إلى حد بعيد ، ثم عادا للتمايز والافتراق فشهد عام ١٩٩٧ إطلاق الجماعة الإسلامية مبادرة وقف العنف ، بينما شهد العام التالى انضمام

---

(١) وقائع سنوات الجهاد - رحلة الأفغان العرب - محمد صلاح - خلود للنشر - مصر - ٢٠٠١ - ص٦٧، ٦٨ .

الدكتور أيمن الظواهرى إلى أسامة بن لادن ليؤسسا معًا « الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين » .

ورغم أن حالة المراجعة مازالت حتى الآن مقصورة على الجماعة الإسلامية فإن القيادى الجهادى السابق كمال السعيد حبيب قد صرح فى حوار معه بأن هناك معلومات تفيد أن ثمانية من قادة تنظيم الجهاد الكبار « المأسورين » يراجعون مواقفهم ، ومن بين هذه الأسماء الكبيرة أحمد سلامة مبروك ، الذى كان يعد الرجل الثانى فى تنظيم الجهاد بعد أيمن الظواهرى ، وسلمته أمريكا مؤخرًا إلى مصر ، من أذربيجان وحكم عليه فى قضية العائدون من ألبانيا بالسجن المؤبد ونبيل نعيم ، أحد الوجوه الكبيرة فى تنظيم الجهاد ومحكوم عليه بالسجن بـ (١٥ عامًا) . ونبيل المغربى أحد مؤسسى تنظيم الجهاد ، ومحكوم عليه بالمؤبد مرتين[1] .

* * *

---

(١) حوار مع موقع إسلام أون لاين دوت نت - ٢٠٠٢/٣/١٤ .

سالم رحال يتذكر ....

يعد سالم رحال واحدًا من أهم المفاصل فى تاريخ الجماعات المتشددة فى مصر ، وهو أحد أهم نماذج ما أسميناه « الرافد الفلسطينى » فى هذه الظاهرة . وحتى وقت قريب كان كل ما نعرفه عنه أنه جاء إلى مصر ليتعلم فى الأزهر وقام بدور تاريخى فى تنظيم الجهاد . وضم تنظيم سالم الرحال فى ذلك الوقت الكثير من العناصر أهمها كمال السعيد حبيب ونبيل نعيم ، وعندما شعرت أجهزة الأمن بخطورة سالم الرحال قامت بترحيله . حيث تعرض لتعذيب شديد فقد عقله بسببه ، غير أن مجلة « نداء الإسلام » التى تصدرها بعض الشخصيات الأصولية فى استراليا فاجأت قراءها بنشر مذكرات سالم رحال بدءًا من عدد فبراير / مارس ٢٠٠٢ تحت عنوان « معالم على طريق الجهاد : الشيخ محمد سالم رحال » ، وجاءت حافلة هى الأخرى بالمفاجئات .

وفى تقديمها للمذكرات كتبت المجلة ما نصه :

« هو من أوائل الإخوة العاملين فى الحركة الجهادية . من مواليد فلسطين ١٩٥٦ أكمل تعليمه الجامعى فى مصر بالأزهر فى كلية أصول الدين - قسم الحديث - وذلك من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٧٩ . واجتهد فى تلك الفترة فى تجميع طاقات الشباب ، ودعوتهم للعمل . فاعتقل بعد حصوله على الليسانس لمدة ستة أشهر بتهمة تأسيس تنظيم جهادى ، وذلك ضمن حملة الاعتقالات التى جرت إثر هروب أحد الشباب من السجن ، وهو حسن الهلاوى . ثم أفرج عنه ، وتابع دراسة الماجستير ، وبعد سنة رحل أثناء تأديته الامتحانات إلى الأردن . وبعدها سافر إلى أفغانستان لنصرة الجهاد هناك. ثم رجع للأردن بعد ذلك ، ونشط فى مجال الدعوة والعمل الإسلامى ، فاعتقل من قبل المخابرات الأردنية بتهمة ترؤس تنظم جهادى ضد نظام الحكم ، ومكث قيد الاعتقال أربعة عشر شهرًا كاملة . صبوا عليه خلالها ألوانًا لا تطاق من العذاب » .

وأثناء اعتقاله « أصيب .. .. بانفصام عقلى » فأخرج ، ووضع تحت الإقامة الجبرية « لمدة سنة ثم فى القسم القضائى فى الصحة النفسية (مستشفى الأعصاب) فى منطقة الفحيص إحدى ضواحى عمان الغربية .. .. وقد مضى عليه هناك أكثر من تسع سنوات ، وقد زاره كثير من الإخوة هناك . فوجدوه اليوم فى حالة طبيعية جدًا ، ويشهد له الأطباء أنه طبيعى وليس بمريض ، ولكنهم يقولون إن الذين يحالون على هذا المكان لا يمكنهم الخروج منه إلا بتقرير طبى ينص على الشفاء التام ، وقوانين هذا المكان تنص على أنه ليس هناك شفاء تام لمثل هذه الحالات .. .. !!! » .

هذا وقد حوكم غيابيًا فى قضية الجهاد الشهيرة فى مصر وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة .

وما يستنتج من تقديم المجلة أن النص المنشور تسرب من المصحة التى يحتجز فيها بالعاصمة الأردنية . وللأهمية الشديدة للشخص والنص معًا سأنقل حرفيًا ما نشرته المجلة .

يقول فى الحلقة الأولى :

« الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على سيد المرسلين، ولا عدوان إلا على الظالمين وبعد :

جميع ما سأذكره فى هذه المذكرات يتصف بالصدق والأمانة العلمية والتاريخية إلا فى توقيت (التذكر) حيث يصعب ذكر التواريخ المتعلقة بتذكر الأحداث وإعادة تفسيرها، فعندما أقول حدث كذا فظننت كذا لا يعنى هذا أن الظن حدث فورًا . وسأذكر فى فصل مستقل عن الظواهر الغيبية . حيث إن ظاهرة التذكر عندى ليست عشوائية ، وأنا مقتنع الآن أن توقيت التذكر مقدر من الله تعالى . حيث إن الرؤى والأحلام وقراءة القرآن تساعدنى الآن على تذكر أحداث نسيتها ، وإنى الآن أفهمها فهمًا أعمق مما كنت أفهمه قديمًا » .

« بل إن إشارات الكون والحياة تساهم فى تفسير الأحداث ، وقد كنت قديمًا أفهم أحداث الحركة بشكل مبسط أو قليل العمق ، ثم تطور فهمى حتى صار مستحيلاً غير قابل للتصديق ، فهذا الفهم الذى منه الله تعالى على الذى أفهم الآن . وأعتقد أن فيه صفة الاعتدال ، واحتمالات مقبولة للحركة » .

« لماذا اختيار هذا العنوان :

وتقديرًا منى لبحث الشهيد .. نحسبه كذلك .. سيد قطب رحمه الله تعالى فى كتابه (معالم فى الطريق) بحث : (لا إله إلا الله) وبحث : (الجهاد فى سبيل الله) سميت هذه المذكرات بـ « معالم على طريق الجهاد » .

« البطاقة الشخصية » :

الاسم : محمد سالم محمد صالح الرحال .

الأصل : من بلدة (عرتوف) قضاء القدس المبارك فى فلسطين ، وتلفظ أيضًا (عرطوف) وهى تعنى جبل البركة .

مكان الميلاد : من مواليد مخيم الكرامة للاجئين الفلسطينيين ، ويقع إلى الشرق قريبًا من نهر الأردن الذى يعرف تاريخيًا باسم (نهر الشرق) ، وقد دمر المخيم فى ١٩٦٨/٣/٢١ من قبل الجيش الإسرائيلى بزعم تدمير قواعد الثورة الفلسطينية ، وهو الآن فى نفس المخيم الذى يسمى بـ (مخيم البقعة) قريبًا من عمان - الأردن .

تاريخ الميلاد : فى ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ . الموافق ١٩٥٤/٢/٢م .

تاريخ تأسيس التنظيم : بتاريخ ٦ شعبان ١٣٩٠هـ . الموافق ١٩٧٠/١٠/٧ . قررت تأسيس تنظيم الجهاد ، وهدفه إقامة الخلافة الإسلامية .

« وقبل أن يمن الله علىّ بالإيمان بهذا الفكر كنت قبل ذلك قد انتميت لحزب التحرير ، وقبل حزب التحرير كنت فى حركة فتح (حركة التحرير الوطنى الفلسطينى) فالحمد والمنة لله وحده » .

« الهوية التنظيمية :

مر التنظيم فى مراحل متعددة اختلطت مع حياتى الشخصية ، وذلك كما يلى :

(أ) المرحلة العقائدية :

حيث شعرت أن الشيوعية قد تغلغلت فى جسم الأمة فقرأت وقتها نحو ثلاثين كتابًا فى العقيدة ، ثم ألفت كتابًا سميته (العقيدة الإسلامية) وقد احترق مع سائر مكتبى . لكننى اختصرته فى كتاب جديد من الذاكرة ويحمل نفس الاسم .

(ب) المرحلة السياسية :

وهى لا تعنى عندنا المشاركة فى النظام . بل تعنى الموقف السياسى الإسلامى . وقد تم فيها تبنى الفكر السياسى المتناثر فى المذاهب الأربعة ، وفى التراث التاريخى والحركى ، وبخاصة فكر حزب التحرير السياسى .

(جـ) المرحلة العسكرية :

وقد وصلت فيها إلى تخطيط انقلاب عسكرى فى مصر . ثم دخل التنظيم المرحلة العسكرية الفعلية باغتيال الهالك السادات .

« إلا أننى أنوه إلى أن ما نسب إلىّ فى الصحف والكتب والمجلات حول الانقلاب فيه مبالغات » .

(د) المرحلة الاستخبارية :

وفيها انكشف التنظيم . وقد تعرضت بعد ذلك لمؤامرة محكمة وكبيرة ، فقد اكتشفت خلال هذه المرحلة خطة المخابرات والدور التكتيكى مع جميع دول المنطقة لتحطيم القياديين الإسلاميين . حيث تم تشكيكى بجميع الحركات الإسلامية ، مع إهمال الدولة للقرآن العظيم . شعرت أن هناك مؤامرة لتحريف القرآن وأن اليهود والهنود وراءها ، ومنهم مناجم بيجن الذى يعرف بأنه (جزار دير ياسين) وأن تحريف القرآن من شروط السلام ، لأن القرآن العظيم هو أهم مصدر للفكر الجهادى.

(هـ) مرحلة تدمير الذات :

وهنا شعرت أن المخابرات أو جهات معادية مجهولة قد تستفيد من تحركى فأحرقت مكتبتى التى وصلت إلى ألف كتاب ومجلد ، وطلقت زوجتى ، وقتلت والدى ، وشعرت برغبة شديدة فى الانتحار .

« واعتزلت الناس وعكفت على الذكر ، بل اعتزلت صلاة الجمعة حيث اعتقدت أن أئمة المساجد عملاء للمخابرات . ولم أخرج إلا للحج سنة ١٤٠٧هـ الموافق لعام ١٩٨٧م لمدة عشرين يومًا ، وكنت لا أكلم نفسى ، ولا أكلم أحدًا ، ولا أقرأ كتابًا . لاعتقادى أن المخابرات تعلم حديث النفس . سوى أنى أطلعت على قوله تعالى ﴿ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾ (إبراهيم - ٥) فى مصاحف سعودية لأتأكد أن رسمها صحيح متفق مع مصاحف الأردن».

« وقصة هذه الآية أنه كان عندى مصحف قديم من طبع مكتبة الملاح فى دمشق وقد رسم كلمة (أيام) على هذه الصورة . أما فى المصاحف الحديثة فرسومها على

(أيم مع رسم علامة الألف فوق الياء). وطابقت المصاحف السعودية المصاحف الحديثة. وكنت قد سألت مفتى الأردن عن ذلك فقال : (هذه خلافات بين المسلمين) » .

« ولم تعجبنى سلبيته ، ولكننى واصلت الاطلاع حتى عرفت أن هناك كلمات فى القرآن الكريم ترسم برسمين . ولكننى فى تلك الفترة فسرت بأن كلمة (أيام) وكلمة (أيم) تعنى يومًا طويلاً وشديدًا . وفعلاً جاء هذا اليوم . بل إنها كانت أيام ».

(و) المرحلة الغيبية :

وقد حصل معى فيها كشوف وإلهامات أنقذتنى من ملاحقة المخابرات ، ورجعت إلى فيها الثقة بالثقافة ، وبالناس . مع الحذر المتعارف عليه . ولم تكن هذه المرحلة سالمة . فقد كان فيها اختلاط شديد ، وكنت أعتقد أحيانًا أننى ولىّ ، وأحيانًا أننى مجنون . ومازلت فى المركز الوطنى للصحة النفسية القسم القضائى منذ سنة ١٩٩٠م بتهمة قتل والدى لاعتقادى أنه مرتد ، وأنه عميل للمخابرات . حيث إن تأثير المرحلة الغيبية فى شفائى من الأوهام كان بطيئًا ومتدرجًا » .

« والغريب أن الأطباء كانوا يعتقدون أن الأوهام نفسها جاءت من الحالة الغيبية . ولكن الصحيح أن أهل مكة أدرى بشعابها . فالأمر على خلاف ذلك » .

« الهوية العلمية : تخرجت من الثانوية العامة سنة ١٩٧٣م من الأردن . ثم أخذت شهادة شرعية من الروضة الهدائية فى حماة (سوريا) سنة ١٩٧٥ . ثم تخرجت من الأزهر (كلية أصول الدين) قسم الحديث سنة ١٩٧٩م » .

ثم رحلت من مصر للأردن بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٩ أى قبل اغتيال الهالك السادات بتسعة وستين يومًا . وعند الترحيل كنت يومها أستعد لآخر امتحان فى مقرر الحديث - سنة أولى دراسات عليا مادة القرآن العظيم . وقد رحلت قبل الحصول على شهادة السنة الأولى العليا .

الحصيلة العلمية : بعد أن حصلت معى الحالة الغيبية اندمجت علومى مع ما أظن أنه علم للدين . منه مازلت معبرًا عليه ، ومنه ما تراجعت عنه .

« أعتقد الآن أن البشرية دخلت مرحلة الفتن وأشراط الساعة والملاحم مع الكفار. ومازلت أعتقد ذلك » .

« بلغ من شكى فى المفاهيم السياسية والتاريخية الأساسية أننى كنت أعتقد أن هتلر كان عميلاً للإنجليز ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستقل عن بريطانيا » .

« ولكن تراكم المفاهيم السياسية عندى أعاد الدائرة إلى أصلها ، وتراجعت هذه المفاهيم . وقد ندمت على إحراق كتاب (لماذا تقدم الإنجليز السكسونيون وتأخر غيرهم) حيث كنت أتوقع أن أجد فيه تأكيدًا أو نفيًا للأوهام السابقة » .

« إلا أن المفاهيم الحركية والسياسية التى كانت عندى عادت إلى بعد استقرارى فى المركز ، ومراجعتى للقرآن العظيم جعلتنى أعتقد بالتهاوى الحتمى لأية إمبراطورية وأنها سنة الله تعالى فى الأمم » .

تنظيم الجهاد والسياسة الدولية

تحت هذا العنوان تأتى الحلقة الثانية فى عدد يونيو / يوليو ٢٠٠٢ من المجلة نفسها ، ومحتواه فى مجمله غير قابل للنشر . حيث يركز فيه سالم الرحال على محاولات الأنظمة العربية ، وبالتحديد أجهزة مخابراتها احتواء تنظيم الجهاد . ونتوقف عند الحلقة الخامسة لأهميتها لموضوعنا ، وفيها يقول سالم رحال تحت عنوان (الجهاد هو الانتماء الإعلامى) :

« عند اغتيال السادات بلغ عدد الجهات التى نسبت إليها العملية ثمان جهات ، لكن النسبة الصحيحة هى لتنظيم الجهاد برئاسة الشيخ محمد عبد السلام فرج الذى كان رئيس مجلس الشورى المتكون من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، وسميت القضية (بقضية تنظيم الجهاد) وإن كانت الصحف التى نشرت التحقيقات مع خالد الاسلامبولى ورفاقه رحمهم الله تعالى تذكر أن صاحب أول فكرة لإنشاء هذا التنظيم هو محمد سالم الرحال » .. .. .. « والحقيقة أن اغتيال السادات لم يكن فى خطتى ، ولا أدرى ما هى اعترافات خالد ورفاقه رحمه الله تعالى عنى ، لكنى علمت أن هذا الخبر ناتج عن تكرار اسمى فى التحقيقات » .

« أما ما أستطيع بلورته حول هذا الموضوع :

١ - أن (تنظيم الجهاد) لم يؤسسه غيرى .

٢ - أن الأسماء التى نشرت فى قرار الاتهام مجمعة من جماعات كثيرة أدرجت تحت عنوان (تنظيم الجهاد) .

٣ - قيام تنظيمى بعملية اغتيال السادات غير قطعى .

٤ - خلافة كمال السعيد حبيب لى فى مصر لم أسمع منه جوابًا عليها ، ولكنها وردت فى الصحف . وتحت عنوان « طه السماوى » يقول سالم رحال :

« نشر فى الصحف وأنا فى الكويت أن خالد الاسلامبولى رحمه الله تعالى كان فى بداية الأمر مع عبد الله السماوى (طه السماوى) وقد كنت أعرف ذلك ، وأنا فى مصر ، وأن خالدًا رحمه الله تعالى ترك السماوى بسبب عدم نشاطه الجهادى . لكننى تأكدت من ذلك عندما نشر الخبر وأنا فى الكويت ، لكن السماوى تكلم وكأن جماعته هى المسؤولة عن اغتيال السادات » .

« ثم نشر فى إحدى المجلات أن عبد الله السماوى تابع لى . وهذا غير صحيح وهو يشبه ما ذكر من أننى أتلقى التعليمات من الشيخ الألبانى . فهذه معلومات من بعض الأحداث وصغار السن يستنتجونها دون تمحيص . والذى أذكره أننى التقيت بالسماوى ، ولم يحصل بينى وبينه بيعة ، وهو لا يقبل إلا بالبيعة . حيث يعتبر نفسه إمامًا للمسلمين . والمجلة التى ذكرت أن السماوى تابع لى ذكرت اسمى بالرمال بدل الرحال بالميم وليس بالحاء، وهذا بظنى ناتج عن أى كلام يقال ليتماشى مع التحقيقات. وأذكر أننى التقيت عند السماوى بمخطط عملية اغتيال وصفى التل رئيس وزراء الأردن يومها، وكان هذا الأخ يعمل فى السعودية ، وعرض على السماوى ما يشاء فقال لى السماوى ابحث معه موضوع الحج . ولكننى كنت أشك أن هذه العروض من جنس إكرام المشايخ . فخجلت ولم أتكلم معه » .

وتحت عنوان « كلمة يوسف والى » يقول سالم رحال :

« صرح يوسف والى وزير الزراعة المصرى قائلا : (إن الرأس المدبر لاغتيال السادات هو محمد سالم الرحال) ، فهل هذه الكلمة دقيقة ؟

بعد طول تأمل تبين لى ما يلى :

١ - لقد نشرت الصحف أن كمال السعيد حبيب ، وهو خليفتى فى مصر قد انضم إلى جماعة الشيخ محمد عبد السلام فرج رحمه الله تعالى قبل اغتيال السادات ، وأظن أنه كان بينهما علاقة تعاون . فما المانع إذن من أن يكون التأثير الأساسى فى قضية اغتيال السادات راجعًا إلى انضمام كمال إلى الشيخ محمد عبد السلام فرج أو تعاونه معه؟. وبذلك تكون جماعتى هى الجماعة المسؤولة عن اغتيال الهالك السادات .

٢ - أذكر أننى طرحت فكرة اغتيال السادات فى العرض العسكرى ، ولكن ضمن انقلاب ، ولا أدرى ما حصل بعدى . فلعلهم يئسوا من نجاح الانقلاب بعد ترحيلى ، ومطاردة الرائد عصام القمرى . فتحول الانقلاب إلى اغتيال .

٣ - فى مقابلة لى مع أحد الصحفيين سألنى عن تحول الانقلاب إلى الاغتيال ، ولم أدر ما أجيبه حيث حصل هذا الأمر وأنا فى الأردن .

٤ - مع ذلك فإن الجماعة الإسلامية بقيادة الشيخ عمر عبد الرحمن يدعون أيضًا مسؤوليتهم عن اغتيال السادات، ولا أدرى كيف أوفق بين دعواهم وبين كلمة يوسف والى وزير الزراعة المصرى يومها . على كل حال كان هذا تعليقى على كلمة هذا الوزير .

٥ - كذلك نشر فى كتاب (اغتيال رئيس) أن جماعتى وجماعة الشيخ محمد عبد السلام فرج قد اختلطتا ، وصارتا كأنهما جماعة واحدة ، ولا أعرف عن هذا الموضوع أكثر من ذلك » . أ . هـ .

« ونحن بدورنا نؤكد بأن من قام بتخطيط وتنفيذ اغتيال السادات هو مجلس شورى تنظيم الجهاد الذى كان مؤلفًا من تنظيم الجهاد التابع للشيخ محمد عبد السلام فرج رحمه الله تعالى ، والجماعة الإسلامية التابع لكرم زهدى .. .. .. وكان يومها رئيس هذا المجلس هو الشيخ محمد عبد السلام فرج رحمه الله تعالى ، والأمير العام أو المرجع الدينى هو الشيخ عمر عبد الرحمن » . أ . هـ . ويبدو أن العبارة الأخيرة ليست ضمن نص المذكرات . بل توضيح كتبته المجلة نفسها .

* * *

ميلاد الجماعة الإسلامية

ظهرت الجماعة الإسلامية فى بداية السبعينيات فى مناخ من الصراع السياسى بين السادات ومختلف فصائل اليسار المصرى (الماركسى والناصرى على السواء) . وبسبب هذه الخلفية يشيع فى الكتابات التى تؤرخ لنشأة الجماعة الإسلامية القول بأن السادات تحالف معها ودعمها . وأيًا كانت درجة الحرية التى تمتعت بها الحركة الإسلامية فى هذه الفترة . فالأرجح أنها - فى معظمها - نشأت نشأة ذاتية - أى أن استفادة النظام السياسى من وجود هذه التنظيمات لمواجهة اليسار شىء ودعمه إياها على نحو مباشر شىء آخر . وقد كان السادات يستوعب الدرس جيدًا منذ مظاهرات الطلبة ١٩٦٨ التى كانت تقودها التيارات اليسارية ، وما كادت تؤدى إليه ، وبخاصة أن السادات (وكان حينئذ رئيسًا لمجلس الأمة) كان أحد الذين نزلوا لموقع الأحداث للتفاهم مع قادة المظاهرات ، وهو ما كان له تأثير فى تقديره لأهمية السيطرة على الجامعة ، وضمان ألا تكون الغلبة فيها للتيارات اليسارية .

وحسب رواية المهندس صلاح هاشم (أحد رموز الجيل الأول فى الجماعة ، بل إنه يوصف فى كثير من الكتابات بأنه مؤسسها) فإنه دخل الجامعة (جامعة أسيوط) عام ١٩٨٢ ، وكان قبل دخوله يعمل فى حقل الدعوة من خلال الجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية وجماعة التبليغ . وفى الجامعة كانت توجد جماعة دينية لم تكن شكلاً تنظيميًا بأى معنى . بل كانت جماعة ترعاها إدارة الجامعة . وكان أهم أنشطة الجماعة ندوة أسبوعية واظب صلاح هاشم على الحضور فيها ، وتعرف إلى بعض الشباب الذين كان لهم دور مؤثر فيما بعد فى نشاط الجماعة .

وتطورت الندوة الأسبوعية التى كان يحاضر فيها الشيخ محمد الغزالى والشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ سيد سابق رحمهم الله جميعًا . وخلال العامين الأولين

بدأت مظاهر الالتزام السلوكى تغزو الحرم الجامعى بفعل تأثير « الجماعة الدينية » . وهناك من يذهب إلى وجود بدايات متماثلة بدأت فى التوقيت نفسه فى أماكن متفرقة دون تنسيق فكان هناك : الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ، والدكتور عصام العريان فى جامعة القاهرة ، وإبراهيم الزعفرانى وخالد داود فى جامعة الإسكندرية ، والسيد عبد الستار وأحمد الدغيدى فى جامعة عين شمس ، وأسامة عبد العظيم وسعد عبد الله فى جامعة الأزهر ، وأنور شحاتة فى جامعة طنطا ، وخيرت الشاطر فى جامعة المنصورة ، ومحيى الدين عيسى فى جامعة المنيا ، وأسامة حافظ وصلاح هاشم فى جامعة أسيوط .

أما منتصر الزيات المحامى[1] فيرسم صورة هذه المرحلة على النحو التالى : « ففى أوائل السبعينيات غيّب الموت الرئيس جمال عبد الناصر وخلفه الرئيس الراحل أنور السادات ، وكانت ردة الفعل لنكسة يونيو ١٩٦٧ لم تزل تحدث تطوراتها فى المجتمع المصرى بإحلال وتبديل للقناعات والأفكار والقيم التى كانت سائدة طوال عقدين سابقين أو يزيد قليلاً ، وكان السادات الذى اعتلى سدة الحكم فجأة دون أن يكون له

(١) محمد المنتصر عبد المنعم على ، أو « منتصر الزيات » ، ولد عام ١٩٥٦ فى « أسوان » ، وفى عام ١٩٧٤ انضم إلى صفوف الجماعة الإسلامية ، واعتقل بعد اغتيال السادات (١٩٨١) ، وأفرج عنه عام ١٩٨٤ وأنهى علاقته التنظيمية بالجماعة فى العام التالى . لم يكن انتهاء علاقته التنظيمية بالجماعة مبررًا كافيًا لأن يطوى صفحة السجن والاعتقال . فاعتقل عام ١٩٨٧ بدعوى أنه حلقة الوصل بين قيادات الداخل والخارج . وعقب وفاة المحامى الأصولى عبد الحارث مدنى اعتقل مرة ثالثة بالادعاء نفسه . وقد أصبح « منتصر الزيات » اسمًا من الأسماء التى استحوذت على اهتمام إعلامى كبير لسنوات ، وأغدقت عليه الميديا أوصافًا مثيرة ، ولسنوات ارتبط اسمه بها حتى شارك فى الوساطة الشهيرة بين الجماعة الإسلامية والدولة (١٩٩٣) التى انتهت بإقالة وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبد الحليم موسى ، ثم ارتبط اسمه بمبادرة « وقف العنف » (١٩٩٧) . ومع مطلع العام ٢٠٠٠ أصدر - بمشاركة كاتب هذه السطور - المجلة الفكرية الفصلية « مراجعات » لتكون ساحة لإنضاج فكرة المراجعة داخل صفوف الجماعات الأكثر تشددًا فى الحركة الإسلامية . وفى سبتمبر من العام ٢٠٠٢ دشت الزيان « مركز المستقبل للدراسات » الذى يديره ، وكان كاتب هذه السطور حتى وقت قريب المدير التنفيذى لهذا المركز .

تنظيم داخله قد أطلق الإخوان المسلمين من سجنهم ، وأطلق لهم العنان فى التحرك العلنى بحرية تامة ، وكانت أهم التجمعات التى جرى خلالهات وقائع التغيير وتقليص النفوذ المترامى لليسار المصرى هى الجامعات المصرية . وفى الوجه القبلى تحديدًا تجمع ثلة من قيادات العمل الطلابى فيه ، وكانت أهم الأسماء التى شاعت آنذاك كرم زهدى وناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام دريالة وفؤاد الدواليبى وطلعت فؤاد قاسم وحمدى عبد الرحمن وصلاح هاشم وأسامة حافظ ، استطاعوا السيطرة على «الجماعة الدينية» التى كانت تعمل بوحى من أجهزة الدولة ورضائها ، وحولوها إلى «الجماعة الإسلامية» لتعمل على نشر الدين إرضاء لله بعيدًا عن أهواء السلطة وألاعيب السياسية .

« وعملوا من خلال نشاطاتهم فى الأجواء المسموحة على نشر الدعوة الإسلامية ، والقضاء على التيار الشيوعى رغبًا ورهبًا ، ومع تعاظم نفوذ « الجماعة الإسلامية الطلابية » تقدمت الخطى نحو السعى إلى تغيير المنكر فى أروقة الجامعات والمدن الجامعية ، وارتضى رؤساء الجامعات قرارات الجماعة الإسلامية فصل الطلبة عن الطالبات فى المدرجات وقاعات المحاضرات ، وحظر اختلاطهم حتى فى الأماكن العامة بالجامعات » .

« وفى سبيل توسيع دائرة النفوذ أقيمت المعسكرات الإسلامية فى العطلات والإجازات الموسمية التى يحاضر فيها نخبة من الدعاة والعلماء تفد من خارج الجامعة ، وأصبح شائعًا ومسموحًا حظر إقامة الحفلات الغنائية أو الموسيقية ، أو عرض الأفلام السينمائية داخل الحرم الجامعى فى جميع جامعات الوجه القبلى تحديدًا ، وألهبت خطب كرم زهدى التى كان يلقيها فى مساجد المنيا أو زوايا الكليات هناك حماسة الطلاب ، والتف من حوله قيادات الجماعة الإسلامية وتأثروا به تأثرًا بالغًا » . (الجماعة الإسلامية فى مصر .. مراجعة أم تراجع ؟ - مقال : منتصر الزيات المحامى) (21/10/2003 http://www.aljazeera.net/point-views) .

وحسب صلاح هاشم كان أكثر الممارسات تأثيرًا فى نمو الجماعة وبلورة صورتها معسكرات كانت تنظم فى الصيف تحت إشراف الجامعة ، وفى معسكر عام ١٩٧٥ بدأ

يتبلور كيان الجماعة ، واختار لها مؤسسوها اسم « الجماعة الإسلامية » إعجابًا بالجماعة الإسلامية فى الهند وباكستان ، وهو أمر كان له أثر كبير فى تشكيل صورتها فى الإعلام . فقد تم تضخيم أثر « الوافد » الباكستانى لتصويرها كصورة غريبة عن المجتمع المصرى ، رغم أن مؤسسها صلاح هاشم نفسه يؤكد أن اختيار الاسم تم دون وجود اتفاق فكرى . بل كان أملاً فى وحدة المسلمين . وفى العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ انضم للجماعة معظم قادتها الحاليين : كرم زهدى وحمدى عبد الرحمن وأسامة حافظ وأحمد عبده سليم ومحمد شوقى الإسلامبولى ، ومع حلول عام ١٩٧٧ كان للجماعة كلمة قوية مسموعة داخل الجامعة .

ويتخرج المؤسس صلاح هاشم كان من الضرورى اختيار شخص يخلفه فى المسئولية عن الجماعة ، وتم وضع شروط انطبقت جميعًا على طالب بكلية الطب غير مشهور إلا أن الأعضاء عزلوه بعد قليل ، وولوا مكانه الدكتور ناجح إبراهيم الذى انضم للجماعة فى العام نفسه. لكنه كان يملك شخصية قوية مؤثرة ، واستطاع أن يوسع دائرة نشاط الجماعة لتخرج من أسوار الجامعة لأول مرة . وفى عام ١٩٧٨ خاضت الجماعة الانتخابات الطلابية، وفازت بجميع المقاعد، وفى هذه الانتخابات فاز المهندس أبو العلا ماضى (وكيل مؤسسى حزب الوسط) بمنصب أمين عام اتحاد طلاب جامعة المنيا .

الإخوان والجماعة

وفى شهادته ينتقل منتصر الزيات إلى العلاقة بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية فيقول : « وبينما تكشفت مساعى (الإخوان المسلمين) للسيطرة على زعماء الحركة الطلابية داخل الجماعة الإسلامية بجامعات مصر بادر زهدى إلى تكريس قيادته عليها فى الوجه القبلى ، مستعينًا بجهاديين من الوجه البحرى كان فى صدارتهم المهندس محمد عبد السلام فرج صاحب كتاب « الفريضة الغائبة » والمقدم مخابرات عبود الزمر ، وكانت أبرز ملامح اختلاف تيار « الجماعة الإسلامية » بالوجه القبلى عن تلك التى سيطر عليها الإخوان فى الوجه البحرى نوازع الثورية ومعاداة نظام الحكم فى مصر ، واعتباره فاقدًا للشرعية » .

« ولم يجد زهدى صعوبة فى الحصول على موافقة زملائه على تكوين التنظيم الجديد فى الصعيد مستقلاً عن تيار الإخوان المسلمين ، واستقى فكره من كتب كثيرة أهمها تفسير ابن كثير ، والعقيدة الطحاوية ، ومعارج القبول لحافظ بن الحكمى ، ونيل الأوطار للشوكانى ، ورياض الصالحين للنووى ، وخلطت مصادر فكره السلفى بأفكار سيد قطب التى تتمرد على النظام الحاكم فى مصر ، وتصمه بالجاهلية ، بالإضافة إلى كتاب «الفريضة الغائبة» لعبد السلام فرج .

« وأفرزت تلك الخلطة أهم ملامح ذلك الفكر الذى قامت عليه « الجماعة الإسلامية » فى صعيد مصر والتحامها بقيادات الجهاد ، إذ قامت على تكفير أنور السادات معتبرة إياه « لا يحكم بما أنزل الله » باعتبار أنه مرتكب للكفر الأكبر وفق تمييزهم بين الكفر والظلم والفسق الأكبر الذى يخرج مقترفه من ملة الإسلام ، فى حين لا يصل لذلك الكفر والظلم والفسق الأصغر الذى يعنى ارتكاب المعاصى والآثام بما لا يخرج صاحبه من الملة ، كما اعتبرت دعوته فصل الدين عن السياسة تجريدًا للإسلام من روحه ليحوله صورة باهتة بلا حياة » .

وطوال فترة السبعينيات - تقريبًا - كانت الجماعة تمارس نشاطها الدعوى علنًا ، واكتسبت بمرور الوقت جماهيرية كبيرًا ، وبخاصة فى الصعيد ، وبسبب حالة الضعف التى كانت تعانيها جماعة الإخوان المسلمين بعد الضربات المتوالية التى تلقتها الجماعة فى عهد عبد الناصر ، حاول الإخوان الاستفادة من وجود الجماعة وانتشارها الواسع . فكانوا يمارسون نشاطهم فى الجامعة باستخدام الاسم نفسه « الجماعة الإسلامية » ، وكان هذا الازدواج فضلاً عما يحدثه من خلط فى ذهن رجل الشارع بين الجماعة والإخوان ، كان سببًا فى مشاحنات بينهما . وبدءًا من عام ١٩٧٧ بدأ الإخوان المسلمون يستخدمون اسمهم لتمييز أنفسهم عن الجماعة الإسلامية .

وفى الوقت نفسه كان السادات قد انتبه لخطورة سيطرة الإسلاميين على الجامعة فأصدر لائحة طلابية لتقييد نشاطهم (لائحة ١٩٧٧) ولكن كما يقول المثل « سبق السيف العذل » . وعلى مستوى العلاقة بين الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين

انتقل النزاع من الاسم إلى المسمى ، وضم الإخوان المسلمون القسم الأكبر من رؤساء الاتحادات الطلابية فى محافظات الوجه البحرى ، وبقى معظم رؤساء الاتحادات الطلابية فى الصعيد على ولائهم للجماعة الإسلامية .

من الغضب للعنف

« ولجأ التنظيم الجديد آنذاك لاستمرارية نشاطه إلى كسب الأعضاء الجدد . كما لجأ إلى طرق مختلفة أخرى للتمويل ، مثل إقامة أسواق خيرية لبيع السلع وبيع الكتب الدراسية والدينية والزى الإسلامى للطالبات ، وتطورت الحاجة للتمويل ، وبناء على فتاوى استحلال أموال النصارى المحاربين كانت أولى العمليات القتالية للتنظيم بالاستيلاء على المشغولات الذهبية ببعض محلات بيع الذهب التى يملكها نصارى بمدينة نجع حمادى فى صعيد مصر ، والاستيلاء أيضًا على إيراداتها المالية » .

« وقاد تلك العملية على الشريف . حيث جرى اقتحام محلين للذهب ذات يوم جمعة من العام ١٩٨٠ ، وبعد قتل من قتل ونجاة من نجا كانت أول غنيمة غنمتها الجماعة أربعة آلاف جنيه مصرى وخمسة كيلوجرامات ونصف من الذهب . وهديا على نجاحها قاد نبيل المغربى عملية مماثلة فى اقتحام محل ذهب لمالك نصرانى فى منطقة شبرا الخيمة بالقليوبية » .

« وفى ضوء تصاعد وتيرة الخلاف بين السادات والتيار الإسلامى فى عمومه ، وإصداره قرارات التحفظ على العديد من قيادات وأعضاء هذا التنظيم جاءت عملية اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ منطلقًا من تلك القناعات أو المعتقدات السالف بيانها ، ورغم أن خالد الإسلامبولى اتخذ قرار التخلص من السادات منفردًا وعرض قراره على محمد عبد السلام فرج الذى دعا على الفور مجلس الشورى لبحث الأمر » .

« وفى منزل (عبد الحميد عبد السلام) بضاحية عين شمس شرق القاهرة بسط الإسلامبولى خطته ، وطالبهم بتوفير الأفراد المعاونين له بإتمام خطته ، وتعهد فرج

بتوفيرهم ، كما طالب مجموعة قبلى بزعامة زهدى إمداده بقنابل أربع كانت فى حوزتهم إلا أنهم لم يرسلوها إليه » .

« وبعد نجاح خالد وإخوانه عبد الحميد عبد السلام وعطا طايل حميدة وحسين عباس ومن ورائهم عبد السلام فرج مخططًا ومعاونًا معدًا فى اغتيال السادات ، اجتمع على الفور فى أحد أحياء أسيوط مجلس شورى الوجه القبلى بزعامة كرم زهدى ، حيث اتفقوا على مواصلة العمل الجهادى الرامى لقلب نظام الحكم باستهداف خمسة أهداف للأمن فى أسيوط هى : مديرية الأمن هناك ، وقسم ثان ، والدورية اللاسلكية ، ومباحث أمن الدولة ، والمباحث الجنائية ، ونقطة شرطة إبراهيم ، ثم الزحف بعد ذلك لمحافظات الوجه البحرى وتثوير الجماهير » .

« وكانت ساعة الصفر حيث قاد العملية على الشريف وعاصم عبد الماجد ، وتم اقتحام مديرية الأمن ، وقتل فيها عدد كبير من الضباط والجنود وتم فتح النار أيضًا على بعض سيارات الأمن المركزى التى كانت تحمل الجنود فى الميادين والشوارع العامة بأسيوط ، كما تم اقتحام نقطة شرطة إبراهيم ، لكن إصابات دربالة التى أدت لبتر يده اليمنى وإصابة على الشريف فى بطنه إصابات شديدة أدت إلى فشل المخطط والقبض عليهم أحياء ومعهم كرم زهدى ، وترحيلهم فى طائرة خاصة للقاهرة بصحبة وزير الداخلية آنذاك اللواء النبوى إسماعيل » .

« وإذا كان الانفصال بين الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد قد وقع داخل السجن فى غضون العام ١٩٨٢ فإنها استمرت فى موقفها المتشدد من نظام الحكم فى مصر ، ففى رسالة نشرتها مجلة « المرابطون » الناطقة بلسان الجماعة عدد يوليو/ تموز ١٩٩٠ للدكتور ناجح إبراهيم » طالب خلالها بضرورة كشف وتعرية النظام العلمانى الحاكم ، وبيان عدائه للإسلام، ومحاربته لأهله، وتوضيح أن القنوات الدستورية والسبل القانونية التى تم العمل بها على بعض السذج ليست إلا سرابًا ووهمًا وخداعًا » .

« وختم رسالته بأنه لن يرتدع الطغاة عن فتنة المسلمين ، ولن تتم إزاحتهم عن كراسى الحكم إلا بالقتال » ، وفى العام ١٩٩٣ قبلت الدولة وساطة مجموعة العلماء لوقف العنف ، غير أن قرار الإطاحة بوزير الداخلية الأسبق عبد الحليم موسى أفشل تلك الجهود ، وكان اغتيال الدكتور علاء محيى الدين الناطق الرسمى للجماعة عام ١٩٩٠ دافعًا للجماعة فى استمرار عمليات الثأر والانتقام ضد رموز النظام المصرى . فبادرت باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب آنذاك .

« ودخلت كوادر الجماعة المسلحة فى الداخل وقياداتها فى الخارج فى مواجهة عنيفة مع الحكومة المصرية فى الفترة من العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٧ حيث أعلن شيوخ الجماعة فى الخامس من يوليو ١٩٩٧ مبادرتهم السلمية الأحادية وقف كل الأعمال المسلحة داخل مصر وخارجها » . (الجماعة الإسلامية فى مصر.. مراجعة أم تراجع ؟ – مقال : منتصر الزيات المحامى) /http://www.aljazeera.net 21/10/2003) . point-views)

ورغم أن معظم أدبيات الجماعة الإسلامية تؤكد أن الجماعة لم تنجر إلى العنف إلا ردًا على عنف النظام ، وبالتحديد بعد مقتل الدكتور علاء محيى الدين المتحدث باسم الجماعة ، الذى اغتالته أجهزة الأمن عام ١٩٩٠ ، فإن الجماعة الإسلامية مارست العنف قبل ذلك بسنوات . ويذهب أبو العلا ماضى إلى أن تيارًا بدأ ينمو فى جامعات الصعيد ، وبخاصة جامعتى المنيا وأسيوط يدعو للتغيير بالقوة . لكنه كان محاصرًا بالأغلبية التى كانت ترفض العمل المسلح . وظل الوضع كذلك إلى أن ارتبط عدد من قيادات الجماعة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٧٩ ، وقد بقى أمر انضمامهم غير معلن لفترة ، فلما أعلن قررت القيادات التى بقيت داخل الجماعة الإسلامية البدء فى إنشاء تنظيم مسلح تابع للجماعة ، وكانت القيادات التى تركت الجماعة وانضمت للإخوان المسلمين تمثل أهم معارضى خيار العنف .

وفى منتصف عام ١٩٨٠ تبلور الاتجاه نحو التغيير بالقوة ، وتزعمه كرم زهدى (أمير الجماعة حاليًا) وناصره كل من : ناجح إبراهيم ، وعاصم عبد الماجد ، وأسامة

حافظ ، وعصام دريالة، وفؤاد الدواليبى ، وطلعت فؤاد قاسم[1] ، وحمدى عبد الرحمن وآخرون. وقد كانوا متلهفين على تكوين التنظيم وتأطيره ، وتدريب كوارده على السلاح . وفى بداية عام ١٩٨١ حدثت أول واقعة سطو على محل ذهب لأحد الأقباط بمدينة نجع حمادى ولم تكتشف إلا أثناء التحقيق فى قضية قتل السادات . وكان مما دفع الاتجاه إلى العنف نحو التصاعد لقاء كرم زهدى مع القيادى الجهادى محمد عبد السلام فرج ، إذ التقيا منتصف عام ١٩٨١ على توحيد التنظيمين .

وكان من أهم دوافع ذلك إحساس كل منهما بأن كلا التنظيمين مكمل للآخر ، فجماعة الجهاد منتشرة بشكل رئيسى فى الشمال ، والجماعة الإسلامية منتشرة بشكل رئيسى فى الجنوب . وبعد اغتيال الرئيس السادات قرر كرم زهدى منفردًا القيام بعمل عسكرى كبير فى مدينة أسيوط عرف باسم « أحداث أسيوط » ، إذ اقتحم المنشآت التابعة للشرطة ، وقتل أكثر من ثمانين ضابطًا وجنديًا ، ولم تنته الأحداث إلا بتدخل

---

(١) طلعت فؤاد قاسم المعروف بأبى طلال القاسمى من مواليد المنيا فى ١٩٥٧/٢/٦ وكان الثالث بين أربعة عشر من الأشقاء والشقيقات . قضى فترة الدراسة الأولى فى مدرسة للراهبات الفرانسيسكان . كان عاشقًا للأدب ، وكانت له كتابات منذ مرحلة التعليم الثانوى . التحق بكلية الهندسة بجامعة المنيا . فالتحق بالجماعة الإسلامية ، وتولى مسؤولية الجماعة بكليته ، ثم أميرًا لجامعة المنيا بين عامى ١٩٧٩ - ١٩٨١ وكانت تنظيمات الجماعة الإسلامية فى جامعة المنيا قد توحدت فى مجلس شورى واحد تحت رئاسة الدكتور ناجح إبراهيم . فاختير طلعت فؤاد قاسم عضوًا بمجلس الشورى ، وقد بذل جهودًا كبيرة لإعادة القيادات الطلابية التى تركت الجماعة وانضمت للإخوان المسلمين . فى سبتمبر ١٩٨١ أصدر السادات قراراته الشهيرة متضمنة التحفظ على قيادات الجماعة الإسلامية وكان طلعت آنذاك طريح الفراش وقدمه فى « الجبس » ورغم علمه بقرار التحفظ من أحد ضباط الأمن المتعاطفين اختفت معظم القيادات ولم يتمكن هو من الاختفاء . وبسبب وجوده فى السجن عند مقتل السادات حصل على حكم مخفف بالسجن سبع سنوات رغم أنه كان عضوًا بمجلس الشورى السرى . وعقب خروجه من السجن عاد للعمل الدعوى فقبض عليه بعد أشهر ليهرب من الحارس أثناء ترحيله من أحد السجون ، وقد تمكن بعد ذلك من مغادرة مصر . حيث انضم للمجاهدين فى أفغانستان ، وهناك أصدر أول مجلة دورية تنطق باسم المجاهدين « المرابطون » . وبعد مغادرته أفغانستان طاف بعدة دول قبل أن يستقر به المقام فى الدانمارك ، وحصل على اللجوء السياسى فيها ، وقد قبض عليه فى كرواتيا فى أغسطس ١٩٩٦ وسلم لمصر . (مجلة نداء الإسلام - استراليا - عدد إبرايل ومايو ١٩٩٧) .

مباشر من القوات المسلحة التى أنهت سيطرة الجماعة الإسلامية على مدينة أسيوط .
وبعد المحاكمات التى أعقبت مقتل السادات عاد التنظيمان للانفصال ، وإن كانت فترة وحدتهما القصيرة قد تركت بصمات واضحة عليهما . قد أصبحت مجموعة الوجه البحرى تعرف باسم جماعة الجهاد ، ويرأسها عبود الزمر ، وإن كان هو نفسه قد انتقل فيما بعد للجماعة الإسلامية ، وأصبح عضوًا بمجلس شورى الجماعة الإسلامية .

وبعد خروج قيادات الجماعة الإسلامية من السجن بدأوا يعيدون تنظيم صفوفها ، وإن كان هناك تضارب ملحوظ فى تحديد أمراء الجماعة خلال هذه الفترة يرجع إلى حالة السرية والتشتت بين قيادات الداخل والخارج . وتعد علاقة الدكتور عمر عبد الرحمن بالجماعة الإسلامية نموذجًا لهذا التضارب ، فبينما يوصف فى أدبيات كثيرة بأنه « أمير الجماعة » إلا أن شواهد كثيرة تؤكد أنه يمثل أبًا روحيًا ومفتيًا لا أكثر ، وقد قتل السادات بناء على فتوى أفتاها بإباحة دمه . بل إن انفصال التنظيمين عام ١٩٨٣ كان من أهم أسبابه الاختلاف بين قيادات التنظيمين على جواز تولى الدكتور عمر عبد الرحمن إمارة التنظيم وهو ضرير ، وكان الاعتراض الأساسى من قيادات تنظيم الجهاد الذين كانوا يرون الضابط عبود الزمر أحق بها . فظهرت مشكلة عرفت باسم : « إمارة الضرير وإمارة الأسير » حيث رفض أنصار عبود الزمر إمارة الدكتور عمر عبد الرحمن لأن سلامة الحواس من الشروط التى اشترطها الفقهاء فيمن يلى الإمارة ، بينما رفض أنصار الدكتور عمر عبد الرحمن إمارة عبود الزمر لأنه يقضى عقوبة السجن . فهو حسب تعبيرهم « أسير » والأسير لا يصلح للولاية .

ومما يستحق التوقف أيضًا أن الاختلاف على أحداث أسيوط التى جاءت بمبادرة من كرم زهدى كان أحد أهم أسباب انفصال الجماعتين، وقد كان الخلاف على الجدوى والمشروعية فى آن واحد. فمن الناحية الشرعية أوجب الدكتور عمر عبد الرحمن على من شارك فيها أن يصوم ستين يومًا هى كفارة القتل الخطأ . أما من ناحية الجدوى فكانت هناك مفارقة كبيرة هى أن قادة تنظيم الجهاد الذى عرف بأنه أكثر اقتناعًا منذ نشأته بجدوى العنف كوسيلة للتغيير كانوا أكثر اعتراضًا على أحداث أسيوط التى قامت بها الجماعة الإسلامية ، وكان مثار اعتراض تنظيم الجهاد أنها كانت عملية عشوائية سقط فيها ضحايا كثيرون . أما الخلاف الأخير فكان اتهام قيادات الجماعة الإسلامية بأنهم يستأثرون بالقرار داخل القيادة المشتركة .

الانفجار الكبير

بعد انفصال الجماعتين مرت الجماعة الإسلامية بفترة من العمل العلنى الدعوى امتدت حتى عام ١٩٨٨ ، وخلال هذه السنوات أحرزت نجاحًا كبيرًا ، غير أن البعد السرى ، والرغبة فى التغيير بالقوة لم يختف تمامًا ، حيث بدأت تتبلور فكرة المواجهة مع الدول من خلال أدبيات لعب أشهرها : كتاب « ميثاق العمل الإسلامى » الذى كتبه ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام دربالة ، وأبحاث أخرى مثل : « حتمية المواجهة » ، و « وجوب قتال الطائفة الممتنعة » . وحسب الدكتور محمد مورو فإن محاولتى اغتيال وزيرى الداخلية السابقين اللواء حسن أبو باشا ، واللواء زكى بدر ، ثم محاولة اغتيال الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد (١٩٨٧) كانت من أهم أسباب الصدام .

إذ تعرضت الجماعة الإسلامية عقب هذه الحوادث إلى حملة اعتقالات تخللها تعذيب بشع بهدف الوصول للجناة ، وكانت أجهزة الأمن تجهل وجود تنظيم جديد صغير نفذ هذه العمليات هو تنظيم « الناجون من النار » ، وعزز السلوك الأمنى الذى اتسم بالبطش الشديد الاتجاه الداعى لممارسة العنف السياسى ضد نظام الحكم . سواء كان ذلك بدافع الثأر ، أو رغبة فى تغيير النظام .

وفى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ اغتالت أجهزة الأمن الدكتور علاء محى الدين المتحدث باسم الجماعة الإسلامية وقدم بلاغ للنائب العام يتهم وزير الداخلية باغتياله . ودارت عجلة العنف فأصدرت الجماعة بيانًا جاء فيه : « آن الأوان ليسكت الكلام ويتكلم الرصاص » . وتبادل الطرفان حوادث الاغتيال ، فاغتالت الأجهزة الأمنية عددًا من قيادات الجماعة الإسلامية ، وردت الجماعة باغتيال عدد كبير من رجال الشرطة فى القاهرة ومحافظات جنوب مصر . وجاءت عملية الدير البحرى بالأقصر فى السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٩٧ لتكون نهاية مأساوية لقصة دامية سقط فيها أكثر من ألف قتيل من الطرفين .

* * *

مجازفات التحول

كانت البداية الحقيقية لعملية المراجعة التى قامت بها الجماعة الإسلامية بعد انتهاء المحاكمات التى أعقبت اغتيال الرئيس المصرى الراحل أنور السادات ، ورغم أنها - فى البداية - لم تمتد إلى المبادئ الرئيسة لفكر الجماعتين بشأن العمل المسلح . سواء كان وسيلة للتغيير أو « لدفع الصائل » ، إلا أنها - وللمرة الأولى - أدخلت معيار «الجدوى» بعد أن كانت معنية أولاً وأخيرًا بمعيار « المشروعية الدينية » . وبطبيعة الحال كان لتجربة السجن تأثيرات مختلفة فى قيادات الجماعتين جاءت متفاوتة فى حدتها واتجاهاتها ، فبعضهم زادته التجربة تشددًا ، ووجد فيها مبررًا لمزيد من التمسك بخيار العداء التام للدولة بما يعنيه من تسويغ ممارسة العنف ضدها .

دور كمال حبيب

وكانت فترة السجن بالنسبة لبعض آخر منهم فرصة لإعادة وتمحيص المفاهيم والقناعات ، ومن ثم إعادة ترتيب الأولويات على نحو جديد ، وكانت البداية محاولة وضع خطوط أكثر وضوحًا بين الثابت والمتحول للانطلاق منها لرؤية مغايرة تمامًا . وكان فى مقدمة هؤلاء القيادى الجهادى البارز كمال السعيد حبيب الذى كان قد حكم عليه بالسجن عشرة أعوام فى قضية مقتل السادات . وفى السجن عكف كمال حبيب على البحث والإطلاع فى العلوم السياسية ، وكان ضمن قليلين من قيادات الجماعات المتشددة الذين فطنوا مبكرًا لأهمية المراجعة . وقبل الصدام الكبير مع السادات كانت مشاغل العمل التنظيمى تمنع كمال حبيب من تحصيل القدر الكافى من المعرفة المعمقة، فاستغل فرصة السجن لإنجاز جانب من المهمة ، وبخاصة بعد أن بدأ يقرأ بتوسع بعيدًا عن الكتابات الدينية والتاريخية التقليدية التى شكلت لسنوات طويلة الرافد الرئيس لفكر هذه الجماعات . وكان لمؤلفات المفكر السياسى الراحل الدكتور حامد ربيع أثر رئيسى فى التغيير .

وخلال فترة سجنه (١٩٨١ - ١٩٩١) قام كمال حبيب بدور مزدوج، ربما انفرد به: إعادة تشكيل ثقافته ، ونشر وعى جديد بين قيادات الجماعات المتشددة . وكانت أهدافه من ذلك - كما يروى فى كتابه « الحركة الإسلامية : رؤية من الداخل » الصادر عام ١٩٩٨ - إكساب الحركة الإسلامية الوعى السياسى اللازم لإدارة الصراع ، وتقنين تصورات الإسلام السياسى ، والمساعدة على وجود برنامج شامل لرد شبهات غياب البرنامج التى كان خصوم الحركة الإسلامية يثيرونها . ولم تنفصل عملية المراجعة داخل السجن عن مجريات الأحداث خارجة ، فكان لبروز شعار « الإسلام هو الحل » (١٩٨٧) ، وتجارب الإخوان المسلمين وبعض الإسلاميين المستقلين فى دخولهم تحالفًا انتخابيًا مع حزب الوفد (١٩٨٤) ، ثم دخول الإخوان تحالفًا مستمرًا مع حزب العمل (١٩٨٧) ، ودخول بعض الإسلاميين البرلمان ، كل ذلك كان له أثره فى طرح أسئلة جديدة عن الواقع السياسى .

وقد تحاور كمال حبيب مع كثير من القادة(*) ، وفى مقال له بالعدد الأول من مجلة « مراجعات » (شتاء ٢٠٠٠) ، يقول منتصر الزيات ، نقلاً عن كمال حبيب : « إن إسامة حافظ أسر له أنه بخروجه (أى بخروج أسامة حافظ) ستبدأ فترة جديدة تعيد الجماعة الإسلامية فيها ترتيب أوراقها وممارسة عمل مجتمعى تتأخر فيه مرحلة القتال ، وتتقدم من خلاله مراحل الدعوة » . ويعقب منتصر الزيات قائلاً : « لكن تطور المواجهات بين الجماعة الإسلامية والدولة حال دون ذلك » . وتشير الحقائق آنفة الذكر إلى أن المراجعة بدأت فعليًا بعد مقتل السادات ، ومن المفارقات التى تسترعى الانتباه أن جماعة الجهاد المعروفة بأنها أكثر تشددًا من الجماعة الإسلامية كانت صاحبة المبادرة بنقد أحداث أسيوط وتقييمها تقييمًا مبدئيًا وواقعيًا فى آن واحد . كما أن أول من حاول بلورة تصور متكامل للمراجعة هو القيادى الجهادى كمال السعيد حبيب .

(*) منهم : عبود الزمر وأسامة حافظ وعلى الشريف ورفاعى طه .

الوساطة المجهضة

كان من الطبيعى أن تستفز حالة العنف المتبادل بين الجماعات المتشددة والدولة أطرافًا أخرى ، وبخاصة من الحركة الإسلامية ، لتحاول إيقاف نزيف الدم . وقبل أن تظهر فكرة الوساطة بين الطرفين استعان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق بصديق له تربطه صلة طيبة بالدكتور عمر عبد الرحمن (مارس ١٩٩٠) ، والتقيا فطلب الوزير منه أن يساعده لوقف أشكال العنف كافة ، وطالب عمر عبد الرحمن – وكان آنذاك قيد الإقامة الجبرية – بتمكين الجماعة من الدعوة ، ورفع الحصار عنه حتى يتمكن من القيام بمهمته ، وفشل المسعى لعدم وفاء الوزير بما وعد به. وتكررت محاولة مماثلة مع القيادى عبود الزمر كانت نتيجتها مشابهة لانعدام الثقة بين الطرفين .

وتلت هذه المحاولات الشخصية مبادرة للوساطة تنسب للداعية الكبير الراحل الشيخ محمد متولى الشعراوى رحمه الله ، وتشكلت لجنة أطلق عليها « لجنة الحكماء » من علماء ودعاة وكتاب[1] ، وكان الدكتور عمر عبد الرحمن آنذاك قد غادر مصر ، وأحيط علمًا بالمفاوضات فباركها . وكما هو متوقع كان موقف القيادات الموجودة خارج مصر رفض المفاوضات . وبعد حوالى ثلاثة أعوام من المفاوضات ، تخللها لقاءان بين لجنة الحكماء ووزير الداخلية ، تم تحديد موعد لتلقى اللجنة شخصًا مهمًا فى رئاسة الجمهورية ، وفى اليوم نفسه أقيل وزير الداخلية – رغم أن الجهود كانت قد أسفرت عن نتيجة لم يتوقعها أحد هى أن قيادات الجماعة الإسلامية والجهاد قرروا تفويض الشيخ الشعراوى والشيخ محمد الغزالى ليتخذا ما يريانه مناسبًا . وكانت كل مطالب الجماعتين : وقف المحاكمات العسكرية ، والإفراج عن المعتقلين ، ومنح الجماعة حرية الدعوة .

---

(١) كان أبرز أعضائها : الشيخ محمد متولى الشعراوى رحمه الله ، والشيخ محمد الغزالى رحمه الله، والدكتور عبد الحى الفرماوى ، والدكتور عبد الرشيد صقر ، والكاتب فهمى هويدى ، وكان متحدثًا باسم اللجنة ، والإعلامى المعروف الأستاذ أحمد فراج ، وكان حينئذ مستشارًا إعلاميًا لرئيس الوزراء .

من الوساطة للمبادرة

كان أول خطاب علني يصدر عن الجماعات الأصولية داعيًا لوقف العنف ما صدر عن الجماعة الإسلامية في مارس ١٩٩٥ وتمثل في بيان ألقاه خالد إبراهيم أمير الجماعة في أسوان أثناء مثوله أمام المحكمة العسكرية . وقبل تتبع مسار الأحداث أو إخضاعها للتحليل من الضروري قراءة أهم ملامح المناخ الذي أعلنت فيه داخليًا وخارجيًا . ففي خارج مصر كان تنظيم الجهاد يكاد ينفرد بالساحة الأفغانية ، وفقدت الجماعات المتشددة عمومًا ساحات للحركة كانت متاحة : بسبب التعاطف كالسودان ، أو بسبب وجود حالة فوضى سياسية كالبلقان والشيشان ، وما بقي متاحًا كان ملاذًا للجوء لا ساحة للعمل . وقد شكل اختفاء القيادي أبو طلال القاسمي (طلعت فؤاد قاسم) في كرواتيا (١٩٩٥) ضربة موجعة للجماعة الإسلامية ، لأنه كان قياديًا محنكًا ، وكان لوجوده في أوروبا أثر إيجابي كبير في أداء الحركة .

وعندما وقع حادث الأقصر البشع (نوفمبر ١٩٩٧) الذي راح ضحيته ٥٨ قتيلاً من الأجانب ، اعتبر كثيرون أنه تعبير عن انشقاق في صفوف الجماعة تجاه مبادرة «وقف العنف» . ورغم استمرار عجلة المساعي التصالحية ظهر اتجاه رافض شكلت قيادات الخارج جسده الرئيسي ، وتضاربت الأنباء بشأن موقف الدكتور عمر عبد الرحمن ، ونسب إليه الموقف ونقيضه . والأمر نفسه ينطبق على تنظيم الجهاد الذي أطلق مبادرة لوقف العنف - أطلقها في فبراير ٢٠٠٠ القيادي الجهادي أسامة أيوب (مقيم بألمانيا) . وإن كانت مجلة « المجاهدون » الناطقة باسم تنظيم الجهاد قد صدرت في يناير ٢٠٠١ حاملة ما اعتبر أول موقف محدد تعلنه الجماعة من مساعي وقف العنف ، وجاء فيه أن : « **جماعة الجهاد مازالت على نفس المنهج الذي بنت عليه عملها ، وربت عليه أبناءها** » ، وتضمنت الافتتاحية هجومًا عنيفًا على النظام المصري . ومازال موقف الجماعة من مبادرة وقف العنف غائمًا .

نضوج المبادرة

توالت خطوات الجماعة الإسلامية فى طريق وقف العنف ، وتردد أن حوارًا دار بين قياداتها وبين النظام طالبت فيه الدولة الجماعة بأن تصدر كتابًا يتضمن مراجعة للأفكار الأساسية التى بنت عليها الجماعة موقفها من العنف ، وبخاصة قضايا : شرعية قتال الدولة ، وقتل المدنيين ، واستهداف السياحة . وذلك بهدف تعميمه على كوادر الجماعة ، وحتى منتصف ٢٠٠١ كانت الجماعة ترفض ذلك بسبب ضغوط الصف الثانى من القيادات والكوادر الأصغر سنًا . واكتفت الجماعة بإصدار وثيقة تحرم قتل السائحين دون تلبية بقية مطالب الدولة .

وقد تردد أيضًا أن هناك شروطًا كانت الجماعة تعتبرها ضرورية للوصول لاتفاق نهائى مع الدولة تتضمن : إطلاق سراح المعتقلين ، ووقف إحالة أعضاء الجماعة للمحاكم العسكرية ، وكفالة حرية العمل الدعوى ، وقد استجابت الدولة فعليًا لمطلب وقف الإحالة للقضاء العسكرى منذ عدة أعوام . ومنذ إعلان المبادرة لم تتوقف الجهود الفردية الداعمة لهذا الاتجاه ، فكتب الشيخ محمد مصطفى المقرئ كتابًا مهمًا عن حكم قتل المدنيين يتسم بالشمول والعمق ، ويعد أول الأدبيات الفكرية لفكر المراجعة (١٩٩٨)(*) . وفى مطلع العام ٢٠٠٠ نشر المحامى منتصر الزيات (استجابة لاقتراح كاتب هذه السطور) العدد الأول من مجلة فصلية فكرية حملت اسم « مراجعات » تختص بدراسة ظاهرة المراجعات الفكرية داخل صفوف الجماعات المتشددة .



(*) صدرت طبعته الأولى عن : المركز الدولى للدراسات والإعلام (وإسلاماه) بلندن .

معركة الأحزاب والبرامج

بانطلاق « مبادرة وقف العنف » فى الخامس من يوليو عام ١٩٩٧ بدأ يطرح سؤال يترتب عليها منطقيًا هو : ماذا بعد وقف العنف ؟ وعبر ممارساتها الممتدة من عام ١٩٢٨ كان موقف التيارات الإسلامية كافة من العمل السياسى من خلال الآليات المتاحة غامضًا ، فجماعة الإخوان المسلمين أكبر الجماعات الإسلامية خاض أعضاؤها تجربة الانتخابات عدة مرات دون إعلان موقف متكامل من العمل من خلال الأحزاب . وعندما عادت الجماعة فى عهد السادات للعمل بقوة بعد الضربات المتلاحقة (١٩٥٤ - ١٩٦٥) لم تفكر فى تأسيس حزب سياسى - رغم أن العلاقة بينها وبين الدولة شهدت سنوات من الانفراج النسبى .

وعندما تبلور فكر الجماعات المتشددة من خلال رسائل ومؤلفات يتداولها أعضاؤها سرًا كان موقفها من الأحزاب قطعيًا ، وصدرت عدة أدبيات - بعضها بيانات سياسية ارتبط إصدارها بانتخابات مجلس الشعب - تقطع بحرمة خوض الانتخابات وحرمة دخول المجلس تأسيسًا على أنه مجلس للتشريع ، وأن التشريع حق لله وحده . فالقيادى الجهادى عبود الزمر مثلاً يقول : « **الأحزاب بالصورة المعروفة لدى الناس أمر مرفوض فى الدولة الإسلامية ، إننى أحزن أشد الحزن عندما أعلم ان مسلمًا تصور أن منهج الإسلام ليس فيه تصور سياسى ، وأنه يلجأ إلى النظم الأخرى لتنظيم شئون الدولة وإدارتها .. .. .. إن البقاء على هذه الحالة خطير للغاية ، ويلزمه التوبة والعودة للفهم الصحيح لحقيقة هذا الدين ، قد يتصور البعض أن وجود الأحزاب يمحص الآراء ، ويفتح مجالات النقد وصولاً إلى الصواب ، ولكن ذلك فى حقيقة الأمر تمزيق** ». وهذه العبارة الواضحة تكشف طبيعة موقف الحركات المتشددة. إذ ترى الأحزاب مدخلاً لتمزيق المجتمع ، وهى فضلاً عن ذلك « وافد » لا مكان له فى التصور « الموروث » .

وبعد عام ١٩٩٤ « إذابة الجليد » الذى أحاط بحركة الإخوان المسلمين التى كانت آنذاك تحقق نجاحات نقابية ضخمة ، وبدأت إذابة الجليد بمؤتمر «الحوار بين الشباب» الذى عقدته الجماعة من خلال نقابة المحامين ، وكان المؤتمر فرصة لجس نبض التيارات السياسية الأخرى بشأن عدة قضايا شائكة . وهو ما مهد لرسم صورة جديدة للجماعة على نحو جيد . وفى العام نفسه أصدرت الجماعة عدة وثائق تناولت موقفًا جديدًا من قضايا : المرأة ، والشورى ، وتعدد الأحزاب . ومن بين ما جاء فيها :

« إننا نؤمن بتعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى ، وإنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيودًا من جانبها على تكوين ونشاطات الجماعات أو الأحزاب السياسية ، وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه وتوضح منهجها . وما دامت الشريعة هى الدستور الأسمى ، وهى القانون الذى يطبقه قضاء مستقل محصن بعيدًا عن أية سلطة أو جهة، ومؤهل فكريًا وعلميًا وفقهيًا وثقافيًا ، فإن فى ذلك ما يكفى لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق السوى .. .. .. كما أننا نرى أن قبول تعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى على النحو الذى أسلفناه يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية ، وذلك عن طريق انتخابات دورية » . وبذلك أصبح موقف الإخوان قبول التعددية الحزبية ، وتداول السلطة تحت سقف الشريعة .

معركة الأحزاب والبرامج :

المثير أنه بعد مرور عامين على مبادرة وقف العنف ، وفى عام ١٩٩٩ بدأت فجأة تجربة تستهدف إنشاء حزب سياسى ليعبر عن الجماعات المتشددة وهى تجربة سرعان ما تحولت لمعركة ، فمؤسس الجماعة الإسلامية صلاح هاشم والقيادى السابق كمال السعيد حبيب والمحامى منتصر الزيات ، والكاتب الإسلامى جمال سلطان تعاونوا لتأسيس « حزب الإصلاح » ، أما كمال حبيب فمنعته عضويته بحزب العمل من الاشتراك فى التأسيس ، والترم منتصر الزيات الموقف المعلن للجماعة ، واكتفى بالمؤازرة ، وانسحب صلاح هاشم ، ثم انفجرت معركة بعد أن تقدم المحامى الشاب ممدوح إسماعيل (من تنظيم الجهاد) بأوراق « حزب الشريعة » للجنة الأحزاب . وكانت المعركة تشير إلى تنافس بين أطراف عديدة كل منهم يريد أن يكون الواجهة السياسية للجماعات المتشددة .

ورغم أن المعركة الإعلامية كانت أعلى صوتًا فإن التحدى الفكرى الذى مثله تقديم برنامج لحزب سياسى يمثل جماعة إسلامية متشددة كان التحدى الأكبر ، فقد خرج «حزب الشريعة» ببرنامج أثار الكثير من التساؤلات ، بل ذهب البعض إلى احتمال أن يكون المؤسسون قد تقدموا ببرنامج لم يتولوا وضعه بأنفسهم . وكان مما يلفت النظر فيه أن ينص على أن : « **طريق العنف السياسى للتعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية طريق بلا مستقبل ، ومرفوض من حيث المبدأ** » ، رغم أن الموقف الذى أعلنته الجماعة بعد حوالى عامين من هذا التاريخ لم يكن قد تبلور بعد !! كما أن البرنامج استخدم تعبير « رؤية فلسفية » لوصف التصورات الواردة فيه ، وهى فضلاً عن غربتها عن لغة الخطاب الإسلامى لم تستخدم استخدامًا دقيقًا . ومن بين عشرين صفحة هى حجم البرنامج تحتل قضية الصراع العربى الصهيونى ستة صفحات . تضم اثنين وثلاثين مقترحًا عمليًا تفصيليًا لا تناسب برنامجًا سياسيًا لحزب يطمح للتعبير عن رؤية الجماعات المتشددة .

أما مشروع « حزب الإصلاح » الذى دشنه الكاتب الإسلامى جمال سلطان فتم التمهيد له بدراسة عنوانها : « **مراجعات فى أوراق الحركة الإسلامية** » وفيها رصد لأهم ملامح المشهد الإسلامى منذ بداية السبعينيات ، وأثر غياب الرؤية الفكرية ، وكذلك أثر ما يطلق عليه : « المنطق الأبوى » الذى أرادت جماعة الإخوان فرضه على الجماعات الإسلامية كافة . وكلها عوامل يرى أنها ساعدت على تضخيم تيار الرفض بين شباب الحركة الإسلامية . وإلى جانب غياب العلماء فرارًا من مناخ الستينيات ، كان للعمل السرى ضريبته ، فاكتسب العنف أنصارًا ، وترك بصماته فى رؤية هذا الشباب لكل شىء . وبالطبع يرى جمال سلطان أن الدولة تتحمل جانبًا من المسئولية بسياساتها الأمنية الجائرة ، وضعف الثقافة الدينية التى تقدمها مؤسسات الدعوة الرسمية .

وهذه الدراسة من الأدبيات المبكرة التى تحاول إخضاع ما حدث للتحليل ، وربما أعان صاحبها على مهمته بقدر كبير أنه لم يكن يومًا عضوًا بأى من الجماعتين (الجماعة الإسلامية والجهاد) وهو ما منحه فرصة رؤية الصورة من الخارج بوضوح . وقد اهتم فيها بمحاولة صياغة تصور متماسك بشأن العمل من خلال الأحزاب ، فالغالبية العظمى من أنشطة المجلس النيابى - حسب الدراسة - تدور حول المشكلات

الحياتية للناس، ووضع قوانين تحكمها وفق رأى الأغلبية ، معظم هذه المشكلات لا تتعلق بالحلال والحرام بمفهومه المباشر . والإسلاميون فى النهاية يشاركون فى هذا العمل متحفظين على بعض ما فيه . وإذا كانت تجربة العمل النيابى عمومًا تفتقر للمصداقية فإن ذلك يطعن فى جدواها ولا يطعن فى مشروعيتها .

والصراع الذى خاضته الدولة - حسب تفسير جمال سلطان - مصلحى لا عقائدى سببه فزع السلطة من قدرة الحركة الإسلامية على أن تكون بديلاً لها لقوتها ، وهو تفسير قد يكون صحيحًا من منظور دوافع الدولة لدخول الصدام . لكنه غير قادر على تفسير موقف الجماعات الإسلامية ، كما أنه يعنى ضمنًا تحميل الدولة مسؤولية البدء باستخدام العنف ، وهو ما قد يكون صحيحًا من الناحية المعلوماتية . لكنه ليس مبررًا كافيًا لما حدث من ناحية الحدة والكفاءة العالية التى تشير بوضوح إلى أن الخيار نفسه لم يكن مستبعدًا من أجندة البدائل الحركية للجماعات الإسلامية ، وبخاصة أنها استمرت فى ممارسة العنف لسنوات .

تصحيح الخطأ التاريخى :

وفى عبارة قاطعة يقول جمال سلطان : « لقد جاءت فكرة الدعوة لتأسيس حزب إسلامى جديد لكى تقطع استرسال الحركة الإسلامية فى هذا الخطأ التاريخى » . وجاء برنامج « حزب الإصلاح » أكثر تماسكًا فتضمن تصورات محددة للإصلاح فى مجالات الثقافة الدينية ، وانحاز انحيازًا واضحًا لحقوق الإنسان « من خلال ثوابت الشريعة » ، وتضمن مطالبة واضحة بتقييد سلطات رئيس الدولة ، وتأكيد سيادة القانون ، واستقلال القضاء ، كما أنه فتح أفقًا جديدًا للتعاون مع القوى غير الإسلامية بالدعوة إلى عقد اجتماعى جديد بين القوى الوطنية كافة .



فى آتون الحادى عشر من سبتمبر

الغرب والإسلام (والحركة الإسلامية) :

العلاقة بين المصالح السياسية الآنية المباشرة والرؤى الحضارية فى شمولها وعمقها علاقة معقدة لا يمكن تجاهلها ، فلا يجوز الاكتفاء فى رسم صورة لمساحات الخلاف الكبيرة بيننا وبين الغرب باستحضار لحظة تاريخية واحدة كالحروب الصليبية مثلاً لتلخيص تاريخ العلاقة ، كما لا يسوغ التوقف عند مفردة واحدة من مفردات العلاقة فى الحاضر . كما هو الحال مع التمركز حول النفط أو الموقع الاستراتيچى أو .. .. كتفسير وحيد يغيب غيره من العوامل . وبقدر ما تعد الحروب الصليبية العلامة المميزة للقرون الوسطى ، والحدث الأكثر أهمية فيها بقدر ما تعد أهم عوامل صياغة العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب ، فرغم أنها انتهت فعليًا بزوال الإمارات الصليبية التى أقاموها فى الشام إلا أنها مازالت النموذج التفسيرى الأثير لدى العقلية الإسلامية لواقع العلاقات بيننا وبين الغرب واستشراف مستقبلها ، وهو ما يعنى الحكم على هذا المستقبل بأنه محكوم بمنطق الصراع ، وإلى أجل غير مسمى ، ولكن لماذا الصراع وأى صراع ؟

وعند التحليل الهادئ نجد أن الموقف من الغرب مركب لا يصلح لتفسيره عنصر واحد ، وأول العوامل التى تؤثر فى صياغة هذا الموقف قدره المسلمين على- ورغبتهم فى- تغيير خريطة ما اعتبره الغرب « المجال الحيوى » الذى يحاول لقرون الحفاظ عليه. ويمكن تقسيم تاريخ هذه العلاقة الصراعية إلى خمسة مراحل أساسية :

الأولـــى : اندفع فيها المسلمون بعد قليل من وفاة الرسول ﷺ شرقًا وغربًا بفتوحاتهم ، وهى المرحلة التى انتهت بتقليص الإمبراطورية الرومانية ، والوصول للمغرب والأندلس غربًا ، وسيبيريا شرقًا .

الثانية : مرحلة الرد المسيحى من خلال ما سمى « حرب الاستعادة » فى الأندلس والهجوم على قلب العالم الإسلامى فى « الحروب الصليبية » .

الثالثة : بدأت مع توسع الدولة العثمانية على حساب القوى الغربية « المسيحية » وانتهت بفتح القسطنطينية ، والامتداد فى البلقان حتى فيينا .

الرابعة : مرحلة أخرى من التمدد الغربى جنوبًا وشرقًا لم تقتصر على العالم الإسلامى . بل امتدت إلى ما وراءه فى حقبة الاستعمار المباشر . وكان من نتائجها الخطيرة محاصرة الدولة العثمانية والتهام أراضيها ، وفرض الاستعمار بأشكاله المختلفة على القسم الأكبر من « ديار الإسلام » ، وهو ما مكن القوى الغربية الكبرى من زرع الكيان الصهيونى فى قلب العالم الإسلامى .

الخامسة : تبدأ – تقريبًا – مع النصف الثانى من القرن العشرين ، وفيها نهض المسلمون للقضاء على ظاهرة الاستعمار المباشر[1] .

وقد استشعر الغرب خطر الإسلام عندما وجد حدود المواجهة معه تمتد فى جبهة شديد الاتساع (سيبيريا / الأندلس) وتركت هذه المواجهة آثارًا شديدة العمق فى العقل والوجدان الغربيين لدرجة أن الاستيلاء على الأمريكتين واستراليا فيما سمى «اكتشاف العالم الجديد» واستيطانه – وهو ما يعد النقلة الأهم فى تاريخ الغرب – جاء ثمرة رغبة الغرب فى الالتفاف على سيطرة المسلمين على طرق التجارة الأكثر أهمية إلى الهند حتى العصر الوسيط ، حتى تم اكتشاف « طريق رأس الرجاء الصالح » .

ومع استحضار تاريخ الصراع ينبغى تحليل بنيته بحثًا عن المنطلقات والمفاهيم المسبقة ، فالوقائع منفصلة عن هذا الإطار مجرد أحداث متوالية تدفعها « حتمية الصراع » . ويقودنا هذا لقضية تصورنا للغرب ، أو ما يطلق عليه « الصورة الذهنية » فهى مفتاح الفهم ومفتاح إدارة العلاقة . والقاسم المشترك فى كل مراحل التاريخ الغربى هو عنصريته فهو عنصرى فى وثنيته . عنصرى فى مسيحيته . عنصرى فى إلحاده .

---

(١) صاحب هذا التقسيم : جان بول رو فى كتابه : « الإسلام فى الغرب » – تعريب : نجدة هاجر وسعيد الغز – المكتب التجارى – بيروت – ١٩٦٠ – ص ٥٦ – ٧٠ .

وفى الثقافة الغربية ميراث فكرى ضخم يبرر الظاهرة . بل ينظّر لها وهو ميراث تمتد جذوره للفلسفة اليونانية مرورًا بالقانون الرومانى .

وخلال القرنين الماضيين حاول الغرب القضاء على هذه الطبيعة العنصرية . لكنها كانت تحت جلده ، وهو ما اكتشفه بظهور النظرية النازية التى كانت لها أدبياتها الفلسفية والسياسية والعلمية أيضًا ولعل أهم شواهدها النظريات الطبية العرقية . ومن التعريفات التى تحاول الوصول لعمق بنية الغرب هو أنه : « ليس مجرد كيان دينى أو أخلاقى أو عرقى ، أو حتى اقتصادى ، إنه وحدة تركيبية من هذه التجليات المتباينة : كيان ثقافى وظاهرة حضارية »[1] وداخل هذه الظاهرة بتفاعل مشروعان كبيران : دينى (يهودى مسيحى) وآخر علمانى إلحادى ذى جذور يونانية .

وإذا كانت رؤيتنا للغرب محكومة إلى حد كبير بتجربة الحروب الصليبية فإن رؤية الغرب لنا محكومة بما هو أعمق . إذ هى محكومة برؤيته للكون والإنسان وما وراء الكون، وصلب هذه الرؤية مقولة « وحدة الوجود » وتعنى فى هذا السياق القول بوجود مشابهة بين الله تعالى (تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا) وبين جنس بعينه من البشر ، وهذه المشابهة المتوهمة تعنى مكانة خاصة متميزة لهذا الجنس تفوق الأجناس الأخرى ، ومن ثم تترتب عليها حقوق مطلقة قبل الأجناس الأخرى . ولذا فإن الأيقونات المسيحية تصور المسيح شخصًا أشقر ، وهو ما يؤكده قول أحد رؤساء أساقفة كنيسة كانتربرى : « إننا نؤمن أن الله خلق المسيح على صورته ، ولهذا فهو أشقر !! » . وفى مواجهة هذا الموقف العنصرى البغيض ظهرت أيقونات تصور المسيح حسب ثقافة كل جنس . فهناك أيقونة تصوره بملامح الجنس الأصفر ، وأخرى بملامح زنجية وهكذا .. ..

وكل تصور حلولى يتأسس على أن الله يحل فى العالم (تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا) سواء كان هذا الحلول فى شخص (المسيح) أو فى أمه (شعب الله المختار) فإن ذلك يؤدى بالضرورة للعنصرية ، ونفى هذا الحلول هو الأساس الذى تبنى عليه المساواة

(١) الوصف للباحث الفرنسى سيرج لاتوش فى كتابه : « تغريب العالم » ، نقلاً عن : الفكر الإسلامى فى مواجهة الغزو الثقافى فى العصر الحديث - الدكتور مصطفى حلمى - دار الدعوة - مصر - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ ، ص ٥٩ .

بين البشر جميعًا . ولعل هذا أحد أهم أسباب حتمية الصراع القيمى بين الإسلام والحضارة الغربية . وقد أدى الانتصار المكلل بالعار الذى أحرزه الغرب فى صراعه مع سكان ما سمى « العالم الجديد » إلى تصور حتمية نجاحه عند تطبيقه فى مواجهة الأمة الإسلامية .

مواجهات الرؤى الشاملة

وإذا كان الصراع العسكرى بين الغرب والعالم الإسلامى قد توقف إلى حين . فإن الصراع بين المنظومات القيمية لم يتوقف قط ، فهناك الآن فيض ثقافى ينطلق من الغرب : صور ، كلمات ، قيم أخلاقية ، قواعد قانونية ، اصطلاحات سياسية ، معايير كفاءة تتدفق من الشمال[1] . ووراء المنتجات الثقافية تتدفق منظومة معرفية متكاملة ، وطرق المعرفة نتاج طبيعى للمسلمات التى تؤمن بها أية أمة ، ذلك أن كل رؤية شاملة تتضمن بالضرورة مفاهيمها الخاصة للقيم الحاكمة .

والإسلام يشكل بالنسبة للغرب التحدى الأكبر ، حتى وإن لم يكن العدو الأول ، وهو التحدى الأكبر بمنظومته القيمية التى استعصت على الاحتواء على مدى قرون من التدافع والصراع . فرؤيته للكون والإنسان وما وراء الكون ، ومنظوماته القيمية والتشريعية تتسم بتماسك وقوة تجعلها العقبة الأكبر فى سبيل انتصار النموذج الغربى انتصارًا حاسمًا - إذا افترضنا أن هذا الانتصار ممكن ابتداء - ليتحقق الحلم الغربى بوصول التاريخ الإنسانى إلى نهايته . وبقدر ما تحقق « حمى نهاية التاريخ » المزيد من الانتشار غربيًا كلما ازدادات الرغبة فى قهر العالم الإسلامى ثقافيًا ومعرفيًا ، والطموح إلى انتزاع اعتراف منه بقبول دور التابع الدائر فى فلك المركزية الغربية .

وما يحققه الإسلام من انتشار سريع فى الغرب - رغم الحالة المزرية من التخلف التى يمر بها العالم الإسلامى ، ورغم حملات التشويه الجبارة التى يتعرض لها يشير إلى أنه قادر - بمعزل عن دعم سياسى من الأمة الإسلامية - على المزيد من التوسع .

---

(١) سيرج لاتوش فى كتابه : « تغريب العالم » ، نقلاً عن : الفكر الإسلامى فى مواجهة الغزو الثقافى فى العصر الحديث - الدكتور مصطفى حلمى - دار الدعوة - مصر - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ ، ص ٥٩ .

فهو يحتاج إلى الحرية وحسب . وكلما ازدادت وتيرة انتشار الإسلام فى الغرب كلما أصبح مطروحًا كمكون ثقافى فى مجتمعات تعتبر الحرية أثمن ما تملك ، وبالتالى لا يمكن أن تفكر فى اللجوء لقمعه أو استبعاده بعد أن أصبح وجوده يستند إلى قاعدة سكانية غربية صلبة ، وبالتالى فقدت صورته النمطية كوافد قدرتها على التأثير ، ففى فرنسا لم يعد الإسلام مغاربيًا ، وفى ألمانيا لم يعد تركيا ، وفى بريطانيا لم يعد باكستانيًا .. .. وهكذا .

ولذا فلا غرابة فى أن يصبح احتواء الإسلام وتطبيعه غربيًا أحد أكثر القضايا إلحاحًا على العقل الغربى . فيصبح حجاب طالبة مسلمة سببًا فى إثارة رعب يذكر الغرب بصفحة من أكثر صفحات تاريخه سوادًا هى صفحة الحروب الدينية والمذهبية الغربية / الغربية ، فلا بريطانيا استطاعت قبول وجود كاثوليكى فيها ، ومازالت مشكلة أيرلندا جرحًا مفتوحًا حتى الآن ، ولا فرنسا استطاعت استيعاب وجود بروتستنتى فيها.. .. ومن ثم فإن القدرة على تقبل الوجود الإسلامى فى الغرب عامة تحيط بها شكوك عميقة أيًا كانت الحقوق التى يتمتع بها المسلمون آنيًا . والصور النمطية هى الوجه الظاهر للمشكلة وليست صلب المشكلة ، والمصالح سياسية كانت أو اقتصادية مهما بدت مهمة ليست إلا ستارًا لصراع أعمق لا سبيل لتجنبه إلا بتغيير عميق فى إحدى العقليتين الإسلامية أو الغربية وهذا مدار الصراع .

إشكالية الصورة النمطية : فى خضم حرب الخليج توجه الإعلامى الفرنسى برنار بيفو إلى المستشرق الفرنسى المعروف جاك بيرك قائلاً : « أمامك ثلاثون ثانية كى تقول للفرنسيين ما إذا كان القرآن أداة حرب أم لا »[١] ، بهذا الابتسار المتعمد بقيت لقروة صورن الإسلام فى الوجدان الغربى ترسم .

وبشكل عام يعد ملف العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب من أخطر الملفات التى تواجه المثقف المسلم وصانع القرار المسلم على السواء . وقد أكدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تبعها من تداعيات ، حقيقة طالما نبهت إليها أصوات من الجانبين هى

(١) Serga Daney, Devant la recrudescence des vols de sac à main, Aléas, Lyon, 1991, pp. 110-111.

ضرورة بذل مزيد من الجهد لإعادة صياغة هذه العلاقة دون ركون إلى المقولات الجاهزة والتفسيرات التآمرية المختزلة من الجانبين . فرغم أن الثقافة الإسلامية تأمر كل مسلم أن يعدل حتى مع أعدائه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة - ٨) ، فإن خطاب العداء الكاسح للغرب انتقل إلى بعض الأدبيات الفكرية والدعوية الإسلامية ، كرد فعل لخطاب العداء الغربى ، وهو رد كان يجب ألا ينجر بعض منا إليه ، حتى لو أظهر لنا الآخرون العداء .

فكما أن الإسلام لا يجوز اختصاره فى مفاهيم مشوهة قاصرة كذلك الغرب ، فهو ليس كيانًا واحدًا مصمتًا . بل عالم مركب فيه المتحيزون والمنصفون ، وفيه المضللون الذين لا يجدون مصدرًا يمكنهم عن طريقه تكوين صورة أكثر اقترابًا من الحقيقة عن الإسلام والمسلمين .

ولعل ما شهدته الدعوة الإسلامية من نجاحات عقب هذه أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، متمثلة فى دخول آلاف الأمريكيين الإسلام تؤكد أن العداء المتصور « بضاعة » تروج ، وليس موقفًا مبدئيًا كاسحًا يلتزم به كل غربى أو كل أمريكى . وإذا أخذنا علم الاستشراق كمثال طالما وضع فى إطار تآمرى بوصفه عملاً عدائيًا منظمًا استهدف تشويه صورة ثقافتنا ، وجدنا التعميم مخلاً إلى حد بعيد . فرغم أن صلات وثيقة ربطت بين كثير من المستشرقين وبين مؤسسات سياسية وأمنية غربية بعضها استخدم المستشرقين لخدمة أهداف استعمارية ، إلا أن الظاهرة لم تخل من إيجابيات كثيرة يصر كثيرون على إهدارها .

ومما لفت نظرى بشكل خاص إلى هذه الحقيقة ما يقرره واحد من أهم الباحثين الإسلاميين المدققين فى النصف الثانى من القرن العشرين ، هو الأستاذ الدكتور حسين مؤنس صاحب العديد من الأعمال الموسوعية فى حقلى التاريخ والجغرافيا . إذ يقول ، فى مقدمة الطبعة الأولى من مؤلفه الضخم « **تاريخ الجغرافيا والجغرافيين فى الأندلس** » :

« كلامنا عن العلوم عند العرب كثير ، وحديثنا عن فضلهم على الحضارة العالمية أكثر ، ولكننا إذا استثنينا قلائل منا صرفوا العناية إلى التأليف فى العلوم عند العرب ، وخدموا هذا المطلب بالبحث والتأليف من أمثال : أحمد عيسى ، ومصطفى نظيف ، ومصطفى الشهابى ، ونفيس أحمد ، وزكى وليدى ، وبهجة الأثرى ، وقدرى حافظ طوقان ، وغيرهم من أجلاء العلماء ، وجدنا أن معظم ما نفخر به فى هذا المجال إنما هو من كشوف غيرنا ، من أمثال : جورج روشكا ، وهانز فون مجيك ، وجورج سارتون ، وكارلو نللينو ، وبول كراوس ، وألدو ميلى ، وهاينريش سوتر ، وماكس مايرهوف ، وكونراد ميللر ، وخوان بيرنيت ، وغيرهم كثيرين جدًا ، ممن أنفقوا - وينفقون - العمر فى دراسة المخطوطات العربية فى العلوم وحل رموزها ، وإثبات فضل العرب وأهل الإسلام على هذا العلم أو ذاك بالحجة والبرهان الساطع »(١) أ. هـ .

واقتصار اهتمامنا على الدوائر التى تصنع صورة « الإسلام العدو » فى الغرب من المؤكد أن له ما يبرره ، أولاً لأن الغرب هو الذى بدأنا بالعدوان السافر فى الحروب الصليبية وما بعدها من موجات الاستعمار العسكرى التى توالت لأكثر من قرنين ، ثم تبع ذلك ثانيًا هجوم من جانب كثير من المستشرقين على الإسلام عقيدة وشريعة وثقافة، الأمر الذى جعل تاريخ العلاقة بين الجانبين منذ الحروب الصليبية يحكمه العداء . غير أن ثمة محاولات لإعادة صياغة هذه العلاقة الشائكة على نحو مختلف ينبغى ألا تهمل وسط صخب الخطاب التحريضى .

ومن النماذج الحديثة لذلك أن الكاتب الأمريكى المعروف جون أسبوزيتو(٢) ، أصدر فى مارس ٢٠٠٢ كتابه : « الحرب غير المقدسة ، الإرهاب باسم الإسلام » طرح فيه

(١) تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس : بحث فى الملكة العلمية عن طريق تاريخ واحد فى بلد واحد - تأليف : الأستاذ الدكتور حسين مؤنس - تقديم : الأستاذ الدكتور محيى الدين صابر - الطبعة الثانية ١٩٨٦ - الناشر : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ومكتبة مدبولى - القاهرة- والنص من مقدمة الطبعة الأولى ، وهى قبل بدء الترقيم .

(٢) يعد أحد أبرز المتخصصين فى العالم الغربى ، إذ وضع ثمانية كتب وحرر اثنى عشر عملاً موسوعيًا ، وهو ، بالإضافة إلى ذلك ، أستاذ محاضر فى مادة الديانات والشؤون الدولية والمدير المؤسس لمركز التفاهم الإسلامى - المسيحى ، التابع لكلية وولش فى جامعة جورجتاون بواشنطن العاصمة .

تصوره للسياق الصحيح الذى ينبغى أن توضع فيه أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، محذرًا من أن صدى مضاعفات الماضى مازال يتفاعل فى النفس المسلمة . فلقد أحدثت تركة الاستعمار الأوروبى - حسب رأى أسبوزيتو - جرحًا غائرًا فى المسلمين فى كل مكان . وكان الإسلام ، بالنسبة للغربيين ، ديانة السيف والجهاد أو الحرب المقدسة ، بينما كانت المسيحية ، بالنسبة للمسلمين دين الحروب الصليبية وطموحات الهيمنة . كذلك يقدم إسبوزيتو فى كتابه عروضًا موجزة عن حركات إسلامية كالإخوان المسلمين فى مصر ، وحماس والجهاد الإسلامى فى فلسطين ، وحزب الله فى لبنان ، وجبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر ، وهو يشير إلى أن عددًا من دول الشرق الأوسط تشهد حاليًا انبثاق ما يصفه بأنه : « تيار إسلامى غير عنيف ، فعال سياسيًا ، لا يرفض الديمقراطية ، وليس مناهضًا للغرب » .

الخبراء الوهميون

والدراسات التى تحاول إعادة بناء صورة الإسلام فى الذهنية الغربية لا تكاد تنقطع ، وإن كانت لا تلقى الاهتمام الكافى ، وإحدى أهم هذه الدراسات ، صدرت بالألمانية وعنوانها : « الإسلام العدو : بين الحقيقة والوهم »[1] ، وفيه تحذر الكاتبة الألمانية أندريا لويج من ظاهرة من تطلق عليهم « الخبراء الوهميين » أمثال جيرهارد كونستلمان وبيتر شول لاتور الذين سيطرا على أجهزة الإعلام لسنوات دون منازع بوصفهما خبيرين فى شؤون الشرق الأوسط . ولا شك فى أن سيطرة ما يسمى «ثقافة الصورة» ، والغياب شبه التام لقوى عربية أو إسلامية تقوم بجهد إعلامى مقابل ، يمنح هذه البضاعة المسمومة فرصة ذهبية لأن تروج على أوسع نطاق .

ورغم الانتشار الكاسح لهذه المقولات لم يعدم العالم العربى أن يجد أصواتًا تزعجها ظاهرة « الخبراء الوهميين » فخاضت ضدها حروبًا ، لكن ذلك - للأسف - لم يغير من الأمر شيئًا حتى الآن . وبدلاً من التحليل العلمى الجاد رسمت للعالم الإسلامى

---

(١) الإسلام العدو : بين الحقيقة والوهم - تحرير : يوخين هيبلر وأندريا لويج - ترجمة : أيمن شرف- الناشر : الفرسان للنشر والتوزيع - مصر - سنة النشر ١٩٩٤ .

صورة وهمية من خلال تضخيم المخاوف النفسية والعنصرية . ومن هنا ، وجه المستشرقون فى جامعة هامبورج الاتهام لبعض خبراء الإعلام بأنهم يعملون بأساليب غير شريفة على توسيع الفجوة بين الثقافتين الشرقية والغربية وتعميقها ، بالإشارة دائمًا إلى استحالة الحوار بينهما .

ولا تقتصر الظاهرة على ألمانيا ، ففى فرنسا هناك مثلاً ألكسندر دل فاله الذى يعد جزءًا ممن تسميهم صحيفة « لوفيغارو » الفرنسية « حلقة الخبراء السحرية » المدعوين فى شكل دورى إلى شاشات التلفزة ، وبخاصة منذ الحادى عشر من أيلول / سبتمبر . فهو كنموذج لهؤلاء الخبراء لا يحب التعقيد ، ويرى أن العالم يمكن تحليله بسهولة ، ومن تحليلاته الواسعة الانتشار : « إن مبدأ رفض الحكم الكافر هو الذى يفسر غالبية النزعات بين المسلمين و « الكفار » فى كشمير والسودان وأرمينيا والشيشان ، وحتى فى كوسوفو ومقدونيا . حيث أصبح المسلمون يشكلون الغالبية السكانية » . وبطبيعة الحال تحدث مثل هذه التفسيرات أثرًا خطيرًا فى الغرب الذى يحتفظ للحروب الدينية بأسوأ الذكريات ، ويربط بينها وبين مفاهيم سلبية عديدة .

وتكشف أندريا لويج عن جهل فاضح بالإسلام والثقافة الإسلامية بين المتخصصين، وتنقل عن اثنين من المتخصصين الألمان هما أرمجاد بين وماليز فيبر قولهما : « إنه لمن التناقض الغريب والمدهش حقًا بين عدم معرفتنا بالإسلام والثقافة الإسلامية وبين ثقتنا الشديدة فى إطلاق الأحكام عليهما ، ولم يحدث مرة أن استنكر هذا الجهل ولو مرة واحدة ، بل إن النقد والاتهام يوجه باستمرار إلى تلك الثقافة دون أدنى حرج » .

وفى معظم الحوارات التى تدور عن الإسلام تتكرر دومًا عبارة « إننى لا أعرف شيئًا عن الإسلام ولكن ... » وتعلق لويج قائلة : « إننا لا نفيق عند (لا أعرف) هذه لأنها ببساطة تسمح لنا ببناء عالم آخر ، عالم إسلامى حتى لو لم يتسق هذا البناء مع الواقع ، وهو فعلاً كذلك . فهو مطلوب لفصل (نحن) عن (الآخر) والداخل عن الخارج فصلاً لا ينمحى لكى يؤمن حدود الهوية الغربية وحصنها ، وهنا تظهر الكلمة السحرية ذات الحروف الخمسة (إسلام) فتنتشر الفزع » .

ولا تعنى مثل هذه الحقائق أن ميراث العداء ذهب إلى غير رجعة ، أو أن العلاقات القائمة تخلو من عوامل التوتر ، فمازالت العلاقات بين الشمال والجنوب عمومًا تفتقر إلى التوازن والعدالة ، وتغلب عليها إرادة الهيمنة الغربية ، وما تعانيه ثقافات الجنوب من هذا الواقع تعانى الثقافة الإسلامية منه النصيب الأكبر ، ويشكل الموقف الغربى المنحاز للكيان الصهيونى العقبة الأكبر فى طريق قيام علاقات إيجابية بين الطرفين .

كما أن تغير صورة الإسلام والمسلمين فى الغرب على نحو إيجابى مرهون بعوامل عديدة . أولها ضرورة تحديد منابع السيل الهادر من الصور السلبية ، وبذل جهد لتصحيحها بالوسائل التى تناسب المجتمعات الغربية ، وباللغة التى يفهمها المواطن الغربى. كما أن إعادة بناء الصورة مرتبط بشكل مباشر بإعادة بناء واقع العالم الإسلامى نفسه ، فمما يلفت النظر أن كثيرًا من الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام ورأوا فى قيمه طريقًا للنجاة هالهم حالة التخلف التى يعيشها العالم الإسلامى . وبالتالى فإن قدرتنا على بناء عالم أفضل تأسيسًا على قيم الإسلام وثقافته ، رد عملى على كل ما يلصق بنا من صفات سلبية ، وهو أبلغ من كل رد !!

دراسة ألمانية مهمة :

وقد نشرت مجلة « قنطرة » الألمانية ملخص دراسة مهمة قام بها معهد Medien Tenor فى بون عن صورة المسلمين فى الإعلام الغربى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، والمادة التى تم إخضاعها للدراسة منشورة فى دوريات : التايم ونيوزويك ، ومحطات ABC, CBS, NBC و ١٤ مؤسسة إعلامية ألمانية كبرى ، خلال الفترة من ٢٠٠٢/٤/١ إلى ٢٠٠٣/٨/١٥ ، ويبلغ حجم المواد المدروسة : ٤٢٤٥٠٢ مادة إعلامية (منها ٢٣٠٤ حول الإرهاب العالمى) فى وسائل الإعلام الألمانية ٦٣٥٤٩ مادة إعلامية فى الإعلام الأميركى (منها ٦٤٦ حول الإرهاب العالمى) .

يقول ملخص التقرير : « دون كلل أو ملل ظلت القنوات التليفزيونية لما وراء الأطلنطى وما دونه تبث مقاطع صور الرعب لمشهد انفجار المركز العالمى للتجارة . والأكثر دهاء فى الأمر هو أن البارعين الموهوبين من بينهم تخلوا خلال الليلة التى لحقت

عمليات التفجير عن النص ، واستعاضوا عنه بخلفية موسيقية فى حين كان الشريط المتواصل لا يتوقف عن رشق أعين المشاهدين بصورة الطائرتين وهما تقعان على ناطحتى السحاب . لم تكن العناصر الواعية فقط من بين مستهلكى الإعلام هى التى راحت تتساءل آنذاك عن مدى قيمة الأخبار . وبات من غير الممكن إذن الحفاظ على المعدلات العالية لسحب الصحف ، ولا على النسب الكبيرة للمتفرجين ، بل إن الناس فضلوا التوجه إلى المكتبات بحثًا عن معلومات أكثر حول الإرهاب العالمى المنظم ، وسعيًا إلى فهم الأسباب التى تكمن وراء نشأة فروع عنيفة داخل مجموعات دينية محددة » .

« إنه من السهل دومًا بعد حصول الأمر أن يحتج المرء على المسؤولين السياسيين الذين لم يأخذوا مأخذ الجد هذه أو تلك من التهديدات - الجدية منها أو المضللة . هناك أمر ثابت على أية حال ، وهو أن المحررين الصحفيين فى ما وراء المحيط وما دونه لم يولوا خطر الإرهاب الدولى أية أهمية ، وعلى هذا الأساس فإنه كان من الصعب جدًا على السياسيين الذين حذروا بالفعل من الخطر أن يجدوا منبرًا لهم على شاشات التليفزيون . وفى حين واصلت الـ ABC و CBS و NBC والنيوزويك NEWS-WEEK ، والتايم TIME تناول الموضوع خلال الأشهر اللاحقة على الحدث قررت زميلاتهن الألمانية وبسرعة مدهشة إسقاط موضوعات الإرهاب من زرنامة برامجها » هكذا يعلق رولاند شاتز المختص فى الدراسات الإعلامية من بون على الدراسة الحالية التى قام بها معهد الدراسات الإعلامية حول عمل المؤسسات الإعلامية Medien Tenor » .

ويواصل كتاب التقرير : « لكن الأمر المحير حقًا هو عدم الاكتراث الذى يبديه الإعلاميون تجاه الجاليات الإسلامية عامة ، ومسائل المضامين التى تتأسس عليها هذه المجموعات بصفة أخص . إذ إن التقارير والمقالات التى تعرضت لهذا الموضوع خلال ثمانية أشهر لم يبلغ عددها الخمسين ، وذلك لدى ٢٤ مؤسسة إعلامية من ذات التأثير على الرأى العام ، والممسكة بزمام الريادة الإعلامية فى مسائل السياسة والاقتصاد على مستوى وطنى . بما يعنى معدل مساهمتين لكل مؤسسة خلال ٢٤٠ يومًا وذلك

بخصوص مجموعة عقائدية تكون جزءًا من مسار الحياة اليومية فى ألمانيا ذاتها كما فى العديد من البلدان الأجنبية الأخرى ، بل بصفة أكثر قوة هناك . إن مؤشر الاتجاهات لا يبرز فقط تدهورًا فى النشاط الإعلامى منذ سنة الحادثة الإرهابية الكبرى ، بل كذلك تصاعدًا فى الاتجاهات السلبية . هذه الاتجاهات هى المادة التى تصاغ منها الكليشيهات التى لا يبخل أولئك المحررون ذاتهم بالتوسع فى تطويرها على مساحة أعمدة طويلة لمجرد أن يقوم أحمق ما بتعنيف ومضايقة متساكنين أجانب من ذوى الانتساب الإسلامى » .

« ليست البرمجة الشحيحة وحدها هى التى تقود إلى تدعيم سوء فهم هذه المجموعة العقائدية . إن نظرة على بنية الموضوعات النمطية التى تقود الصحافيين الألمان فى اهتمامهم بالمسلمين ، ومنحهم ما يستحقون من تغطية إعلامية تكشف عن سوء الفهم الجسيم الذى يغمر هذا الموضوع . إن وسائل الإعلام الوطنية ذات التأثير على الذهنيات والآراء ، وهى تعتقد أن السلوكيات الاجتماعية اليومية لهذه المجموعة العقائدية ، أو نسب الإجرام داخلها هى المفتاح الذى يمكن من فهمها ، تؤدى عملها الإعلامى منزلقة على سطح الأشياء عوضًا عن الانخراط فى عمل متواصل لمقاربة التحديات الذهنية التى تستدعيها هذه الموضوعة . ومع ذلك فإن هذا هو ما يجد قراؤها أنفسهم مجبرين على القيام به يوميًا وهم يأخذون أطفالهم من المدارس التى يتواجد بها أيضًا تلامذة من المسلمين ، أو وهم يمرون فى طريقهم إلى المخبز بأناس تعلن هيآتهم ومظهرهم الخارجى بصفة جلية عن اختلافهم » .

« ومنذ الحادى عشر من سبتمبر كانت المعلومات المستعرضة عن الإرهاب من ذلك الصنف الذى من شأنه أن يخدم كل شىء عدا تحقيق تفهم أفضل . وهو مطلوب أكثر من أى وقت مضى »[١] .

---

(١) هلع إعلامى عوضًا عن التوعية : دراسة التغطية الإعلامية حول الإرهاب العالمى والإسلام – مجلة قنطرة – ألمانيا – تاريخ الصدور سبتمبر ٢٠٠٢ .

« الإرهاب الإسلامى » فى بنوك الأفكار

« بنوك الأفكار » ترجمة فيها كثير من التجاوز لتعبير «Think Tankers» وهذه المؤسسات البحثية تولى اهتمامًا متزايدًا منذ سنوات بما يسمى « الإرهاب الإسلامى » وتنبع أهميتها من تأثيرها الشديد فى آليات اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن النماذج المهمة فى هذا السياق « المعهد اليهودى لشؤون الأمن القوى » (Jinsa) ، فى الولايات المتحدة الأمركية ، وهو من المراكز المعروفة بانحيازها الأيدلوچى السافر ضد كل الحركات الإسلامية ، الأمر الذى يظهر فى أغلب دراسات ومشاريع المركز البحثية حول الإسلام السياسى . والمعهد الذى تأسس عام ١٩٧٣م ، جعل أحد أهدافه الرئيسية تمتين العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية ، وبيان الدور الذى يمكن أن تلعبه إسرائيل فى حماية المصالح الأمريكية ، ويقوم بإدارة المركز مجموعة من السياسيين والباحثين المحترفين ، والذين يمتلكون شبكة علاقات قوية مع المؤسسات الأمريكية ، أو كانوا فى مواقع مهمة فى الإدارة الأمريكية ؛ فالمدير التنفيذى للمعهد «ثوماس نيومان» اعتبرته صحيفة يومية يهودية فى الولايات المتحدة سادس أفضل زعيم يهودى مؤثر ، ومن الأسماء المشرفة على المعهد جيمس وولزى الذى كان مديرًا لوكالة الاستخبارات الأمريكية بين عامى ١٩٩٣ / ١٩٩٥ ، وجاك كيمب وزير الإسكان والتنمية السابق ، و د. جين هيركباتريك ، وكانت تعمل سفيرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، ووزيرة فى عهد ريغان ، وعضوًا فى مجلس الأمن القومى الأمريكى ، وتعمل أستاذًا فى جامعة جورج تاون الشهيرة .

وقد جعل المعهد أحد أبرز اهتماماته البحثية موضوع الحركات الإسلامية ، ومن الواضح من تناول موقع المعهد على شبكة المعلومات (الإنترنت) لموضوع الحركات الإسلامية التحيز المسبق الذى يتخذه من كل هذه الحركات ؛ إذ يعتبر أن الأصولية الإسلامية تهدد الولايات المتحدة وحلفاءها فى منطقة الشرق الأوسط ، « والمشكلة أن تهديد « الأصولية » لا يقف عند حدود زعزعة الأنظمة الشرق أوسطية المعتدلة ، بل يمتد إلى دول واسعة فى إفريقيا وجنوب آسيا ليؤسس لإرهاب عالمى عريض » .

وفى المقارنة بالتهديد الشيوعى يرى المعهد أن التهديد الأصولى الإسلامى أخطر بكثير ، فالإسلام أثبت دومًا أنه قابل أن يكون توسعيًا لإعادة إمبراطوريته . ويرى المعهد أنه نتاج المزيج بين التطرف الأيدلوچى والتوجه المعادى للغرب مع الطاقة التكنولوچية ، وبالتالى فإن الإسلام الراديكالى يصلح أن يكون أحد التهديدات الاستراتيچية التى تواجه الولايات المتحدة .

وفى سياق اهتمام « المعهد اليهودى لشؤون الأمن القومى » بحقل الحركات الإسلامية تبرز دراسات ومشاريع بحثية تمت تحت إشرافه أهمها :

مشروع عام ١٩٩٤م ، بعنوان « الإرهاب الشرق أوسطى : ملفات جماعات مختارة » ١٩٩٤ .

مؤتمر بعنوان « الإسلام السياسى : تطبيقات سياسية أمريكية » عام ١٩٩٧ .

الإرهاب الشرق أوسطى :

جعل المعهد من أبرز اهتماماته البحثية موضوع الإرهاب ، وفى إحصائية يضعها المعهد على موقعه بين أن « ستين ألف » حادث إرهابى وقع بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٩٤ قتل فيها تسعون ألف شخص وجرح ستون ألفًا . وفى هذا السياق أشرف المعهد على مشروع دراسة للحركات التى يعتبرها إرهابية فى الشرق الأوسط شارك فيه مجموعة من الباحثين الشباب من جامعة جورج واشنطن ، وعنوانها : « الإرهاب الشرق أوسطى : ملفات جماعة مختارة » ، ويتكون المشروع من مائة وخمس صفحات ، وقد جاء هذا المشروع بعد الانفجار الذى تعرض له مبنى التجارة العالمى عام ١٩٩٣م .

وتعرض الدراسة لعشر منظمات عربية تعتبرها إرهابية . وتتضمن القائمة حركات إسلامية مثل : حماس والجهاد وحزب الله وغيرها ، ومنظمات يسارية مثل : جبهة التحرير الفلسطينية ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، .. ، من خلال التعريف بالمنظمة ، وأيدلوچيتها ، وأهدافها ، وخلفيتها التاريخية وأبرز قياداتها ، وعدد أعضائها، ومصادر تمويلها ، وأماكن وجودها وفعاليتها ، وأساليبها ومناهجها ، وقائمة ببلوغرافية بعملياتها .

أما المؤتمر فعقد عام ١٩٩٦ وصدر التقرير حوله عام ١٩٩٧ وقام برعايته وتنظيمه المعهد بالتعاون مع جامعة جورج واشنطن ومؤسسة «The Rabbi Marc H. Tanenbaum» ، حيث شارك فيه ٥٢ باحثًا من مختلف دول العالم ، وضمن ذلك دول عربية وإسلامية منها : مصر وتونس والجزائر وتركيا ، كما حضره دبلوماسيون عرب منهم : سيف العشماوى ، فريد بلحاجى من السفارة التونسية ، وأحمد ماهر (وزير الخارجية المصرى السابق) وكان آنذاك فى السفارة المصرية فى الولايات المتحدة .

وقد قدم للتقرير مدير المعهد اليهودى الذى ذكر أن المشاركين أجمعوا على قضيتين أساسيتين :

١ - أن ظاهرة الإسلام السياسى تستفيد من الظروف السياسية والاجتماعية - فى العالم الإسلامى - التى توفر الأرضية الصلبة لمجموعات من المتطرفين الذين يستخدمون الدين والعنف لتطبيق مفاهيمهم وأفكارهم لقيام الدولة النموذج التى يريدون .

٢ - فى الوقت نفسه هناك على صعيد العالم الإسلامى عدم اتفاق مهم وخطير حول العلاقة بين الدين الإسلامى ومتطلبات الدولة الحديثة .

ومن الدراسات المهمة أيضًا دراسة بعنوان « منظمات إرهابية سياسية : الشبكة الإسلامية » ، من إعداد ميشيل فولى ، ورغم أنها صدرت عام ١٩٩٦م إلا أن أهميتها تكمن أنها تعطى رؤية وصورة واضحة حول الإطار والمنهج اللذين تقدم من خلالهما الحركات الإسلامية وأيدلوچياتها وفعاليتها . وقد قدم للدراسة ثلاثة من المسؤولين فى المعهد مبينين أن الحركات الإسلامية أصبحت من مصادر التهديد الفاعلة للأمن القومى الأمريكى ، وأن هناك عوامل من الفشل الاقتصادى والسخط الاجتماعى وراء انتشار وازدهار الأصولية الراديكالية الإسلامية التى تستخدم اللغة والتصورات الدينية مما يجعل الذين يعارضون ويقفون ضد هذه الحركات كأنهم ضد الدين الإسلامى ذاته .

وتتعرض الدراسة لعدة حركات إسلامية فى الأردن ، وشبه القارة الهندية ومصر والسودان والجزائر وفلسطين ولبنان ، وتتناول تاريخها وأفكارها ، وأبرز قادتها

ومفكريها، وتركز على حضورها وفعاليتها فى الولايات المتحدة والغرب ، تتعرض الدراسة لتلك الحركات بلغة لا تخلو من الترصد والتحريض وغياب واضح للموضوعية البحثية . وتظهر الدراسة - بمنهج أقرب إلى التفكير بمنطق المؤامرة . أن هناك درجة من التنسيق والتفاهم والدعم المتبادل بين هذه الحركات ، والتى تقدم كلها : من تتبنى العمل السلمى ومن تتبنى العمل العسكرى ، من تؤمن بالحوار ومن تتخذ مواقف مبدئية من كل الغرب ، وبمنهج بحثى غريب يوضع فيه حسن الترابى والمودودى وعمر عبد الرحمن والقرضاوى والظواهرى - فى المحصلة - ضمن إطار فكرى وأيدلوچى واحد ، وكأنهم جميعًا فى نفس المنزلة من التطرف والعداء المطلق للغرب ، وإنما يختلفون بالدرجة والوسائل . كما يظهر - فى الدراسة - دور دائم للدعم المالى السعودى لأغلب هذه الحركات المتطرفة !!! .

الجماعة الإسلامية فى شبه القارة الهندية :

يرسم المؤلف صورة « الجماعة الإسلامية » مليئة بالتحيزات والغمزات المبالغات ، فهو يصفها بأنها الحزب الأصولى الأكبر فى شبه القارة الهندية ، بحيث ينتشر أتباعها فى ثلاث دول رئيسية : باكستان ، الهند ، بنغلادش ، وأبرز قياداتها : القاضى حسين أحمد ، ونائبه خورشيد أحمد . الذى تلقى جزءًا من تعليمه ، وقضى كثيرًا من حياته فى الغرب ، وهو مدير لمعهد الدراسات السياسية فى إسلام آباد ، والمعهد مكون من قسمين: قسم باكستانى ، وقسم عربى يوفر ملجأ لقادة إسلاميين من الجالية العربية ، وكان يرأسه كمال الهلباوى ، وهو قائد جناح متطرف فى جماعة الإخوان فى مصر !! .

ويرى الباحث أن الدعم المالى السعودى ساهم كثيرًا فى دعم نشاطات الجماعة خاصة بوجود عدد كبير من أعضائها فى منظمات ذات تمويل سعودى ، وهى : منظمة المؤتمر الإسلامى ، ورابطة العالم الإسلامى ، ويعتبر الكاتب أن الجماعة اليوم جزء من المنظمات الإسلامية الأصولية . ويتتبع الباحث نشاط وفعالية الجماعة فى الولايات المتحدة بمنهج مترصد متحامل بشكل واضح ، ويرى أن أبرز التعبيرات المؤسسية للجماعة هناك هى الدائرة الإسلامية لشمال أمريكا ، وبدرجة أقل الجالية الإسلامية لشمال أمريكا ISNA ، أما المركز الرئيسى للجماعة فى أمريكا فيكمن فى مسجد إمامه

هو « مزمل صديقى » فى منطقة أورنج كاونتى بجانب لوس أنجلوس ، هذا الإمام الذى تدعمه السعودية بشكل كبير ، ويصور وكأنه صاحب فكر معتدل !! .

جماعة الإخوان المسلمون

يرى الباحث أن عددًا من المراقبين يعتبر جماعة الإخوان المسلمين بمنزلة الحركة الأم ، والأكثر أهمية بين المنظمات الأصولية ، ومنها تفرخ أغلب الجماعات والأحزاب الأصولية المتشددة ، وقد يكون بعضها بطريقة غير مباشرة . لكن مؤسسيها كانوا أعضاء فى الجماعة . ويتطرق الباحث لتاريخ الجماعة وتأسيسها ، وخلفية حسن البنا الفكرية والاجتماعية ، ويسلط الضوء على تأسيس البنا للجهاز السرى فى الجماعة الذى يفخر الإخوان الآن بأنه كان يقوم بعمليات سرية ضد الإنجليز ، كما أرسل البنا كتيبة من الأخوان إلى فلسطين عام ١٩٤٨ لقتال اليهود ، وقد أصبح الإخوان فى داخل مصر أكثر عنفًا ، بحيث اغتالوا رئيس الوزراء المصرى الذى ألغى الجماعة خوفًا من نشاطاتها الإرهابية ، وأدى الأمر فى النهاية إلى اغتيال حسن البنا نفسه بأوامر من فاروق عام ١٩٤٩ .

ويشير الكاتب إلى العلاقة بين عبد الناصر والإخوان ، وإلى الصراع الذى نشأ بعد التحالف ، ومحاولة اغتيال عبد الناصر من قبلهم(١) ، الأمر الذى أدى إلى قتل أعداد منهم واعتقال الآلاف ، وهروب الآلاف إلى دول عربية أخرى وبالذات دول الخليج ، وهنا يصل الباحث إلى ما يسميه بـ « النفى الذهبى » لهم ، والذى ساهم وساعد على انتشار دعوتهم ، وتأثيرهم فى العديد من دول العالم الإسلامى ، واتصالهم بجماعات أخرى ، وبخاصة الجماعة الإسلامية فى باكستان ، ويعتبرها الباحث الحركة الموازية لحركة الأخوان فى شبه القارة الهندية .

ويعود بنا الباحث فى هذا السياق أيضًا إلى الدور السعودى المتمثل دومًا لديه بالدعم المالى والاقتصادى ، بحيث يرى أنّ السعودية كانت تحاول فى السبعينيات والثمانينيات بناء حصن إسلامى فى مواجهة المد الشيوعى ، وبما أن السعوديين

(١) إشارة إلى حادثة المنشية (١٩٥٤) وهناك خلاف حول مدى صحة الرواية الرسمية ونسبة الحادث للإخوان .

لا يمتلكون الإمكانيات والخبرات البشرية - كما يرى - فإنهم اعتمدوا فى هذا المجال وبالتحديد فى منظمتى رابطة العالم الإسلامى .

ويشير الباحث إلى دور « التنظيم الدولى » لجماعة الإخوان المسلمين الذى يقوم بأعماله واجتماعاته بشكل سرى فى عدة دول غربية منها (حسب التقرير) : جنيف ، ألمانيا ، هيرندن / فيرجينيا ، لندن ، .. إلخ .

سيد قطب منظر أيدلوجى رئيسى :

وكما هو واضح من العنوان يتجاهل التقرير بشكل مغرض أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد تبرز كتابات الشهيد سيد قطب ضمن أدبياتها . بل ربما صارت - على المستوى العملى - تتنكر لها تمامًا ، وأصبح هناك تركيز فى أدبياتها على العمل العلنى السلمى والأدبيات التربوية . ورغم استناد بعض تنظيمات العنف لكتابات الشهيد سيد قطب ، وبخاصة كتابه الشهير « معالم على الطريق » وتفسيره « فى ظلال القرآن » فإن جماعات العنف الإسلامية كان لها منظرون بلوروا إطارًا فكريًا وتنظيميًا لا يشكل فكر سيد قطب فيه إلا رافدًا محدودًا ، وهو بالتالى ليس « المنظر الرئيسى » .

والتقرير تناول حياة سيد قطب ومسيرته وأهم أفكاره ، بنفس المنهج المتحامل ، مشيرًا إلى أن سيد قطب يحمل موقفًا معاديًا من الغرب ابتداء ، عمل على تبريره من خلال الزيارة التى قام بها إلى الولايات المتحدة لدراسة نظامها التعليمى ، ويذكر المؤلف قصة منسوبة إلى قطب تتلخص فى أنه أثناء وجوده فى مستشفى وجد الأجراس تقرع ، وكان العاملون مبتهجين ، وعندما سأل الممرضة ، أخبرته أن الولايات المتحدة تحتفل فرحًا بموت شخص شرير هو حسن البنا . الأمر الذى دفع سيد قطب إلى مراجعة مواقفه والتوجه نحو الأخوان . ويعقب الباحث على ذلك بأنه لا يوجد حاجة للإشارة أن عددًا كبيرًا من الأمريكيين لا يعرفون حسن البنا باستثناء بعض السياسيين والباحثين! .

ويشير الباحث أن كراسات وكتب سيد قطب انتشرت بشكل كبير فى العالم الإسلامى ، وترجمت إلى الإنجليزية بفضل الدعم المالى من الخليج العربى ، ويبلغ

تحامل الباحث على قطب بوصف كتاباته أقرب إلى الطابع الصحفى مقارنة بكتابات البنا والمودودى .

الإخوان وأزمة القيادة :

يتناول الباحث ما يسميه صراع الأجيال فى الإخوان ، حيث بدا أن عددًا كبيرًا من الجيل الإخوانى الشباب بات يرفض منهجية الإخوان التدريجية ، وأخذ يتوجه إلى التجمعات والحركات الأخرى ، وقد عانت الجماعة من أزمة فى القيادة منذ وفاة مرشدها عمر التلمسانى عام ١٩٨٢ بحيث تولى القيادة مصطفى مشهور وهو صاحب خط متشدد ، فى حين يصف المرشد السابق مأمون الهضيبى بأنه الرجل الخطأ فى الوقت الخطأ ، ويشير إلى دور سيف الإسلام البنا فى قيادة وتوجيه الجماعة .

أما فى الحياة السياسية فنظرًا لمنع مصر قيام أحزاب على أسس دينية أو عرقية فقد تحالف الإخوان مع حزب الوفد ثم حزب الشعب[1] الذى يقوده عادل حسين ، ورغم أن الأخوان خسروا جزءًا رئيسيا من قاعدتهم المتطرفة ، فإنه لايزال لديهم وجود كبير وبخاصة فى الأوساط المتعلمة ، وبالتحديد المهندسين الذين كان يطلق عليهم « الإخوان المهندسون » نظرًا للحضور الكبير للإخوان فيهم .

القرضاوى .. المعلم الجديد :

لم يسلم الشيخ القرضاوى من همز ولمز الباحث فتعرض له بالتفصيل فى معرض حديثه عن الإخوان ، وترجم عدة اقتباسات من كتبه ، ويشير الباحث فى البداية إلى الخلفية الفكرية والاجتماعية للقرضاوى ، وإلى تميزه عن قادة الإخوان السابقين : البنا وقطب بحصوله على تعليم دينى ، ويرى الباحث أن القرضاوى الذى يدرس فى دول الخليج يقوم الإخوان بتسويقه على أنه رمز الاعتدال والوسطية ، ويستشهد الإخوان دومًا بكتابه « الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف » ، الذى يهاجم فيه التطرف والتشدد الدينى ، كما يشير الباحث إلى كتاب القرضاوى «**الحلال والحرام فى الإسلام**»،

(١) يقصد « حزب العمل » أما « الشعب » فهى جريدة الحزب .

معتبرًا أنه أن الكتاب لا يقدم جديدًا فى الفقه وفى المجال الذى كتب فيه ، لكنه انتشر بشكل كبير فى الغرب ، وبالتحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية - ليس فقط بين أتباع الجماعة - ولكن حتى بين الجالية المسلمة التى لا تهتم بالدور الخطير الذى يقوم به القرضاوى كمرشد وموجه لجماعات توتاليتارية متطرفة ! وإنما لحاجتها الشديدة للفتوى والعلم الشرعى ، ويذكر الباحث - فى هذا السياق - قصة منع الكتاب من دخول فرنسا عام ١٩٩٥م لما فيه من تمييز على أسس جنسية ، بما يتعارض مع القانون الأساسى للجمهورية الفرنسية .

ويصف الباحث اعتدال القرضاوى بـ « المزعوم » ، إذ إنه عندما يتناول القضايا السياسية وبشكل خاص الصراع العربى - الإسرائيلى يبدأ بتبرير العمليات الاستشهادية - يصفها الباحث بالانتحارية - وبتبرير قتل المدنيين اليهود ، ويعلق ويقتبس فى هذا المجال من كتاب القرضاوى « نحو جيل النصر »[1] وبخاصة العبارة التى تشير إلى أن إعادة الحكم الإسلامى طاعة دينية وضرورة سياسية ، والباحث يعتبرها محورية لفهم فكر القرضاوى كما يقتبس من كتاب القرضاوى جملاً يحث فيها على الجهاد . ويرى الباحث أن القرضاوى والعديد من المتطرفين الإسلاميين يقدمون تفسيرًا لآيات القرآن مثل آية ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[2] مختلفًا عن فهم المسلم العادى لها ، بحيث يعطونها صبغة سياسية عدائية ضد الآخرين .

يبدو واضحًا من كلام الباحث عن الشيخ يوسف القرضاوى مدى شيوع مقولة وجود وحدة تنظيمية بين فصائل الحركة الإسلامية كافة ، وهو قول يؤدى بالضرورة لتسويغ قمع الجميع . بل إن بعض الدوائر الأمنية والبحثية على السواء أصبحت تعتبر المعتدلين أكثر خطورة من المتطرفين . حيث يتمتعون بقبول يجعل محاصرة أنشطتهم أكثر صعوبة .

---

(١) ترجمة غير دقيقة لاسم كتاب مشهور للدكتور القرضاوى هو : « جيل النصر المنشود » .

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ .

فى هذا السياق يشير الباحث إلى حديث : الحجر والشجر[1] ، الذى يذكره القرضاوى فى كتابه ، شارحًا مضمون الحديث ومعلقًا : إن هذا الحديث هو الذى يحكم تصور المتطرفين الإسلاميين لمستقبل الصراع مع اليهود .

إخوان سوريا :

يتناول الباحث إخوان سوريا بشكل مختصر . فيشير إلى أن سوريا من أوائل الدول التى انتشرت فيها دعوة الإخوان ، وأصبحوا من أكبر التنظيمات السورية ، ويتناول صدامهم مع حافظ الأسد عام ١٩٨٢ وكيف سوى الأسد مدينة « حماة » بالأرض ، وقتل آلاف الإخوان المسلمين هناك ، واعتقل أعدادًا كبيرة ، فيما هربت أعداد أخرى . ويتعرض الباحث لقيادات الإخوان فى سوريا ، وبشكل خاص عصام العطار ، الذى انتقل إلى ألمانيا مشيرًا إلى أن العطار يقود الآن النشاط والفعالية الإسلامية فى أوروبا .

حزب التحرير الإسلامى / الأردنى :

يقدم الباحث عرضًا لأبرز أفكار « حزب التحرير » والخلفية الفكرية والاجتماعية لمؤسسه ؛ فيذكر أن النبهانى[2] قام بتأسيسه فى القدس عام ١٩٥١ ، وانتشر الحزب فى

---

(١) إشارة إلى حديث رواه الإمام مسلم فى صحيحه . حديث رقم ٧٥١٩ - حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبى - ﷺ - قال : « لتقاتلن اليهود فلتقتلهم حتى يقول الحجر يا مسلم هذا يهودى فتعال فاقتله » .

(٢) حزب التحرير أسسه الشيخ تقى الدين النبهانى (١٩٠٨-١٩٧٧م) وهو فلسطينى من مواليد قرية إجزم بقضاء حيفا ، والتحق بالأزهر الشريف ثم كلية دار العلوم بالقاهرة ، وعادل ليعمل مدرسًا فقاضيًا فى عدد من مدن فلسطين. وإثر نكبة ١٩٤٨ غادر النبهانى وطنه ومعه أسرته إلى بيروت ، وعندما عاد لفلسطين عين عضوًا فى محكمة الاستئناف الشرعية فى بيت المقدس ، ثم مدرسًا فى الكلية الإسلامية فى عمان . وفى عام ١٩٥٢ أسس حزبه وتفرغ لرئاسته ، ولإصدار الكتب والنشرات التى تعد فى مجموعها الإطار الثقافى الرئيسى للحزب ، وكانت للحزب صحيفة أسبوعية تصدر فى الأردن اسمها الراية ، ثم صودرت وأعقبها صدور الحضارة فى بيروت ، وقد توقفت أيضًا . وقد تنقل النبهانى بين الأردن وسوريا ولبنان إلى أن كانت وفاته فى بيروت .

فلسطين والأردن ولبنان وسوريا ، ووجد موطئ قدم فى الغرب من خلال المهاجرين العرب والمسلمين ، وازدهر نشاطهم فى الولايات المتحدة فى ولاية كاليفورنيا . وقد نشط الحزب بشكل أساسى فى الأردن - رغم أن النبهانى استقر فى لبنان ، والناس فى العالم العربى يجدون مشكلة فى فهم الفرق بين الإخوان المسلمين وحزب التحرير ؛ إذ إنهما يستخدمان المصطلحات الشرعية ذاتها، ويبدو أنهما يسعيان إلى الهدف نفسه. إلا أن حزب التحرير يوجه عدة اتهامات للإخوان المسلمين ، وبخاصة فى علاقتهم فى الأردن بالنظام الملكى القائمة على إعطائه الشرعية وعدم التصادم معه - رغم ميوله الغربية ، ويفسر الباحث ذلك بأن الإخوان حرصوا على أن يتجنبوا فى الأردن مصير الجماعة فى دول أخرى مثل : مصر وسوريا ، وبالتالى عملوا على أن تبقى الأردن « جنة آمنة » لهم . بينما اختار حزب التحرير العمل تحت الأرض.

كما يتناول الباحث أيدلوچيا التحرير ، وبخاصة مصطلح « الخلافة » ، ومنهجهم فى التغيير ، ويصل فى آخر المطاف إلى القول : « إن الفرق بين الإخوان والتحرير فى الدرجة والمنهج ، فالتحريريون أقل براغماتية من الإخوان » . وهو يشير فى هذا السياق إلى ما يعتبره تطورًا تاريخيًا كبيرًا فى مسيرة الحزب بانضمام عدد كبير من الباكستانيين إليه فى التسعينيات الأمر الذى أعطاه وجودًا فى تلك المنطقة الاستراتيچية فانكسر بذلك احتكار الشرق العربى لفكره .

حركة حماس :

أسس حركة حماس الشيخ « أحمد ياسين » عام ١٩٨٧ ويؤكد قادتها أن حماس هى جماعة الإخوان المسلمين فى فلسطين . وقد بدأت الحركة بالإصلاح الاجتماعى فى مناطق المخيمات الفلسطينية ، وبخاصة فى مدينة غزة ، وتطورت بشكل كبير عندما تم تأسيس جناحها العسكرى : كتائب عز الدين القسام ، واستطاعت أن تحصل على جزء كبير من شعبية منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد أدركت قيادة حماس أن الأجيال الجديدة فى الإخوان غير متقبلة لمنهج الإخوان التدريجى ، وبخاصة بعد الضربات التى نزلت بهم فى كل من سوريا ومصر ، فطور أحمد ياسين تفسيرًا راديكاليًا لدعوة الإخوان ، يقترب من منهج الجماعات المسلحة المصرية ، ويرى الباحث : أن حماس على

علاقة جيدة بحزب التحرير بسبب عدم اضطرارها للقبول بالأنظمة العربية وبشرعيتها. ويعرض الباحث فى جانب آخر الجدال بين الإخوان وحماس ، وبين حزب التحرير حول العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة ، حيث يرى التحرير أن الولايات المتحدة مصدر الشرور ، وأن إسرائيل مجرد تابع لها ، بينما يرى الإخوان أن المشكلة فى الصراع مع إسرائيل ، أما الولايات المتحدة فيمكن أن تكون جيدة ، ويمكن أن تكون سيئة .

الجماعة الإسلامية والجهاد فى مصر :

يقدم الباحث عرضًا لأبرز مراحل تطور الجماعة الإسلامية ، والخلفية الفكرية والاجتماعية لمؤسسها[1] الشيخ عمر عبد الرحمن . فالجماعة الإسلامية تأسست من خلال طلاب الجامعات المصرية بشكل خاص ، وكانوا يختلفون مع جماعة الإخوان المسلمين ، وكان أبرز مواطن الخلاف عدم إيمان الجماعة بالانتخابات كوسيلة للتغيير السياسى فى مصر . إذ تأثرت بالثورة الإيرانية ، وبمنهج الصراع المسلح مع النظام المصرى الذى تتهمه الجماعة بأنه طاغوتى كافر .

وقد اعتمدت الجماعة فى البداية فى مصادر تمويلها على سرقة متاجر الأقباط المصريين ، واستولت على السلاح من خلال قتل الشرطة المصرية ، وحاولت ضرب النظام المصرى من خلال العمليات الإرهابية ضد السياح مستهدفة الاقتصاد المصرى الذى يعتمد بشكل كبير على السياحة الخارجية . كما نفذت الجماعة عدة عمليات مسلحة منها : قتل فرج فودة عام ١٩٩٢ ، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ الذى حاز على جائزة نوبل عام ١٩٩٤ ، بفتوى من عمر عبد الرحمن مشابهة لفتوى الخمينى بقتل سلمان رشدى ، كما حاولت الجماعة اغتيال حسنى مبارك ، وأعلنت أنها ستستمر فى محاولاتها .

وكما هو واضح فى هذه الفقرة يغازل الكاتب الوجدان الغربى بالتركيز على حادثتى فرج فودة ونجيب محفوظ - رغم أن الصدام بين الدولة والجماعات شهد عمليات أكثر عنفًا بكثير بكل المقاييس .

---

(١) فى الوصف تجاوز كبير وقد عالجنا قضية نشأة الجماعة فى الجزء الأول من الكتاب .

أما مؤسس الجماعة وشيخها الروحى فهو عمر عبد الرحمن ، الذى كان ينتمى فى شبابه إلى جماعة الإخوان ، وهو بمنزلة المرشد الروحى لشباب جماعة الجهاد الذين اغتالوا السادات ، وصل أمريكا عام ١٩٩٠ ، وقد فاجأ بذلك الشباب المسلم فى كل مكان ، إذ كان دومًا صاحب موقف معاد للولايات المتحدة . ولدى وصوله إلى أمريكا بدأت عملية مقارنته بالخمينى ، وبالتحديد فى ظاهرة أشرطة الكاسيت ، التى امسكت الشرطة المصرية بثلاثة ملايين نسخة منها فى مصر[1] . واعتقل عبد الرحمن بعد انفجار مبنى التجارة العالمى عام ١٩٩٣ واتهامه بالتخطيط له ، وقد تولى الدفاع عنه رمزى كلارك الذى صوره وكأنه غاندى ، رغم أن أتباع عبد الرحمن كانوا يتدربون فى أفغانستان للقيام بعمليات إرهابية . ويقدر الباحث عدد أعضاء الجماعة بأكثر من عشرين ألف عضو ، ويعتبر كتب عبد الرحمن أبرز أدبياتهم الأيدلوچية - رغم أن محمد عبد السلام فرج منظر جماعة الجهاد سبقه بكتابه « الفريضة الغائبة » .

أما الجهاد الإسلامى فيعتبرها الباحث توأم الجماعة الإسلامية ، وكانوا يحاولون إقناع عبد الرحمن ليكون مرشدهم الروحى . إلا أنه رفض أن يلزم نفسه بذلك . نشطت الجهاد بالعنف ، وكانت تتهم الجماعة بأن عملياتها ضعيفة ، وتؤدى إلى اعتقال عدد كبير منهم ، إلا أن حماعة الجهاد نفسها اعتقل عدد كبير من خلاياها المعروفة بطلائع الفتح ، وتبين أن الجماعة الإسلامية تزيد فى عدد أعضائها أضعافًا عن الجهاد . ويتطرق الباحث لأبرز قيادات الجهاد : أيمن الظواهرى وعبود الزمر فى خلفيتهم الاجتماعية والفكرية ، مشيرًا إلى أن نقاشًا طرأ حول القيادة فى الجهاد حول عمر عبد الرحمن (أعمى) وعبود الزمر (أسير) .

الجبهة القومية وجبهة الإنقاذ :

يتحدث الباحث إلى الجبهة القومية الإسلامية فى السودان ، وعلاقتها بالضباط الذين قاموا بالانقلاب عام ١٩٨٩ ، وأبرز قياداتها حسن الترابى وخلفيته الفكرية

(١) هذا الرقم غريب . بل مثير للريبة ، وربما كان أحد حلقات ما أسميه « تجارة الخوف » حيث بالغ النظامان المصرى والجزائرى فى صورة العنف الذى تمثله الجماعات وحجم الخطر الذى تمثله لدفع الغرب لمزيد من الاعتماد على النخب العسكرية، والتغاضى عن استبدادها وفسادها .

والاجتماعية ، بطريقة لا تخلو من الترصد والتحامل البعيد عن أية موضوعية منهجية ، مشيرًا إلى تقارير منظمات حقوق الإنسان حول ما يسمى ببيوت الأشباح فى السودان والتعذيب ، كما يشير إلى علاقة الترابى بالمؤتمر القومى الإسلامى ، وموقفه من الولايات المتحدة ، ومحاولته تحسين علاقته بفرنسا من خلال تسليم كارلوس ، وسعيه إلى تسويق نفسه على أنه صوت الاعتدال والعقل فى العالم العربى .

أما جبهة الإنقاذ فيشير الباحث إلى الطريقة التى تأسست بها ، ويرى أن هناك منهجين يتنافسان على السيطرة عليها : المنهج العالمى الذى يقوده نائب رئيس الجبهة على بلحاج ، والمنهج الأقرب إلى « الجزأرة » الذى يتبناه عباس مدنى . ويشير الباحث إلى عملية الانتخابات التى جرت وأدت إلى سيطرة الجيش على الحكم ، ويقسم حال قيادات الجبهة بأن منهم من اعتقل : مدنى ، بلحاج ، حشانى ، ومنهم من انضم للجماعة المسلحة مثل : عبد الرزاق حشام ، ومنهم من هرب إلى الخارج : رباح[1] كبير ، وأنور هدام ، ويتحدث عن العنف الجزائرى فى تلميح واضح لتبرير التدخل العسكرى وإلغاء الانتخابات .

كما يتطرق إلى حركة حماس التى يتزعمها النحناح الذى يعتبره الباحث مواليًا للسعودية ، ويرى الباحث أن العلاقة بين الإنقاذ وحماس الجزائرية بقيت موجودة ، وهناك قنوات من التواصل بين المتطرفين ، والذين لا يخرج الباحث حتى محفوظ النحناح - رحمه الله - منهم ! .

حــزب الله :

يشير الباحث إلى خطأ يقع فيه العديد من الغربيين عندما يقصرون حزب الله على لبنان ، ويرى أن الخمينى قام بتوظيف سياسى لهذا المفهوم (حزب الله) فى صراعه السياسى مع أعدائه ، ويتتبع الباحث ما يعتبرها منظمات باسم حزب الله فى العديد من الدول وبخاصة الأرجنتين ، وألمانيا ودول أخرى فى العالم ، ويعتبرها جميعها إرهابية . ويتطرق الباحث بشكل خاص إلى حزب الله فى لبنان ونشأته التاريخية ،

(١) يقصد رابح كبير .

والطائفة الشيعية فى لبنان ، وعلاقة الحزب بإيران ، والأهداف الإيرانية من دعم ومساندة الحزب . كما يتطرق إلى نشاط الحزب فى أوروبا ، وأهم المؤسسات التى أنشأها فى عدد من العواصم : جنيف ، برلين ، أوسلو[١] .

وبطبيعة الحال يمثل هذا المعهد مجرد «عينة» وتمثل هذه الدراسة نقطة فى بحر !!

* * *

---

(١) الإسلام السياسى فى المؤسسات البحثية الأمريكية : قراءة فى دراسة « منظمات سياسية متطرفة: الشبكة الإسلامية » ، وقد اعتمدنا على ملخص الدراسة المنشور على موقع : http:// www.asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-is3.htm على الإنترنت ٢٠٠٣/٨/٣٠ .

من قتلة عثمان إلى قتلة السادات

قليلون الذين يعرفون أن قتلة ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضى الله عنه « ثائرون مصريون » (هكذا يسميهم معظم المؤرخين) لتنطلق أحداث « الفتنة الكبرى » ، وهذه الحقيقة التى تبدو مثيرة إلى حد بعيد لا تعبر عن طبيعة المسار العام لنهر التاريخ المصرى ، وإن عبرت عن سمة من سماته هو أنه ليس دائمًا هادئًا ، فعلى مدى آلاف السنين كانت « الدولة » القوة الأكبر فى تاريخ مصر . وقد كان اغتيال السادات فى ١٩٨١ منعطفًا فى تاريخ مصر ، لا بوصفه عملاً « عظيمًا » أو « مشينًا » بل بوصفه تعبيرًا عن تغير عميق . وبقدر ما كان هذا التحول منعطفًا تاريخيًا كان الإعلان عن طى صفحته هو الآخر تحول تاريخى .

وأول ما ينطوى عليه المشهد أن الجماعات الإسلامية المتشددة للمرة الأولى يكتب قادتها للمجتمع لا لأعضاء التنظيم ، ويعرضون قضايا بهذه المركزية فى فكرهم فى سياق واحد هو سياق النقد. ففى مطلع ٢٠٠٢ أصدر قادة الجماعة الإسلامية مجموعة من الكتب (٤ كتب) لها عنوان مشترك : « سلسلة تصحيح المفاهيم »(١) ، وهى كتب أعدها اثنان من القادة التاريخيين. هما أسامة إبراهيم عبد الحافظ ، وعاصم عبد الماجد محمد، كما راجعها وأقرها من القيادات التاريخية كل من : كرم محمد زهدى ، وعلى محمد على الشريف ، وناجح إبراهيم عبد الله ، ومحمد عصام الدين دربالة ، وفؤاد محمود الدوليبى ، وحمدى عبد الرحمن عبد العظيم . وعناوين الكتب هى :

- مبادرة وقف العنف .. رؤية واقعية ونظرة شرعية .
- حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين .
- تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء .
- النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين .

---

(١) صدرت فى يناير ٢٠٠٢ فى القاهرة عن « مكتبة التراث الإسلامى » للنشر والتوزيع .

وقفات مع الكتب الأربعة

رغم أن صدور الكتب سالفة الذكر عن الجماعة الإسلامية يعنى أنها تخوض تحولاً حقيقيًا ، وأن التحول يحظى بقدر كبير من اهتمام الدولة التى سمحت بخروج الكتب من السجن ونشرها ، فإن ثمة ملاحظات أولية ينبغى التوقف عندها قبل التعرض لمحتوياتها . وأول ما لفت نظرى مفارقة لم تلفت نظر كثيرين فى غلاف الكتاب الأول (الأكثر أهمية) ، فعلى الغلاف الأمامى للكتاب يأتى اسمه كما ورد آنفًا : «**مبادرة وقف العنف .. رؤية واقعية ونظرة شرعية**» بينما الغلاف الخلفى يضم كلمة عامة عن السلسة ، وفيها يأتى اسم الكتاب مختلفًا : « **مبادرة إنهاء العنف .. رؤية شرعية ونظرة واقعية** » ، والاختلاف الذى يبدو للوهلة الأولى بسيطًا ، وليس ذلك فى حقيقته ، فوقف العنف يختلف كثيرًا عن إنهائه ، والتقديم والتأخير بين الشرعى والواقعى ليس مجرد ترتيب شكلى ، والمسافة بين الرؤية والنظرة مسافة كبيرة جدًا ، فهل هناك خلاف بين الطرفين (الجماعة الإسلامية والنظام المصرى) حول هذه المسألة حتى صدور هذه الكتب الأربعة ؟

وفى مقام استعراض أهم المنعطفات التى مرت بها المبادرة يأتى فى الكتاب أنها منذ إعلانها (١٩٩٧) لم تتجاوب معها الأجهزة الرسمية بأى قدر . بينما أيدها الدكتور عمر عبد الرحمن ، وفى غمرة المساعى السلمية جاءت حادثة الأقصر التى يصفها مؤلفا الكتاب بما نصه : « **كانت صدمة لنا جميعًا .. .. إذا كان الحادث بما فيه اعتداء على النساء والأطفال والتمثيل بهم غريب على منهجنا وتفكيرنا** » . وفى مارس ١٩٩٩ اكتسبت المبادرة دفعة قوية عندما أصدرت مجموعة كبيرة من قيادات الجماعة الإسلامية بالخارج بيانًا أكد تأييدهم إياها تأييدًا تامًا ، ودعوتهم لوقف كل البيانات التى تحرض على العنف .

وقد ناقش الكتاب فقه العنف مناقشة مستفيضة ارتكزت بشكل رئيسى على الموازنة بين جلب المصالح ودرء المفاسد . أما المناقشة من منظور واقعى فتحمل عددًا من المفاجآت ، أولها الإقرار بأهمية الواقع عند إصدار الأحكام والفتاوى . إذ كان فقه الجماعة يتسم دائمًا بالتمحور حول النص دون اعتبار جدل الواقع مع النص .

وهذا الموقف متغير جديد يتجاوز موضوع الموقف من قضية بعينها (العنف) وهو مفاجئ. إذ يصدر عن حركة عاشت دائمًا لا تهتم إلا بالنصوص . المفاجأة الثانية كانت وضع الصراع مع الدولة فى إطار الظروف الدولية والإقليمية ، وفى إطار مجريات الصراع العربى الصهيونى ، ومجمل العلاقة مع الغرب .

وانطوى الكتاب كذلك على مفاجأة ثالثة هى موقف جديد من التيارات العلمانية ، إذ يرد فيه : « فهناك كثير منهم - بل قل أغلبية - تدرك أن مصلحة البلاد فى تضافر الجهود لمواجهة العدو الحقيقى للوطن ، ويمدون أيديهم لكل من يسعى لذلك ، وإن خالفهم فى الفكر والعقيدة . وهو موقف لا شك جدير بالاحترام ، وكثيرًا ما نقرأ لهذه الأغلبية ، وإن تخافت صوتهم ، داعين الحكومة للمحافظة على التيار الإسلامى باعتباره تيارًا وطنيًا » . وهذا الموقف الجديد من العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين إذا كتب له أن يتبلور فسيكون علامة فارقة فى تاريخ مصر كله ، فالاستقطاب الإسلامى العلمانى المستمر منذ عقود لعب دورًا كبيرًا فى إضعاف الطرفين وتبديد جهودهما فى صراع إقصائى لا طائل من ورائه ، وهذا الموقف إذ يصدر من واحد من أكثر الجماعات الإسلامية تشددًا يؤكد أن بناء الجسور ممكن .

من الموجبات للموانع

وينتقل مؤلفا الكتاب الأول بعد ذلك إلى مناقشة « موانع القتال » وهو موضوع تناولاه بشكل مفصل بعد أن عاشت الجماعات لسنوات تربى كوادرها على « وجوب القتال » والمسافة بين الموانع والموجبات تعكس طبيعة التحول . وأما الموانع فهى :

أولاً : أن الجهاد لم يشرع لذاته . بل هو مشروع لتحقيق مصالح مشروعة ، وطالما غلب على الظن أنه لن يحقق المصلحة التى شرع لأجلها فهو ممنوع .

ثانيًا : إذا تعارض الجهاد مع هداية الخلائق .

ثالثًا : العجز وعدم القدرة .

الرابع : ألا يحقق شيئًا غير إهلاك الطائفة الداعية لدين الله .

وناقش الكتاب الموقف من أهل الكتاب (النصارى) وأكد حرمة دماءهم . لأنهم فى عقد ذمة ، وقطع بحرمة أن يقوم شخص أو جماعة بفرض الجزية عليهم . لأنها تدفع

مقابل الحماية ، ولا تقدر على توفير الحماية سوى الدولة . ثم يقول المؤلفان ما نصه : **«وما دام الجزية قد امتنع أداؤها لعجز فى صفوف المؤمنين فلا يباح لهم مقاتة أهل الكتاب لعدم أدائهم الجزية»** . وينطوى هذا الموقف من أهل الكتاب على تقدم جزئى ، فهو لم يصل بعد لقبول المواطنة متساوية الحقوق ، بل يرى أن التقصير من المسلمين يسقط المطالبة بالجزية . لكنه لا يسقط مشروعية الجزية .

وفى ختام الكتاب يؤكد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أنهم يجب أن يمتلكوا الشجاعة الكافية : « **للإحجام عن أى قرار نراه مباعداً بيننا وبين هذا الهدف ، ولابد كذلك أن نمتلك شجاعة أكبر وأكبر للعدول عن أى قرار أو خطوة اقدم عليها بعضنا بالفعل ، ويتبين لنا أنها لا تعين على الوصول لهدفنا : هداية الناس** » .

الكتاب الثانى : « حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين » يناقش ظاهرة الغلو فى التكفير بوصفها جذرًا من جذور شجرة العنف السياسى ، وقد حل الغلو مكان فكرة غربة الإسلام كحجر زاوية لبناء رؤيتهم للمجتمع المحيط . غير أن الانتقال من مناقشة الغلو والتكفير لمناقشة فكر استحلال الدماء والأموال يعترى سياقه اضطراب ، فتيار التكفير فعليًا قاده التكفير للانعزال لا للاستحلال ، وبقى التكفير - فى معظمه - موقفًا مغلقًا على نفسه ، بينما الجماعة الإسلامية التى افترقت عن تنظيم الجهاد فى قولها «بالعذر بالجهل» مارست العنف السياسى أكثر من أى تنظيم أصولى آخر . كما أن الكتاب يرجع ظاهرة التكفير فى المقام الأول لكونها رد فعل على التعذيب الشديد الذى شهدته معتقلات عبد الناصر ، وهو توصيف يفتقر للدقة ، فالظاهرة بعد ذلك انفصلت عن سبب نشأتها ، واكتسبت قوة دفع ذاتية ، وبدأت تظهر أدبيات تؤصلها .

ومثل سابقه لا يخلو هذا الكتاب من مفاجآت ، فهو يعتمد بشكل رئيسى على كتاب للفقيه المعروف الدكتور يوسف القرضاوى هو « **الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف** » ، وهى بادرة مهمة للتواصل مع فكر ما يسمى « الإسلام المعتدل » التى طالما اتخذت جماعات العنف كلها منه موقفًا سلبيًا ، وفضلت أن تجتهد لنفسها فكرًا وفقهًا . وعندما يرصد الكتاب أسباب الغلو ومظاهره تجد فى فكرهم للمرة الأولى صدى لما كان

يوجـه لهم من اتهـامـات طوال سنوات (ضـعف البـصيـرة بحـقـيقـة الدين - الاشـتـغـال بالمعارك الجانبية - الإسـراف فى التحريم بغير دليل - عدم التلقى عن العلماء) .

الجهاد أم العنف ؟

الكتاب الثالث : « تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء » يعيد إلى الذاكرة جانبًا من معركة بين قيادى تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهرى والمحامى منتصر الزيات . كان أيمن الظواهرى فيها يتهم منتصر الزيات بأنه حول « فقه الجهاد » إلى « فقه العنف » ، وهذا الكتاب يعيد طرح التساؤل مشيرًا إلى فجوة يجب ردمها لأنها تتجاوز الأسماء إلى المسميات . ويبدأ الكتاب بأن : الجهاد وسيلة لغاية أسمى هى هداية الناس ، فإن أدى إلى فتنة فى الدين لم يؤد بذلك مقصوده ، وهو يحتاج إلى علم شرعى دقيق وفهم سياسى عميق. لأن الولوغ فى الدماء شئ عظيم » .

وفى واحـدة من أهـم المراجعـات الواردة فى الكتـاب يذهب المؤلفـان إلى أن العنف ضد النظام الحاكم كان سببًا من أسباب ظهور جبهة عالمية معادية للإسلام ، وهو تخل واضح عن التفسير التآمرى الذى كان يرى عداء الغرب موقفًا مبدئيًا تآمريًا لا يتأثر بسلوك المسلمين أحسنوا أو أساءوا . ويشير قادة الجماعة كذلك إلى أن البعض تلاعب خلال السنوات الماضية بشعار محاربة الإرهاب ، واستغله لشن حرب إعلامية على كل مظاهر التدين ، وكل مؤسسات الدعوة الرسمية منها وغير الرسمية . ومن هنا فإن : « القتال إذا لم يحقق مصلحة ولم يأت بثمرة ،. ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء وإراقتها فهو ممنوع شرعًا .. .. .. حتى وإن كان فى طرفيه طرف محق وطرف مخطئ » .

ويتوجه قادة الجماعة الإسلامية لأعضائها مؤكدين أن تغيير الفتوى جائز كتمهيد لإعلان موقفهم الجديد من خلال تأصيل مشروعية تغيير الاجتهادات الفقهية . وتحت عنوان « حرمة إلقاء النفس فى التهلكة » تراجع الجماعة فكرة من أهم ما أمد ظاهرة العنف من روافد ، فبعد عقود من تأكيد أن تفسيرها الوحيد هو ما رواه أبو أيوب الأنصارى رضى الله عنه من أنها نزلت فى المسلمين لما حسبوا أن الإسلام انتصر

وأرادوا أن يقعدوا عن الجهاد ، وكانوا ينفون أن يكون المقصود الهلاك الجسمانى ضمن مضمون الآية بأى معنى . كما أورد المؤلفان أن الرسول ﷺ أخبر بظلم الأمراء بعده ونهى عن قتالهم ، وأنه ليس لآحاد الناس أن يثوروا على الإمام الظالم .

فى مقدمة الكتاب الرابع « **النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين** » يتناول المؤلفان قضية مراجعة الأفكار ، ويطرحان مجموعة من الأسباب والموضوعات ستفتح بابًا للنقاش فى الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها . لأنها تمس التيارات الإسلامية كافة بدرجات متفاوتة . ومن أسباب تضخم الأخطاء وترك علاجها - حسب الكتاب - تقديس السابقين - رغم النهى عن تقديسه هو نفسه ، ومصادرة الرأى الآخر وإرهابه ، وهو ثمرة من ثمرات سنين القهر والاستبداد الطويلة حتى اعتاد كل الناس - والجماعات الإسلامية منهم - على تقديس الرأى الأوحد ، ومصادرة الرأى الآخر وإخراجه من دائرة الحق بل الدين . كما أن الخوف من « شماتة الآخرين » ، وبخاصة الفصائل الأخرى من الحركة الإسلامية التى تربط العلاقة بينها حالة من التربص . وفى أحيان كثيرة يصبح التنظيم عبئًا . فيصبح حرص القادة على تماسك التنظيم أكثر من حرصهم على الحق ، ويظنون أن اطلاع الأتباع على الخطأ الذى ينبغى التراجع عنه من شأنه أن يردهم عن العمل كله .



وماذا عن المستقبل ؟

سؤال المستقبل مطروح على الغرب بقدر ما هو على الحركة الإسلامية . فزلزال الحادى عشر من سبتمبر وضع الطرفين أمام حقيقة المخاطر التى يحملها هذا المستقبل وهو بالنسبة للغرب - كما للجماعات المتشددة - قد يكون سؤال مصير !

القيم : مفترق طريق

منذ فجر تاريخه تنازل الإنسان عن بعض حريته لأجل قيمة « النظام » ، وضمن أهم مقتضيات النظام يأتى الأمن . فالتعارض بين الحرية والأمن نتاج طبيعى لهذه الحقيقة التى وسمت تاريخ البشرية . وسواء دفعه لذلك الدين أو الأيدلوچيا أو العقل الجمعى ، فإن تنازل الإنسان كان دائمًا حقيقة لم تناقش مشروعيتها . بل نوقشت حدودها ، والاستثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها . وخلاصة تجربة الغرب تؤكد أن «النظام» هو من أثمن ما يملك ، ومن هنا يعد ظهور المذهب الفردى وانتصاره منعطفًا تاريخيًا حل بعده الفرد محل البابا والعقل الجمعى . وقد لا يكون مجديًا إخضاع أفكار راسخة يقوم عليها نظام اجتماعى لتقييم منطقيتها أو أفضليتها . فالشعوب تدافع عن مثل هذه الأفكار حتى لو كانت أساطير . والفردية منحت المواطن الغربى ما لا يسهل التنازل عنه ولو جزئيًا ، وهو لذلك يتجه - بدوافع نفسية أولاً - للدفاع عن استمرار تقدمه وتبرير سيادته على الأجناس الأخرى ، فيصبح أميل للاحتفاء بالأفكار التى تدعم هذا الحق حتى لو افتقرت للأدلة المقنعة . كمقولة « نهاية التاريخ » لفرانسيس فوكوياما .

غير أن الإقرار بما سبق لا يعنى التسليم بكل المفاهيم التى تتأسس عليه ، ومشكلة الأمن ترجع جذورها إلى مركزية الدولة الغربية (توأم الفردية وعدوها فى آن واحد) ، فالرغبة فى استمرار التقدم وحمايته بمزيد من الأمن أدت إلى زوال الخصوصية ، واقتضى التقدم السيطرة على مدخلات عمليات الإنتاج المختلفة ، ومنها الإنسان فنزعت عنه خصوصيته الإنسانية ، وتحول « خط التجميع » من ابتكار صناعى إلى فلسفة شاملة تحكم المجتمع . لكن التنميط . إذ يتمتع بقدرة عالية فى عالم المادة يفقد

قدرته مع الإنسان . فقبول التفرد والاختلاف والتركيب شرط لاستئصال ثقافة الصراع بين الفرد والكيانات الجمعية كافة (الدولة - المجتمع .. وغيرها) ، كما أنه الضامن الوحيد لقدرة المجتمعات على قبول الآخر داخل حدودها أو خارجها على السواء ، ومن هنا خلقت مركزية الدولة أرضية خصبة لرفض الآخر واعتباره تهديدًا .

وأول لبنات بناء الأمن تغيير نظرة الإنسان الغربى - ولو بشكل جزئى - بحيث يبحث فى المقام الأول عن « السكينة » كمفهوم شامل ذى بعد أخلاقى ، فحمى الاستهلاك والافتقار للمعنى مؤشر قوى لغياب الأمن الداخلى بمعناه الإنسانى ، وهو ما ينكره الخطاب الغربى . وهذا الوضع يعزز ميل الفرد للبحث عن مصادر التهديد الخارجية فيضخمها ، ويؤكد لنفسه أن الانتصار عليها يحقق الأمن ، رغم أن الأرقام والمؤشرات المحايدة عن تهديدات الداخل تنفى ذلك .

بل إن الغرب الآن - كما ترى الكاتبة الألمانية أندريا لويج فى كتابها المهم « الإسلام العدو » - يبدو خائفًا على إنجازاته ، وضمنها العقلانية التنويرية المهددة من العنصرية والأصولية والحروب الدينية والعرقية (البلقان - أيرلندا) . ويشمل الخوف أيضًا الرفاهية التى تهددها مخاطر داخلية (التشرد الجديد ، فقر المسنين ، الشرق الفقير «شرق أوروبا») ، فهو يسقط خوفه من الدين والفقر على الإسلام والمسلمين ، بينما هو فى حاجة حقيقة إلى لحظة مكاشفة للذات .

ثنائية القمع والأمن

وبسبب خوفه على رفاهيته كان الغرب فى حاجة لحاجز بينه وبين الآخر ، فاستخدم بعد تصفية الاستعمار حلفاء محليين قفازًا ليهرب من المسئولية الأخلاقية والسياسية عن معاناة الجنوب / الشرق على يد هؤلاء الحلفاء الذين حرسوا مصالح الغرب بقمع شعوبهم . وهو « لا يهتم بالبلدان الإسلامية التى تنعم بقدر من الديمقراطية . بينما يدعم حكامًا ديكتاتوريين بكرم بالغ سياسيًا وعسكريًا ، ولا يدعم القوى الساعية للديمقراطية ولو إعلاميًا » والكلام لأندريا لويج أيضًا . ويكفى أن نستعيد الموقف الغربى من العراق قبل عقدين ونقارنه بموقفه الآن كنموذج لهذا الخطأ التاريخى .

وهذا الانفصال بين الكفاءة والمشروعية الأخلاقية جعل الغرب لا يرى الأخطار التى نمت ببطء تحت السطح ، فالقمع والفساد فى الجنوب / الشرق كان منطقيًا أن يولدا احتجاجات ، وبمزيد من الخبرة أدركت النخب السياسية الرسمية وبخاصة النخب العسكرية أن حماية مصالح الغرب السبب الحقيقى لبقاء هذه الأنظمة ، فتحول بعضها إلى « تهديد المصالح » كنوع من الضغط على ساسة الغرب ، ثم أصبحت فئات واسعة تتمنى تدمير الغرب ، إن أمكن . وتلك الثمرة المرة لانحياز النخب غير الرسمية الغاضبة إلى الخيار نفسه « الخيار البراجماتى » وقبولها استخدام ما تعتقد أنه يحقق أهدافها بغض النظر عن مشروعيته الأخلاقية ، سعيًا إلى تدمير الآخر بدلاً من البحث عن لحظة تراضٍ بين الطرفين . ومن رفضوا خيار التدمير تلخص موقفهم صرخة المثقف اللبنانى (الوزير السابق) جورج قرم « لقد كان العربى خائفًا فى بلاده ، وبعد الحادى عشر من سبتمبر أصبح خائفًا فى الخارج » !!

ولتضمن النخب المحلية الرسمية استمرارها عملت شرائح واسعة منها على تخويف الغرب من شعوب الجنوب / الشرق ، ولتبرير استمرار القمع فى الجنوب / الشرق ، وحرمان شعوبه من الحرية أصبح « الخوف المتبادل » تجارة رائجة ، بل إن البعض ، وبخاصة فى الشرق يعتبرها مبرر وجوده . ورغم قلتها ، كان هناك شواهد ، فقبل عامين تقريبًا حذر ليونيد شيبارين مدير مخابرات أمن الدولة الروسى سابقًا من أن الحديث عن الأصولية الإسلامية فيه مبالغة ، أما المحلل السياسى الأمريكى آرثر لورى فقال بصراحة مدهشة : « إن قادة الشرق الأوسط الذين شعروا بتهديد وخطر الحركات الإسلامية ، وبخاصة فى الجزائر وتونس ومصر وإسرائيل أججوا بقوة الاهتمام الغربى بالتهديد الإسلامى » . ولنا أن نتخيل ما تحدثه عمليات تخويف تتم باحتراف وإلحاح فى مجتمعات تشعر بخوف عميق على ما أنجزته ، وتزيدها الرفاهية حساسية مضاعفة إزاء المخاطر .

وتروج « تجارة الخوف » أيضًا بسبب التكثيف التقنى والرأسمالى الغربى ، فهو يجعل صدامًا بين الطرفين أكثر كلفة مما يستطيع الغرب تحمله ، ويشير إلى هذا تندر بعض المحللين بأن صاروخًا مما استخدمته أمريكا فى أفغانستان أكثر كلفة من كل مبانى كابول !! بينما أدت هجمات ١١ سبتمبر إلى خسائر بمليارات الدولارات . بل إن

خسائر تدمير مركز التجارة العالمى وحده تبلغ مليارات الدولارات . وفى هذا الإطار يتحقق الأمن بأحد بديلين :

الأول : إزالة الأسباب التى تهدده فيتحول من مفهوم إجرائى صراعى إلى مفهوم إنسانى أخلاقى يتمتع بقبول عام .

والثانى : أن تبقى الأسباب وتمنع من أن تؤدى إلى نتائجها - أى المزيد من الاعتماد على النخب العسكرية الموالية للغرب التى تقوم بدور « الشرطى » حارس المصالح الغربية . ورغم السقوط المأسوى لنظام الشاه فى إيران ، فإن الغرب لم يبد استعدادًا لتعلم الدرس إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر .

المستقبل : مفارقات ومجازفات

ينطوى استشراف المستقبل فى عالم مضطرب سريع التحول على مخاطرة كبيرة ، فلنتسلح بقدر كبير من الحذر حتى لا نبنى - على أسس واهية - تعميمات نتصور أنها ثابتة . ومما يتصف بقدر كبير من الثبات النسبى أن العالم يشهد حالتين عابرتين للقارات من الإحياء القومى والدينى بينهما تفاعلات متباينة : يتعارضان حينًا ، ويتكاملان أحيانًا ، ولا يتلازمان اطرادًا ، والنتيجة واحدة : بروز سؤال الهوية ليصبح الأكثر إلحاحًا على النخب فى معظم أنحاء العالم ، بدلاً من سؤال الحداثة أو التقدم ، فأصبح التمايز يشبع حاجات الناس النفسية أكثر من الاقتراب من نسق نظرى أو نمط حياة ذى صبغة عالمية . فسقوط الشيوعية لم يؤد إلى ظهور « المواطن العالمى » بل إلى بروز سؤال الهوية من موسكو إلى نيودلهى ، ومن فيينا إلى كيب تاون ، والحدود بين الداخل والخارج والأنا والآخر مرشحة لا للاختفاء ، بل لمزيد من الحضور .

وقد صار الإحياء الدينى ملمحًا مشتركًا لصورة الشمال والجنوب معًا . من الفاتيكان إلى موسكو و، من طهران إلى واشنطن ، وفى معظم دول العالم الإسلامى تكاد تكون أهم جماعات المعارضة السياسية أحد ألوان الطيف الإسلامية . ولعب المذهب الدينى الدور نفسه فى أزمة البلقان وأيرلندا، وفى حلف uk. usa هذا التحالف الإنجلوسكسونى البروتستنتى الذى يختصر كل إسهاب ، فالعالم يشهد حضورًا متزايدًا للدينى والقومى على حساب الأيدلوجى والعالمى . وبغير شك يلعب الصراع العربى

الصهيونى دورًا أساسيًا فى تأكيد هذه الحقيقة ، كما أنه فى الوقت نفسه نموذج يجسد التفاعلات بين العاملين الصاعدين .

ومع تصاعد أهمية الاقتصاد على حساب السياسة ، فإن علاقتهما صارت غير متوازنة . فمثلاً ، النصيب الذى تحوزه دول شرق آسيا من كعكة التجارة الدولية نما بقدر يفوق كثيرًا دورها السياسى العالمى . فأصبحت قزمًا سياسيًا له اقتصاد عملاق ، واليابان خير مثال ... كما أن انهيار الاتحاد السوفييتى بمشروعه الأممى أعقبه صعود قوى تختلف عنه نوعيًا ، فهى قوى إقليمية من « التشكيلات الحضارية السكونية » غير معنية بالتبشير بنموذجها الحضارى عالميًا (الهند والصين) ويهمها محيطها الإقليمى أولاً ، وتلخص ذلك المقولة الصينية « الإمبراطورية هى العالم » . ولعله أهم أسباب بقاء الوزن النسبى للغرب فى السياسة الدولية كما هو .

وعليه ، قد نكون أمام فرصة تاريخية حقيقية لبناء نظام عالمى لا يحكمه الصراع ، وتحققه محكوم أولاً بالعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى ، فرغم حالة الضعف التى يعيشها المسلمون ، فإن الإسلام كدين ومنظومة قيم أثبت – حتى فى أشد حالات ضعف المسلمين – أنه قوة قادرة على منافسة الرؤية الفلسفية الغربية . ومن المجازفة القول بأن أسباب الصراع بين الطرفين غائبة ، ففى الواقع والتاريخ على السواء ، ما يمكن أن يؤدى إلى صدام مروع . غير أن للحضور الطاغى لثقافة الصراع أسباب لا تنبع من التعارض الحتمى بين نقيضين. بل من بنية العلاقة بين الطرفين ، فهى أزمة بنية لا أزمة جوهر . وثمة أزمة أخرى متعددة الأطراف هى الجهل العميق بثقافات الآخرين ، فمثلاً، رغم تصاعد وتيرة الهجوم على الإسلام وتشويهه بصورة مخيفة فى الإعلام الغربى ، توجد حالة من الإقبال الشديد من الغربيين على اعتناقه ، وبالمثل يمكن النظر إلى حالة الإقبال المتنامى على نمط الحياة الغربى فى الجنوب / الشرق مع وجود موقف ثقافى سلبى راسخ من كل ما هو غربى .

ورغم أن التكنولوجيا أسهمت بنصيب وافر فى بناء التقدم الغربى فإن الاتكاء عليها وحدها مهرب آخر من مواجهة حقيقة أن الأمن المراد تحقيقه هو الوصول إلى نقطة يصبح فيها « التداول الحضارى » مستحيلاً ، بحيث تصبح سيادة الغرب نهائية ورفاهيته جنة مغلقة عليه دون الآخرين ، بغض النظر عن المشروعية الأخلاقية لوسائل

تحقيق ذلك . فالتكنولوچيا دائمًا منحتنا الوسيلة ، وهى مازالت قادرة إلى حد بعيد على إثراء سلة البدائل الإجرائية ، لكنها غير قادرة على إمدادنا بالهدف ، فضلاً عن أن تشبع حاجتنا الأكثر عمقًا للإحساس بالأمن .

وفى عالم يربط الاقتصاد أقاصيه برباط وثيق من الاعتماد المتبادل ليس بالإمكان فصل الاقتصاد عن مجمل العلاقات بين الشعوب ، وهو ما يجعل التقارب حتميًا ومخيفًا فى آن واحد !! فالغرب غير مستعد لأسباب اقتصادية وديموغرافية معًا للاستغناء عن المهاجرين من الجنوب وهو فى الوقت نفسه غير مطمئن إلى تحولهم لجزء من نسيج مجتمعه ، وقدرة التكنولوچيا على حل المشكلة يظل جزئيًا ، وهى إلى جانب ذلك غير مؤهلة لمعالجة الآثار الثقافية لاختياراتنا . فإذا قرر الغرب أن يحصل على جهد هؤلاء دون أن يمنحهم حقوقًا سياسية وقانونية فإنه بذلك يخون تاريخه ، ويعيد إنتاج أسوأ ما فى ماضيه ، وليتنا نصغى لتحذير عالم السياسة الألمانى فرانتس نوشلر ، « إننى لا أخشى من الخطر الجديد الذى يصنعه الغرب بيديه، بل أخشى آثار صناعته فى مجتمعنا .. .. إن العداء للإسلام والجنوب ، فضلاً عن أنه يدعم الآراء المتحيزة ، يربى العنصرية .. .. إن إنسانية أوروبا معرضة للخطر ، وليس أمنها ولا رفاهيتها » .

وفى النهاية ، فإن مما يعين على الاختيار الصحيح أن يدرك الغرب أن الجمع بين : الأمن التام والحرية المطلقة والتقدم الشديد مستحيل ، ولا مفر من التوفيق ، بأن نقرر أى الجسور نعبر وأيها نحرق ؟ بل قد يكون السؤال الأكثر إلحاحًا : هل نتنازل عن بعض رفاهيتنا لأجل الأمن ؟

إن لعبة التخويف قادرة على تأهيل المجتمعات الغربية نفسيًا للتنازل ، لكن الحيوية والقدرة على الإنجاز التى تتمتع بها هذه المجتمعات كانت مرهونة دائمًا بسقف الحرية فيها : فهل يغامر الغرب بالانحياز لما يهدد هذه الحيوية حتى لو كانت لتحقيق هذا الأمن ؟ وهل يعنى هذا حل المشكلة ؟ أم ترحيلها ليصبح أمام تعارض آخر (حقيقى أو مفترض) بين الأمن من ناحية ، والعدالة والمساواة والتقدم من ناحية أخرى ؟

ألم أقل إنه قد يكون سؤال مصير ؟

* * *

مأزق الحكومات وعودة العنف والإشكاليات المزمنة

بالنسبة للجماعات الإسلامية المتشددة فإن حديث المستقبل هو حديث الأسئلة والاحتمالات ، وهو دائمًا فى حاجة إلى استخدام الترجيح وقبول قدر من الخيال ، ذلك أن العلاقة بين الأسباب والنتائج ، وكذا المسار الذى تتخذه الظواهر فى تطورها ليس مسارًا حتميًا . ولعل كتابات القيادى الجهادى السابق كمال السعيد حبيب الذى أشرنا لدوره تكون ذات أهمية خاصة جدًا . أولاً من منظور دوره التاريخى فى بلورة فكرة المراجعة فى توقيت مبكر جدًا من مسيرة الجماعتين اللتين تشاركتا الانحياز لخيار العنف ، كما تكتسب كتاباته أهميتها من كونه كان أمير أحد التنظيمات الجهادية . فرغم أن تيار الجهاد مازال حتى الآن محجمًا - فى حدود - ما هو معلن - عن الانخراط فى تيار المراجعة فإن كمال حبيب يؤصل للفكرة بدأب وعمق كبيرين .

وقد نشر مؤخرًا ورقة تحمل عنوان « خبرة المواجهة بين الحركة الإسلامية والحكومات : مصر نموذجًا » بلور فيها دروس التجربة على نحو يشير بوضوح لاحتمالات المستقبل ، وهو يحدد ما يسميه أوهامًا لدى الحركة الإسلامية الجهادية قادتها لتصور إمكان تحقيق الحسم العسكرى مع النظام المصرى عبر القوة العسكرية ، وما دفعها لذلك فى تقدير كمال حبيب انفتاح الجبهة الأفغانية فى هذا التوقيت ، حيث شهدت امتلاك الحركات الجهادية خبرات مذهبة . وفى الحقيقة فإن القوة العسكرية لا تنجز وحدها أمر المواجهة ، فهناك جوانب دعوية مهمة أخرى ، وأدوات مثل النصح والنقد والمراجعة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهناك أدوات مهمة مثل الكتابة والخروج السياسى الذى قد يستخدم أدوات معاصرة ليست منصوصًا عليها ، لكنها من المباحات التى لا تخالف النص .

وبالنسبة لإشكالية السرية والعلنية يرى كمال حبيب أن التنظيمات السرية تأخذ الحركة إلى مجاهل السرية ، وتحصر العلاقة بينها وبين مجتمعها فى العلاقة الأمنية

الضيقة التى تجعلها محاصرة بالمرشدين والسجون والملاحقة والاختفاء ، رغم أن الانتقال بالحركة إلى آفاق النور والعمل المجتمعى العلنى أحد أهم أدوات حمايتها . وعلى الحركات الإسلامية الأخرى فى العالم العربى والإسلامى أن تعى نتائج خبرة الحركة الجهادية المصرية ، وألا تنخرط فى مواجهة جديدة مع نظمها السياسية .

وبطبيعة الحال يتعرض حبيب فى قراءته للمستقبل لدور « الدولة » كظاهرة سياسية ومعرفية معًا فى ظهور العنف كمدخل لاستشراف مسئوليتها مستقبليًا فى استيعاب التيارات الإسلامية فى إطار التعبير السلمى . فالدول التى جاءت للعالم العربى والإسلامى عقب نهاية الاستعمار ، والتى تعرف فى العلوم الاجتماعية والسياسية بأنها دول ما بعد الاستعمار – post colonakism – مثلت قطيعة كبيرة فى مرجعيتها العلمانية مع المرجعية التاريخية للأمة الإسلامية ، والتى كانت الشريعة الإسلامية هى مصدرها ، وأدى هذا – فى الواقع – لبروز حركات اجتماعية إسلامية تدعو للعودة للمرجعية الإسلامية . وكانت حركة الإخوان المسلمين الأقدم فى الدعوة للعودة إلى الإسلام كنظام يحكم الحياة والواقع ، وشعرت النظم أن هذه الحركات تنازعها شرعيتها ، ومن هنا كانت المواجهة العاتية التى حدثت بين الدولة وبين الحركات الإسلامية ، والتى قادت لقطيعة كبيرة بين الطرفين ، وفى الخبرة المصرية أدى عنف النظام الناصرى فى مواجهته مع حركة الإخوان المسلمين إلى تطور داخل الحركة الإسلامية ذاتها ، جعلها أكثر عنفًا فى موقفها من النظام السياسى الناصرى .

فبينما كان الشيخ حسن البنا – مرشد حركة الإخوان – يتحدث عن طرائق للإصلاح من داخل النظم السياسية ذاتها ، فإذا بالشيخ سيد قطب من بعده يعتبر أن النظام الناصرى نظام جاهلى ، وأن الحديث عن إصلاح من داخله هو استنبات للبذور فى الهواء ، وأنه لابد من تغيير النظام تغييرًا جذريًا ، باعتباره ينازع الله أخص خصوصياته ، وهو حق التشريع .

ولقد مثل التعذيب الوحشى – الذى كان جديدًا على تقاليد الحياة السياسية المصرية ، كما مثل الإعدام لشخصيات كبيرة فى عام ١٩٥٤م – مشكلة كبيرة فى فكر سيد قطب ، وبخاصة أن كاتبًا غربيًا اسمه (چورج كيرك) كتب كتابًا عن الشرق

الأوسط تحدث فيه عن مواقف مهادنة للنظام الناصرى مع الغرب بما فى ذلك اليهود ، وهنا جرى طرح السؤال عن شرعية النظام الناصرى باعتباره نظامًا غير إسلامى . وفى الواقع أدى فكر سيد قطب الجديد إلى هزة كبيرة داخل الإخوان ، حيث اضطرت الجماعة إلى التبرؤ منه ، وكتابة الكتاب المعروف باسم (دعاة لا قضاة) ، لكن على الجانب الآخر جرت قراءة خاطئة لفكر سيد قطب من شكرى مصطفى . الذى أسس لفكر التكفير ومزج فيه بين أفكار سيد قطب وأفكار الخوارج ، وبخاصة الأزراقة ، واستلهمت الحركات الإسلامية الجهادية - التى ظهرت فى مصر أوائل السبعينيات - فكر سيد قطب فى ضرورة تغيير النظم الحاكمة التى لا تستلهم مرجعيتها من الشريعة الإسلامية .

والعنف الذى مارسته دولة ما بعد الاستعمار - خاصة فى نسختها العسكرية الوحشية فى مواجهة الحركات الإسلامية . وعنفها فى تبنى القيم الغربية والتنكر للتقاليد الإسلامية - هو الذى قاد إلى التساؤل حول شرعيتها من جانب التيارات الفكرية الإسلامية التى ظهرت فى مصر فى فترة السبعينيات، وكما هو معلوم- والكلام لكمال حبيب - فإن فكر جماعة التكفير لم يقدر له الاستمرار والصمود ، بل كان كموضة خاطفة ظهرت واختفت بسرعة ؛ لأن فكر التكفير يحمل فى طياته بذور فنائه .

وبينما كان الإخوان قد حسموا موقفهم من المواجهة مع النظم السياسية - مستفيدين من الخبرة القاسية التى تعرضوا لها - كان الشباب الجديد فى الجامعات - والذى يزاوج بين الفكر السلفى والجهادى - مدفوعًا فى هذا بقلة خبرته من ناحية ، وبعواطفه من ناحية أخرى إلى التمهيد لمواجهة مع نظام السادات ، وذلك لينجز ما اعتبره عبئًا تاريخيًا للاقتصاص من دولة الحداثة الغربية التى نكلت بالحركة الإسلامية، التى بالغت فى الاندماج فى تقاليد الغرب والولاء له ، ثم التى مدت يدها لليهود الأعداء التقليديين والتاريخيين للمسلمين . ولم تقدر الدولة المصرية أن « الأولاد الصغار » قادرون على منازلتها ومغافلتها بتوجيه ضربة لرأس نظامها السياسى ، وهو ما جعل . جيلز كيبل) يتحدث عن قتل الفرعون .

وحسب كمال حبيب مثلت الثمانينيات سنوات للهدوء بين النظام السياسى الجديد ، وبين الحركة الإسلامية التى كانت تسعى لتأمل وتقييم ما حدث ، وكانت هناك أسباب عديدة وممكنة لتجنب المواجهة التى جاءت فى عقد التسعينيات ، والتى كانت مواجهة وحشية لم تعرفها مصر طوال تاريخها - ربما منذ عصر الفراعنة - لكن أوهام لدى الحركة الإسلامية الجهادية قادتها لإمكان تحقيق الحسم العسكرى مع النظام المصرى عبر القوة العسكرية الذى دفعها لذلك - فى تقديرنا - انفتاح الجبهة الأفغانية فى هذا التوقيت ، حيث شهدت هذه الجبهة امتلاك الحركات الجهادية خبرات مذهلة ، كما أن الحركات الجهادية اعتبرت أفغانستان أرضًا إسلامية محررة يمكن أن تكون منطلقًا للتغيير ، وعرف عقد التسعينيات مواجهة مفتوحة ذات طابع مصيرى بين الدولة والحركات الجهادية ، فالحركات الجهادية نفذت عمليات ذات طابع مروع ، والدولة بدأت تستجمع أدوات القمع ، وتستكمل أدوات المواجهة .

وعرفنا سياسة تجفيف المنابع والهجوم على الدعوة وحصارها ، وتغيير مناهج التعليم الدينى ، وشن حملات إعلامية مروعة ، وانتقض العلمانيون ليصطادوا فى الماء العكر ، وبدت الدعوة كما لو كانت رهينة المعركة بين الطرفين ، ولم يكن ممكنًا أن تكون الدعوة الإسلامية بين طوائف الأمة فى المجتمع المصرى بمنأى عن هذه المواجهة . وبدت عمليات العنف الوحشية بلا مقصد ولا هدف ، وكانت دورة عنف عشوائية تتنافى والمقاصد الشرعية للدين الإسلامى الحنيف .

ومن هنا كانت مبادرة وقف العنف التى دشنتها الجماعة الإسلامية ، والتى كانت الفصيل الأهم فى المواجهة مع النظام المصرى ، ثم قرار وقف جميع العمليات العسكرية بما يشبه الإجماع بين قادتها ، كما أن تنظيم الجهاد المصرى كان قد قرر أن يوقف عملياته العسكرية عام ١٩٩٥ بعد النتائج الكارثية التى قادت إليها محاولة قتل رئيس الوزراء المصرى - فى هذا الوقت - عاطف صدقى .

وقد واجه التيار الجهادى مأزقًا حقيقيًا بعد المواجهات العاتية مع النظام السياسى. فقد اكتشف أن النظم السياسية استفاقت على خطره ، وجعلت أمر مواجهته والتحسب له هو شغلها الشاغل ، كما اكتشفت التيارات الجهادية أنها استدرجت

لمستنقع العنف والعنف المضاد ، الذى بدا وكأنه نوع من العبث الذى لا طائل من ورائه ، كما أنه يصيب الكثير من الأبرياء والضحايا برذاذه الكريه ، واكتشفت هذه التيارات أن كوادرها تمت عسكرتها دون أن يوازى هذه العسكرة ويوازنها التربية الإيمانية والتقوى ، فالجهاد وممارسته تم فى ظل الدولة الإسلامية بعد تربية إيمانية كبيرة فى مكة استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عامًا .

ويقر كمال حبيب فيما يشبه كشف الحساب أنه لابد من الاعتراف بأن استخدام السلاح يولد نزعة عنف عند من يستخدمه لو لم يكن منضبطًا بتقوى وإيمان وقدرة كبيرة على الانضباط النفسى والشرعى ، وحتى المؤسسى . من هنا كانت المراجعات ، وقد تمثلت بشكل رئيسى فى قضايا أساسية مثل :

١ - اعتبار عامل القدرة المرتبطة بالتكليف ، فمناط التكليف القدرة ، ولو لم تكن قادرًا فإن التكليف يسقط عنك ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (البقرة- ٢٨٦) ، وأمر مجاهدة النظم المجانبة للشريعة لا يصبح المسلم مخاطبًا به ، أى واجبًا عليه ، ما لم يكن لديه القدرة ، فالتكليف يكون بما يطاق . خاصة فى أمور المجتمع والسياسة ، أو ما يطلق عليه (فروض الكفايات) التى لا يمكن للمرء وحده أن يستقل بإنجازها .

٢ - تصور أن قضايا التغيير والإصلاح من الأمور الاعتقادية ، وتوسيع مسائل العقيدة ، وإقحام ما ليس من العقيدة فيها ، وهو ما يعطيها حكمها ، فمسائل العقيدة فى أغلبها هى من القطعيات ، ولا يداخلها الظن والاجتهاد ؛ لأن مصدرها الإيمان الخبرى السمعى الغيبى ، أما مسائل الإصلاح والتغيير فهى من المسائل المتغيرة التى يمثل الاجتهاد أداتها الأساسية . نحن لدينا مبادئ ، لكن كيفية تحقيقها تخضع للاجتهاد والنظر فى الواقع الذى يمثل عنصرًا حاسمًا فى تحقيق مناطها .

٣ - الانتباه إلى أن القوة العسكرية لا تنجز وحدها أمر المواجهة ، فهناك جوانب دعوية مهمة أخرى ، وأدوات مثل النصح والنقد والمواجعة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهناك أدوات مهمة مثل الكتابة والخروج السياسى الذى قد يستخدم أدوات معاصرة ليست منصوصًا عليها ، لكنها من المباحات التى لا تخالف النص .

٤ – عزل الحركة الإسلامية عن مجتمعها . بحيث جعلت لنفسها مجتمعًا موازيًا ، ونصبت من نفسها فرقة أو طائفة تقوم هى بالتغيير نيابة عن مجتمعاتها ، رغم أن المفروض هو عمل الحركة داخل مجتمعاتها للأخذ بيدها إلى الخير والنور ، لذا فمسألة الانفصال عن مجتمعها هو كارثة كبيرة ، ومن هنا كان الوعى بضرورة الانخراط فى المجتمعات الإسلامية ودعوتها للحق والأخذ بيدها إلى الصراط المستقيم .

٥ – الانتهاء إلى فشل التنظيمات السرية ؛ لأنها تأخذ الحركة إلى مجاهل السرية، وحصر العلاقة بينها وبين مجتمعها فى العلاقة الأمنية الضيقة التى تجعلها محاصرة بالمرشدين والسجون والملاحقة والاختفاء ، رغم أن الانتقال بالحركة إلى آفاق النور ، والعمل المجتمعى العلنى أحد أهم أدوات حمايتها(١) .

وإذا كانت النسبة الأكبر من التحليلات والدراسات تنصب على مدى جدية موقف الجماعة الإسلامية فإن لموقف الدولة والنخبة المثقفة أهمية كبيرة فى تحديد احتمالات المستقبل . المفكر المعروف الدكتور رفيق حبيب يرى أن رفض إشراكهم فى العمل السياسى قد يؤدى لعودة العنف . يقول الدكتور رفيق :

« كان صدور سلسلة تصحيح المفاهيم عن القيادة التاريخية للجماعة الإسلامية لحظة من اللحظات الرمزية المهمة ، التى تؤكد بداية مرحلة حاسمة من تاريخ الحركات الإسلامية عامة ، وهى مرحلة التحول والتطور ؛ فالأمر لا يخص الجماعة الإسلامية المصرية فقط . بل نعتقد أنه يخص مجمل التجربة الحركية الإسلامية التى وصلت لمرحلة مهمة تتميز بضرورة تطوير الأسس الفكرية والحركية . حيث نتصور أن سنوات العقد الأخير من القرن العشرين مثلت المرحلة الانتقالية الفاصلة بين ما قبلها وما بعدها . وربما كان لانفجار موجة العنف ، وتشدد الأنظمة الحاكمة تجاه مجمل الحركات الإسلامية فى العالم العربى ، وكذلك فى العالم الإسلامى دور فى تشكيل لحظة المراجعة ، وما تشمله من ضرورة التطور وتغيير منهج العمل » .

---

(١) خبرة المواجهة بين الحركات الإسلامية والحكومات مصر نموذجًا – كمال السعيد حبيب – . http:www.almokhtsar.com

« ولكن الظروف الدولية المحيطة بالأمة العربية والإسلامية لها دور مهم أيضًا ؛ حيث باتت التحديات الخارجية تمثل تهديدًا حقيقيًا لوجود الأمة . ويضاف لذلك نتائج محاولات التغيير الداخلى التى قامت بها الحركات الإسلامية . سواء التى استخدمَت القوة منهجًا للتغيير ، أو التى استخدمت الوسائل السلمية . والحقيقة الواضحة أن تجربة التغيير بالقوة ، أو استخدام العنف المسلح كان لها آثار بعيدة المدى على الحكومات وجمهور الأمة ، وكذلك على الحركات الإسلامية نفسها ، ومنها الجماعة الإسلامية المصرية » .

« لهذا نتوقع أن النتائج السلبية التى حصدتها الجماعة الإسلامية - التى تمثلت فى إهدار طاقاتها فى عمليات عنف انتقامية - كان لها الدور الأول فى فتح صفحة المراجعة الفكرية ؛ فقد خسرت الجماعة الإسلامية تواجدها وشعبيتها ، وأصابها قدر ملحوظ من الانعزال ؛ بسبب لجوئها لاستخدام القوة فى مواجهة الحكومة المصرية . وعندما أصبحت النتيجة النهائية لسنوات الصدام المسلح سلبية على الأمة والجماعة الإسلامية نفسها أصبحت المراجعة ضرورة تاريخية وواقعية . ولكن الظروف التى مرت بها الجماعة الإسلامية من اعتقال لقيادتها وكوادرها ، وكذلك ظروف المواجهات العسكرية والمطاردات جعلت المناخ العام غير مساعد على عملية المراجعة . ومع هذا قامت القيادة التاريخية للجماعة الإسلامية بتحمل مغامرة المراجعة الفكرية فى هذه الظروف الضاغطة . ولهذا نحسب أن الدور الذى قامت به هذه القيادات يعد علامة تاريخية فى مسار الحركة الإسلامية عامة . وأصبح على القيادة التاريخية مواجهة كوادر وأعضاء الجماعة بهذه المواقف الجديدة ، وهى مرحلة تشمل العديد من التحديات الصعبة » .

ولا يفوتنا - والكلام للدكتور رفيق - أن نؤكد أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م ، وما تبعها من حرب على أفغانستان ، ومطاردة للحركات الإسلامية ، خاصة الجهادية منها ، وكذلك مطاردة شبكة القاعدة وقيادات حركة طالبان أدى إلى تزايد أهمية المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية . بل جعلها ضرورة تاريخية تكاد أن تكون حتمية . ومن المهم التأكيد على أن مسألة المراجعة الفكرية ، أو مرحلة التحول فى تاريخ الحركة الإسلامية ، تشمل كل الحركات الإسلامية بلا استثناء » .

« فإذا كانت الحركات المسلحة تراجع موقفها فى منهج التغيير بالقوة واستخدام العنف ، فإن الحركات الإسلامية السلمية - وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين - تمر أيضًا بمرحلة تطور وتغير ، وإن اختلفت الدرجة . والمتابع لمسار حركة الإخوان المسلمين يلاحظ أنها قدمت أفكارًا جديدة فى بيانات موجهة للأمة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين أو قبلها . وقد قامت الجماعة بهذه الخطوة ، رغم تغير موقف الحكومة المصرية منها ، وبداية حملة الاعتقال والمحاكمات العسكرية . ونخلص من هذا إلى أن الصورة العامة تؤكد على أننا على أعتاب مرحلة مهمة من تاريخ الحركة الإسلامية ، ربما يعقبها بدايات جديدة ، ومنهج عمل جديد » .

« وهنا تأتى أهمية العوامل الخارجية التى جعلت التحديات الخارجية هى الموضوع الأولى بالجهاد والمواجهة المسلحة . ونعتقد أن نظرة الجماعة الإسلامية المصرية أصبحت تفرق بين التحدى الداخلى والتحدى الخارجى فى المنهج الملائم للتغيير والدعوة . وبعد أن كان التحدى الداخلى هو المعركة الأولى بالمواجهة المسلحة أصبح المنهج المناسب لمواجهة التحديات الداخلية هو الدعوة والعمل السلمى . وهنا نصل لخلاصة مهمة لتجربة الحركة الإسلامية ؛ حيث بات واضحًا أن التحديات الداخلية تحتاج للعمل السلمى والإصلاحى ، وتصبح الدعوة الدينية والاجتماعية والسياسية هى المنهاج المعتمد أيًا كانت الظروف . أما الجهاد واستخدام القوة فبات المنهج الملائم لساحات الحرب الخارجية ؛ ولهذا نتوقع مثلاً أن جماعة الجهاد المصرية سوف تمر بمرحلة مراجعة فكرية ، وبخاصة لمنهج عملها فى داخل البلدان العربية والإسلامية » .

مأزق الحكومات العربية !!!

وتحت هذا العنوان يقول الدكتور رفيق : « ونصل بهذا التحدى الحقيقى الذى يواجه مرحلة التحول الكبرى للحركات الإسلامية ؛ حيث أصبحت الدعوة للعمل السلمى تضع الحكومات العربية - ومنها الحكومة المصرية - فى موقف حاسم ؛ فالحكومة المصرية متمثلة فى وزارة الداخلية المصرية رحبت بالمراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية . وفى الوقت نفسه نجد أن وزارة الداخلية المصرية مستمرة فى المواجهة الأمنية لجماعة الإخوان المسلمين رغم منهجها السلمى فى العمل . ونرى أن هذا الموقف

المتناقض سيكون له دور كبير فى تحديد مستقبل الحركة الإسلامية فى مصر وغيرها من الدول ؛ فإذا كانت الحكومة ترحب بالتحول السلمى للجماعة الإسلامية ، ولكنها لا تعترف بحق جماعة الإخوان السلمية فى العمل العام ؛ فمعنى هذا أن الموقف الرسمى للحكومة المصرية مازال يرفض إعطاء الحركة الإسلامية حقها فى العمل السياسى السلمى » .

« ويلاحظ أن التصريحات الرسمية تحاول أن تجعل من العمل السياسى الدينى جريمة ، أو تجعله عملاً غير مشروع . والحقيقة أن هذه أزمة بكل المعانى ؛ فالجماعة الإسلامية المصرية تدعو للعودة إلى منهج الدعوة ، وفى الإسلام - كما فى الحضارة العربية الإسلامية - لا تنفصل مبادئ الدين عن الحياة ؛ فالدعوة الدينية تعمل فى مجال السياسة الشرعية - أى أن الدعوة الإسلامية ترتبط بتحديد الكثير من الأسس الشرعية للسياسة ؛ لهذا نرى أن الفصل بين الدينى والسياسى غير جائز » .

« ومن جانب آخر نرى أن الموقف الرسمى للحكومة المصرية يعنى أن قوى التغيير الحضارى الإسلامى ممنوعة من التعبير السياسى . وكأن العمل السياسى جائز فى المساحة التى يمثلها النظام الحاكم وفى حدود مواقفه . أما العمل السياسى الحركى المعارض الذى يهدف إلى إنهاض الأمة الإسلامية بما له من مرجعية حضارية ودينية إسلامية فمجاله العمل الدينى والاجتماعى . والحقيقة أن قيادة الجماعة الإسلامية مرت بنجاح فى الامتحان الصعب ؛ حيث قامت بالمراجعة الفكرية لمنهج التغيير بالقوة فى ظروف غير مواتية . بل هى ظروف تساعد على التشكيك فى المبادرة السلمية للقيادات التاريخية ، خاصة بسبب وجودهم فى السجون المصرية . وفى سلسلة تصحيح المفاهيم مراجعة واضحة لمنهج الحركة فى ضوء النتائج المتحققة بالفعل - أى أن إعادة تحديد منهج الحركة قام على مراجعة النتائج التى تحققت بسبب منهج التغيير بالقوة ، وأصبحت تلك النتائج السلبية هى التى تدين هذا المنهج وتثبت عدم جدواه » .

« ومع تغيير المنهج كان لزامًا تغيير الأفكار والآراء التى بررت هذا المنهج ، وهو ما تم بالفعل فى الكتب الأربعة لتصحيح المفاهيم . لكن هذه المراجعة لم تشمل بعد تصورًا واضحًا عن المستقبل . ومع هذا نلاحظ أن منهج الدعوة من أجل نشر قيم الإسلام

وتحقيق النموذج الإسلامى تمثل جوهر تصورات القيادات عن المستقبل ؛ لهذا نتوقع أن العمل من خلال الجمعيات الأهلية والمساجد من أجل نشر التصور الإسلامى ستمثل الخطوة الأولى فى المرحلة الجديدة للجماعة الإسلامية . وربما يمكن للجماعة أن تبتعد عن الصدام مع الحكومة ، أو تبتعد عن العمل السياسى المعارض المباشر ، ولكن النتيجة النهائية سوف تكون دخولاً جديدًا للمجال السياسى ، ولكن بمنهج سلمى » .

« هذا التصور يجعلنا نرى أهمية موقف الحكومة المصرية ، بل إن موقف الحكومة سيكون له دور أساسى فى صياغة المرحلة التاريخية الجديدة للحركات الإسلامية فى مصر وغيرها . ونتوقع أن الجماعة الإسلامية لن تعود مرة أخرى لمنهج التغيير بالقوة - أى منهج العنف - ، كما نتوقع أن جماعة الإخوان المسلمين سوف تسير على منهجها السلمى ، ولكن المشكلة الحقيقية أن حصار الحكومة المصرية لهذا المنهج السلمى يمكن أن يؤدى مباشرة إلى خروج حركات إسلامية مسلحة جديدة ستكون أكثر عنفًا ، ويتحول عنفها إلى ما يشبه الحرب الأهلية ؛ لهذا نتصور أن مراجعات الجماعة الإسلامية فى مصر تمثل دعوة للحكومة المصرية لتقوم بعملية مراجعة لموقفها من الحركات الإسلامية، والعمل السياسى المنتمى للمرجعية الإسلامية » .

الدولة أيضًا فى حاجة للمراجعة :

« من الجانب الآخر ، على قيادات الجماعة الإسلامية أن تصمد لإتمام عملية المراجعة ونشرها ، وكذلك لوضع تصور عن المستقبل - أى طرح رؤيتها المستقبلية الجديدة للتغيير والإصلاح السلمى . وتواجه قيادات الجماعات الإسلامية - وسوف تواجه - اتهامات بالتفريط تأتيها من أطراف إسلامية ، واتهامات أخرى بأنها تخفى إفراطها وتطرفها تحت أقنعة جديدة ، أو أن ما تقوم به ليس إلا هدنة . وسيكون على أصحاب المبادرة السليمة دور فى مواجهة هذه الموجات من التشكيك حتى تنتصر مبادرتهم . ونتوقع أن المبادرة السلمية لن تتراجع ، بل ستحقق إنجازًا على أرض الواقع ؛ فالدعوة إلى العمل السلمى تقوم على أسس تحافظ على مصالح الأمة ، وهو ما سيحقق لها النجاح فى النهاية . وتجربة الإخوان تؤكد أن النضال السياسى السلمى يمكن أن يستمر لسنوات وعقود طويلة » .

« معنى هذا أن الموقف السلبى للحكومة المصرية ، وعدم مراجعة موقفها من العمل السياسى والعمل العام للحركات الإسلامية سوف يؤدى إلى قيام حركات مسلحة مع استمرار حركات النضال السلمى فى العمل ، ومن الجانب الآخر ، فإن نجاح الحركات السلمية سوف يعتمد على قدرتها على تطوير أفكارها ومناهجها ؛ لتفعل منهج النضال السلمى ، وتعمق تأثيره على مسار حركة الأمة ، رغم كل العقبات التى يمكن أن تواجهه »[1] .



(١) رفض إشراكهم فى العمل السياسى قد يؤدى لعودة العنف : تحولات الجماعات الإسلامية يصطدم بجمود الحكومات ٤ - مقال : د. رفيق حبيب - موقع إسلام أون لاين ٢/٣/٢٠٠٢م .

من أسئلة المستقبل

ويمكننا فى النهاية التعرض لمجموعة من الإشكاليات والقضايا التى تطرحها عملية المراجعة ، أو التى نرجح أن تواجهها فى الأفق المنظور :

*** قضية مشروعية السلطة :**

من القضايا التى ينتظر أن تستأثر باهتمام كبير قضية المشروعية . فمن بين الأسباب التى أدت لظهور العنف الأصولى أزمة غياب المشروعية التى تعانيها أنظمة عربية كثيرة ، وبناء على مفهوم محدد للمشروعية نزعت الجماعات الإسلامية المشروعية عن النظام المصرى ، وبالتالى أجازت العمل على تغييره بالقوة . وإذا كانت فصائل الحركة الوطنية المصرية عمومًا لم تتبن مفهوم المشروعية الذى تبنته الجماعات الأصولية فإن أزمة المشروعية تظل قائمة .

ذلك أن « الظرف الاستثنائى » الذى تعيشه مصر تجاوز النصف قرن من الحكم بالقوانين الاستثنائية ، بما ترتب عليه من إهدار واضح لكثير من حقوق الإنسان ، وما ترافق معه من ممارسات بحق المعارضين تتناقض مع نصوص الدستور المصرى ، وهو ما يجعل سؤال المشروعية مطروحًا بقوة . والفقه السياسى الإسلامى فى تياره الرئيسى يرى العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تعاقدية تفرض حقوقًا وتلزم بواجبات ، والتنصل من الالتزام بشروط العقد يطعن فى مشروعيته ، وهو ما قد يفتح الباب أمام التغيير من خلال العنف كوسيلة من وسائل استعادة المشروعية . ومؤخرًا أفتى شيخ قضاة مصر المستشار يحيى الرفاعى بأن عدم تنفيذ أحكام القضاء يجيز العصيان المسلح . وغنى عن البيان أن أفضل مناخ يمكن تهيئته لمحاصرة العنف هو المناخ الذى يحترم فيه الدستور والقانون ، وهى مسئولية الدولة فى المقام الأول .

* إشكالية قبول الآخر :

ومن يراجع ما صدر عن الجماعات المتشددة من كتابات خلال العقدين الماضيين يجد إلحاحًا يتكرر كثيرًا جدًا على موقف هذه الجماعات من التيارات السياسية والفكرية الأخرى فى المجتمع المصرى . وكان من آثار الخطاب المتشدد الذى تبنته هذه الجماعات عن « الآخر » الفكرى والسياسى أن تتواطأ فصائل من هذه التيارات السياسية والفكرية على ما يحدث من انتهاكات بحق هذه الجماعات . وكانت تجربة العقدين الماضيين تشير إلى رغبة من الطرفين فى استئصال الآخر ، وكلاهما لم يمانع فى التحالف مع الدولة لإنجاز المهمة . وقد كذبت الممارسة الواقعية الكثير من الشعارات المرفوعة عن « قبول الآخر » ، و « التعددية » ، و « الحوار » .. .. ، إذ كان الغالب أن كل تيار يرى الحرية كل الحرية له ولا حرية لأعدائه !! وهو صدى للمقولة الشمولية التى سادت عهد عبد الناصر « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » .

* مبدئية الموقف من الحريات :

وتشير تجربة الجماعات الأصولية مع خيار العنف السياسى لإشكالية من أهم إشكاليات العمل العام فى مصر بمعناه الواسع سياسيًا كان أو دعويًا أو ثقافيًا ، هى إشكالية غياب الموقف المبدئى من قضية الحرية ، واستخدام أطراف اللعبة السياسية كافة شعار الحرية على نحو يخدم الأهداف المباشرة لكل منها . ففى مقابل الاستنفار الشديد من التيارات العلمانية دفاعًا عن كل عمل أدبى أو فكرى يتصادم مع ثوابت الشريعة - بل أحيانًا مع ثوابت العقيدة - لا يتسق مع تواطئهم بالصمت على ممارسات مثل : الاعتقال المتكرر ، والاعتقال الممتد ، والقتل تحت التعذيب ، والقتل العمد خارج نطاق القانون . وهى ممارسات عززت الإحساس بأن كل الأطراف تتصرف بشكل انتقائى ، وأن الموقف من الحرية لم يكتسب بعد ما يجعله موقفًا مبدئيًا ، وأن غير قليل من فصائل الحركة الوطنية المصرية مدرجة على قائمة « أعداء الحرية » .

الحاجة لعقد اجتماعى:

والجذور الأكثر عمقًا لإشكالية الموقف من الحرية تعود إلى غياب عقد اجتماعى واضح المعالم تتأسس عليه العلاقات ، بحيث يحدد المشتركات ، ويضع القيود على المحرمات . وغياب هذا العقد يجعل كل جماعة تضع قناعاتها فى موضع « العقد الاجتماعى » الملزم ، وتحاول فرضه بالوسائل كافة ، ومن المحتمل طبعًا أن يكون العنف من بينها ، وعلى مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم يعد غياب صيغة تعاقدية واضحة للعلاقة تربة خصبة تنمو فيها ثقافة الإذعان ، وثقافة الإذعان - بالضرورة - تستدعى ثقافة التمرد كرد فعل منطقى . وثقافة الإذعان ومنطق التمرد كلاهما يهدم أكثر مما يبنى ، ويقوض بناء الثقة ، ويكرس بدلاً منها الصور النمطية والمخاوف المبالغ فيها .

وللأسف الشديد فإن مثل هذا المناخ يدخل المجتمعات دوامة من العنف والعنف المتبادل ينفصل عن أسبابه الحقيقية ، ويكتسب قوة دفع ذاتية ، حيث تحل ثقافة الثأر والانتقام ، والرغبة فى التخلص من الخصوم ، محل ثقافة التفاعل الإيجابى (التنافس - التعاون - التدافع - التفاوض) القائم على الاحترام المتبادل المحكوم بمعايير أخلاقية وضوابط قانونية .

* إشكالية العلاقة مع الغرب :

وترتبط المراجعة التى أطلقتها الجماعة الإسلامية - فى توقيت إعلانها والتجاوب الرسمى معها - بشكل مباشر بالعلاقة مع الغرب والموقف منه ، فحتى أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعطى أولوية مطلقة لحماية مصالحها فى المنطقة ، وكانت ترى الاستقرار بمعناه المباشر - منفصلاً عن أية اعتبارات موضوعية أو أخلاقية - الضمان الوحيد لمصالحها فى المنطقة . ومن هنا فإنها لم تجعل الديموقراطية من بين معايير تقييم علاقتها بالأنظمة الحليفة لها ، وضمنها النظام المصرى .

غير أن أحداث الحادى عشر من سبتنبر أدت لمراجعة هذا التصور ، فالمكون المصرى فى الهيكل التنظيمى لتنظيم « القاعدة » كان المكون الأهم ، ودفع هذا إلى

القول بأن تدويل ظاهرة الإرهاب يتحمل النظام المصرى نصيبًا من المسؤولية عنها بسبب السياسات الأمنية التى يتبعها . فالاعتقال العشوائى والتعذيب والمحاكمات العسكرية شكل بنية طاردة لكوادر الجماعات المتشددة . وعند هذه النقطة بدأت بعض دوائر صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة تقتنع - من منظور نفعى تمامًا - بأن مزيدًا من الديمقراطية يمكن أن يكون شرطًا موضوعيًا لحماية مصالحها فى المنطقة ، وهو متغير جديد .

* إشكالية إعادة بناء التصورات :

ومن بين أهم الإشكاليات التى ستواجه الجماعة الإسلامية فى مرحلة « ما بعد المراجعة » إعادة بناء تصورات جديدة للذات والعالم ، وعلى صعيد رؤيتها للعالم تبدو مقبلة على مرحلة تكون فيها صورة العالم فى تصوراتها أقل مثالية وحدة . فالنظرة السابقة التى قامت على التمحور حول النص ، أو محاولة الاقتراب منه بأقصى درجة ممكنة دون أخذ الواقع فى الاعتبار كانت من أسباب الانحياز لخيار العنف السياسى . فإذا كان الواقع ثانويًا فبالإمكان تجاهله ، أو حتى تحطيمه لبناء واقع بديل أكثر توافقًا مع مقتضى النص الشرعى .

ولأن الواقع كان فى نظرهم شيئًا ثانويًا فلم يكن هناك تفكير فى تصنيف مفرداته ورسم حدود فاصلة بينها ، ومن أهم أمثلة ذلك اقتصاره دائرة الاهتمام على مفهوم «الأمة» دون « الوطن » كمفهوم سياسى وقانونى ، وأدى ذلك لفصل معاركهم عن معارك الوطن . وقد أدت المراجعة إلى طرح بعد جديد أكدته أحداث الحادى عشر من سبتمبر هو أن الكيان الصهيونى - عدو الأمة والوطن معًا - يحقق مكاسب كبيرة من حالة الصراع بين الدولة والجماعات الأصولية ، وأنها تترك آثارًا سلبية على صورة الإسلام فى الغرب تتسم بالعمق ، وتفعل فعلها على المدى البعيد ، بما يعنيه ذلك من خسائر للأمة والوطن معًا .

جدل الدعوى والسياسى :

وأهم أسئلة المستقبل فى ملف الجماعة الإسلامية وتحولاتها هو الشكل الذى يمكن أن تعمل من خلاله فى ضوء ما يسمح به الواقع وما تفرضه القناعات فى آن واحد ، فالعمل الدعوى الذى تطالب بإسباغ المشروعية عليه ومنحها حرية القيام به لا تقبله الدولة فى ظل المناخ الحالى ، والعمل السياسى المباشر - إلى جانب الموقف غير الواضح الذى تتخذه الجماعة منه - محاصر بقيود شديدة ، فما آفاق العمل الممكنة ؟



وفى النهاية :

على الحركة الوطنية المصرية دور كبير فى نجاح عملية استيعاب الجماعة الإسلامية داخل صفوف الحركة الوطنية وصولاً إلى حالة من التناغم ، ويعزز أهمية ذلك أن حالات الاضطراب والصراع السياسى تتخذ مبررًا للتضييق على النشاط العام كله : السياسى والثقافى ، الحزبى والمهنى والطلابى ، ويزداد نفوذ الأجهزة الأمنية ، وتحل القوة محل القانون ، وهو مناخ ندفع ثمنه جميعًا . وما يبدو - وهو ما يتمناه كل وطنى - أن صفحة العنف مرشحة لأن تطوى ، ومازال الملف مفتوحًا للاجتهادات والمفاجآت معًا .

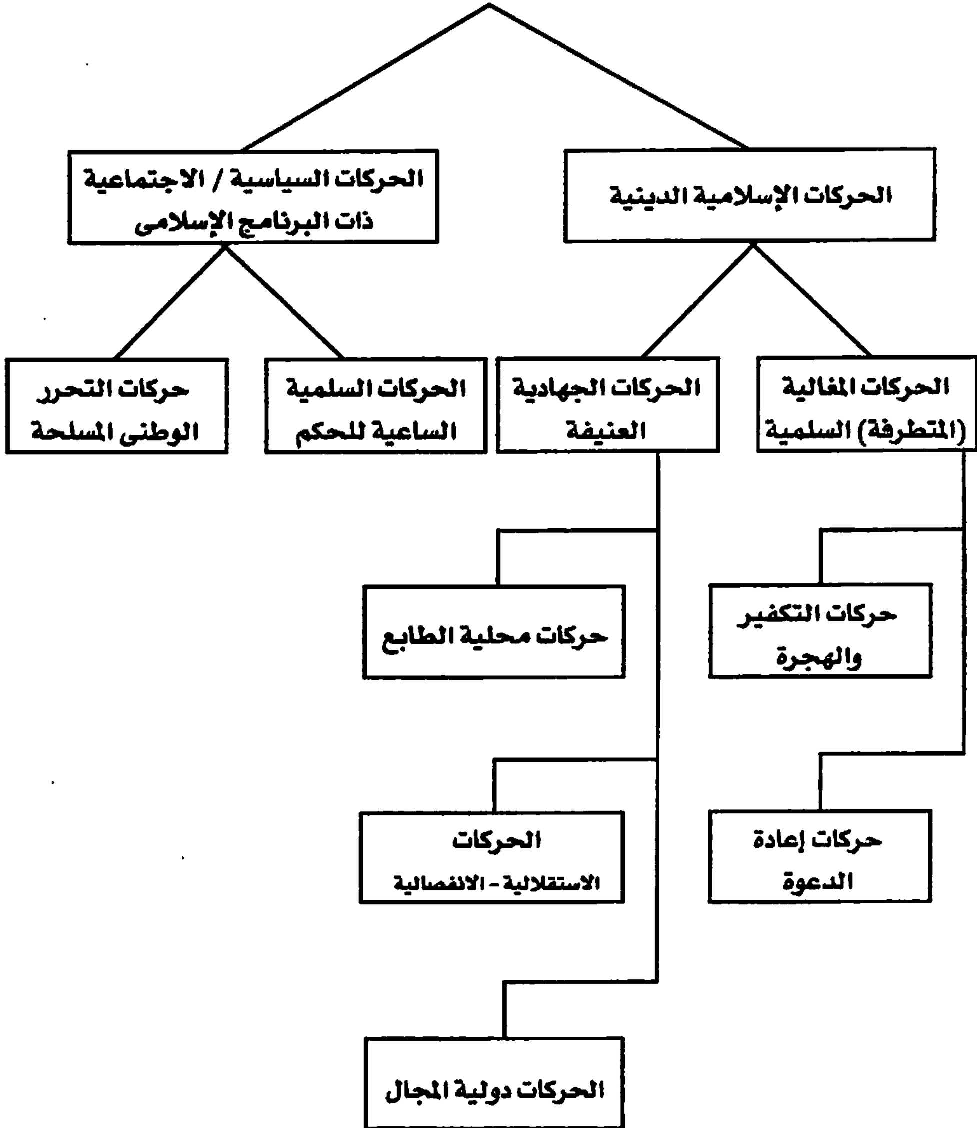
الملاحــق

ملحــق ١

تطور أعمال العنف السياسى منذ العام ١٩٩١

العام	إجمالى	مواطنين	جماعات إسلامية	رجال الأمن	سياح
١٩٩١	١١	–	٧	٤	–
١٩٩٢	٩٣	٣	٣٧	٥٢	١
١٩٩٣	٢٠٧	٩١	٥٩	٥٦	٢
١٩٩٤	٢٧٩	٩١	١٣٤	٤٩	٥
١٩٩٥	٣٧٣	١٠٢	١٩٣	٧٨	–
١٩٩٦	١٧٤	٥٣	٣٤	٦٩	١٨
١٩٩٧	١٩٣	٤٤	٣٢	٥٠	٦٧
١٩٩٨	٣٨	٥١	١٣	١٠	–
١٩٩٩	٤	–	٤	–	–
إجمالى	١٣٧٢	٢٩٩	٥١٢	٣٦٨	٩٣

ملحـــق ٢


رسم توضيحى لخارطة الحركة الإسلامية
الحركات الإسلامية الدينية
الحركات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامى
الحركات المغالية (المتطرفة) السلمية
الحركات الجهادية العنيفة
الحركات السلمية الساعية للحكم
حركات التحرر الوطنى المسلحة
حركات التكفير والهجرة
حركات إعادة الدعوة
حركات محلية الطابع
الحركات الاستقلالية - الانفصالية
الحركات دولية المجال

المؤلـــف

الشهرة : ممدوح الشيخ .

تاريخ الميلاد : ١٩٦٧/٨/١٤ .

الجنسية : مصرى .

كاتب / شاعر

وردت له ترجمة فى الطبعة الأولى من : « معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين » .

أعمال إبداعية منشورة

١ - نقوش على قبور الشهداء (ديوان شعر)مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر - الطبعة الأولى ١٩٩٦ - الطبعة الثانية ٢٠٠٣ .

٢ - عاصفة للبيع (مسرحية) دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة - دولة الإمارات - ٢٠٠٠ .

٣ - هو المستحيل (قصيدة شعر) مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر- ٢٠٠٣، وطبعة إليكترونية على nashir.net - ٢٠٠٣ .

٤ - الحلم المسروق (ديوان شعر بالعامية) مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر - ٢٠٠٣ .

٥ - الندى والموت (ديوان شعر) مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر ٢٠٠٣ .

مؤلفات أخرى منشورة

١ - أشهر الأحلام فى التاريخ مكتبة ابن سينا- مصر- ١٩٩٣

٢ - المسلمون ومؤامرات الإبادة مكتبة مدبولى الصغير- مصر- ١٩٩٤

٣ - التنبؤات والأحلام من الخرافة إلى العلم دار التضامن- لبنان- ١٩٩٦

٤ - الإسلاميون والعلمانيون من الحوار إلى الحرب دار البيارق- الأردن- ١٩٩٩

٥ - البابا شنودة والقدس : الحقيقى والمعلن خلود للنشر- مصر- ٢٠٠٠

٦ - الشعراوى والكنيسة : ماذا قال الأنبا للشيخ ؟ (طبعة إليكترونية - c-kotob.com - ٢٠٠٢).

أعمال أعدها للنشر أو حررها

اكتشف وأعاد نشر رواية : « اعترافات حافظ نجيب : مغامرات جريئة مدهشة وقعت فى نصف قرن » للمغامر المصرى حافظ نجيب ، وهى الرواية التى اقتبس عنها المسلسل التليفزيونى الشهير « فارس بلا جواد » . وقد قدم لها ، وألحق بها دراسة عن حياة مؤلفها .

١- اعترافات حافظ نجيب : مغامرات جريئة مدهشة وقعت فى نصف قرن (إعداد للنشر) :

الطبعة الأولى - ١٩٩٦ - دار الحسام - لبنان - مصر .

الطبعة الثانية - دار الانتشار العربى - بيروت - ٢٠٠٢ .

٢ - حرر موسوعة « اليهود واليهودية والصهيونية » - ٨ مجلدات - لمؤلفها د. عبد الوهاب المسيرى - دار الشروق - ١٩٩٨ .

٣ - حرر موسوعة « اليهود واليهودية والصهيونية» نسخة ميسرة ومختصرة (مجلدان) .

أعمال تحت الطبع

١ - العلمانية والدين : اقتراب جديد - دار التضامن - لبنان .

٢ - القصة القصيرة المصرية: النشأة- التطور- التمرد- دار الشرق الأوسط- سراييفو.

٣ - الوصايا .

٤ - الشعراوى والكنيسة : ماذا قال الأنبا للشيخ ؟

٥ - الأقباط والدولة والغرب : من الصياد ومن الفريسة ؟

نشرت دراساته ومقالاته وقصائده فى دوريات متعددة فى بريطانيا وهولندا وقبرص وألمانيا وأمريكا والإمارات والسعودية والكويت وقطر والبحرين ولبنان ومصر .

جوائز

حاصل على جوائز عديدة عن إبداعه فى الشعر والمسرح داخل مصر وخارجها منها :

- جائزة أفضل قصيدة (المركز الثانى) من المجلس الأعلى للثقافة - مصر - ١٩٩٩ .
- جائزة « الإبداع العربى » من : « دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة » بدولة الإمارات العربية المتحدة فى مجال المسرح (المركز الثانى) عام ٢٠٠٠ .

- جائزة أفضل قصيدة (المركز الثانى) من نادى جازان الأدبى بالمملكة العربية السعودية فى المسابقة الثقافية لعام ١٤٢٣ هـ .

مساهمات أخرى

- مقرر أمانة الدعوة والتثقيف بحزب العمل (١٩٩٣ - ١٩٩٦) .
- أحد مؤسسى حزب « الوسط المصرى » (١٩٩٨) .
- باحث بالمركز الدولى للدراسات (١٩٩٨ - ٢٠٠١) .
- شارك فى تأسيس مركز المستقبل للدراسات والأبحاث- مصر (المدير التنفيذى).
- عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
- عضو رابطة الأدب الإسلامى .

قدمت ورقته الفكرية : « ماذا أعطى الإسلام للبشرية » فى أول مؤتمرات « اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم » (لندن نوفمبر ٢٠٠٢) .

- شارك فى العديد من المؤتمرات العلمية والثقافية فى مصر ولبنان وليبيا والإمارات .



عربية للطباعة والنشر
١٠٠٧ شارع السلام أرض اللواء المهندسين - تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨٠ - ٣٢٥١٠٤٢٠